



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمداوالات

---

الفترة التشريعية الأولى - السنة الثانية - الدورة الخريفية 1999م - العدد: 07

---

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأحد 24 شوال 1420 هـ  
الموافق 30 يناير 2000م

## فهرس

1- محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة: ..... ص 03

\* مواصلة المناقشة العامة لبرنامج الحكومة.

2- محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة: ..... ص 34

\* مواصلة المناقشة العامة لبرنامج الحكومة.

ملاحظة: تعميما للفائدة المبتغاة من تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول برنامج حكومة السيد أحمد بن بيتور، حرص السيد رئيس مجلس الأمة على أن تنشر بقية تدخلات الأعضاء الذين لم يتمكنوا من قراءتها برمتها أثناء الجلسات العلنية لاستنفادهم الوقت المخصص لذلك، وإثباتا لهذا تنشر تكملة تلك التدخلات بين قوسين.

**محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة  
المنعقدة يوم الأحد 24 شوال 1420هـ  
الموافق 30 يناير 2000م (صباحا)**

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، معالي الوزراء السلام عليكم وبعد:

بادئ ذي بدء أهنيئ رئيس الحكومة والطاقم المرافق له، كما أتمنى لهم التوفيق والسداد لما فيه خير البلاد والعباد.

إننا ندرك جميعا مدى خطورة الوضع الذي تمر به بلادنا سواء في المجال الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بشكل خاص، مما يتطلب مساهمة الجميع للتقليل من حدة الأزمات المتعددة الأوجه وما هذه المداخلة إلا نوع بسيط من تلك المساهمة الواجبة، نتوجه بها إلى السادة رئيس وأعضاء الحكومة لعلهم يستفيدون منها ويأخذونها بعين الاعتبار أثناء أداء مهمتهم الوطنية الثقيلة.

أولا: إن أية خطة أو برنامج عمل حكومي لا يركز جهوده الجوهرية من أجل تحرير الجزائر من ثلاثة قيود أثقلتها، يعتبر في رأيي مجهودا سطحيهما عظم، بعيدا عن معالجة عمق مشاكل الجزائر الاقتصادية الملحة اليوم وتتمثل هذه القيود المكبلة لانطلاقة حقيقية للإنعاش والنمو الاقتصادي فيما يلي:

أ- التبعية الغذائية الرهيبة والمكلفة التي جعلت الواردات الغذائية تأتي في مقدمة الواردات الجزائرية بنسبة تفوق الثلث من إجمالي الواردات وتعد الجزائر من أكبر المستوردين للحبوب في العالم بسبب تدهور إنتاج الحبوب، وضعف مردودية الهكتار الواحد، هذه الوضعية تعد قيودا كبيرا مكبلا للجزائر لا بد أن تستجمع الإرادة والعزم السياسيين والفعالية التخطيطية والعلمية لتكسيهه وتحرر من ربه وضيقة وسبيل ذلك هو جعل الفلاحة كأولوية الأولويات لكن الفلاحة المتطورة

**الرئاسة:** السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:** السيد أحمد بن بيتور رئيس الحكومة والسادة أعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة السادسة والعشرين صباحا.

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب في البداية بالجميع وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته.

بعد التدخلات السابقة وحسب القائمة الموجودة عندي فإنه يتبقى لدينا 50 متدخلا، ونحن ملزمون بالوقت الذي أراه ضيقا، فإذا أراد المتدخلون أن يتبرعوا لنا بشيء من الدقائق فهم أحرار في فعل ذلك والقصد من ذلك هو السماح للتلفزة بنقل كل التدخلات على المباشر وأن يكون هناك نوع من العدالة في ذلك، لذا أطلب من الجميع الانضباط في احترام وقت الشروع في أشغالنا، فإذا قلنا التاسعة فهي التاسعة وإذا قلنا الساعة الثانية عشرة - عند منتصف النهار- وجب أن تكون كذلك.. إلخ، وهذا ربعا للوقت.

نشرع الآن في مواصلة المناقشة العامة وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد صديقي فليفضل مشكورا.

**السيد أحمد صديقي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

بالاعتماد على السهول الشمالية لأسباب عدة بل التوجه كذلك إلى الجنوب ولا ننسى وأؤكد على ذلك ولا ننسى السهوب - الأراضي السهبية - المورد الرئيسي للمرعى التي تتربع على مساحة عشرين مليون هكتار وترعى فيها حوالي 15 مليون رأس من الماشية والتي بسبب سوء تسييرها وبسبب الحرث الفوضوي تتلف منها الآلاف من الهكتارات سنويا، لذا يجب الالتفات لهذه الثروة وجعل حد قانوني صارم في قضية الحرث العشوائي، ثم لماذا لا نندعمها بمديرية عامة، أي مديرية السهوب على مستوى وطني للتكفل بها وتسييرها كمديرية الغابات، وقد لاحظنا في الرباعي الأخير الأشغال الكبرى لتحسين المراعي وإنجاز منابع مائية.

ب - تحرير الاقتصاد الوطني - وهو الأمر الثاني - من ثقل المديونية وخدمتها المتزايدة باستمرار والبحث عن وسائل جديدة لمواجهة هذا المشكل بالإضافة لمطالبة الحكومة الدول الدائنة بمحو جزئي للديون كأسلوب تنوون سلوكه.

ج - تحرير الاقتصاد الوطني من قيد التبعية للمحروقات كمصدر وحيد له ويجرنا هذا الأمر للحديث عن ضرورة تفعيل الأعمال التالية:

1/ تشجيع الصادرات خارج إطار المحروقات بكل الطرق الممكنة.

2/ حماية الإنتاج الوطني أمام الواردات الأجنبية.

3/ التعجيل بإصلاح المنظومة المصرفية لتنشيط الاستثمار ورفع العراقيل من طريقه وعدم القبول لمزيد من التأخير المتواصل في هذا الشأن.

4/ التعجيل بإصلاح النظام الجمركي والتخفيف البيروقراطي المعيق للاستثمار المنتج والتجديد على ظاهرة «إستيراد - إستيراد».

5/ وضع آليات فعالة لمحاربة آفات الفساد والرشوة هذا الوباء الذي عم واستشرى في الاقتصاد الوطني وأضعفه.

وخلال هذه النقطة هي أن سير خطة الحكومة في اتجاه فك تبعية الاقتصاد الوطني في ميدان الغذاء وفي اتجاه تحريره من ثقل المديونية

التي نصبو إليها لكسر هذا القيد تقف بيننا وبينها عوائق ترهنها وهي:

1 - الجفاف ونقص المخزون المائي، فلا فلاح بلا ماء، ولا ماء بلا سياسة مائية فلاحية خاصة تعتمد على تدعيم وسائل تخزين المياه التي تضيع حاليا بنسبة تفوق 90% دون الاستفادة منها، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع سياسة تركز أساسا على بناء السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ودعمها لإنجاز الأحواض والأجباب في المواقع المناسبة، وبعقلنة مصاريف إنجازها وتسييرها ضمانا لنمو دائم ومستقر للفلاحة بدل تركها عرضة للاضطراب الدائم بسبب اضطراب تساقط الأمطار وانعدام المخزون المائي.

2 - حل مشكل العقار الفلاحي كعائق جوهري أيضا وبالرغم من اعترافنا بأن هذا المشكل معقد فالاختلاف فيه أمر طبيعي وحتمي ولكنه يستوجب شجاعة وحوارا شفافا وواضحا وواسعا مع كل المعنيين بهذا الأمر أي بهذا القطاع لأننا لا يمكن أن ننتظر بروز استثمار قوي في ميدان الفلاحة خصوصا الاستثمارات الكبرى والمتوسطة إلا بعد تذليل هذا العائق ونزعه من الطريق، فأرض بلا عقد هي أرض بلا روح.

3 - إن عدم قدرة الفلاح الجزائري أن يتلاءم مع تطورات العصر في هذا الميدان ومواكبتها، يعتبر عائقا كبيرا آخر، فتكوين الفلاح كعنصر أساسي محوري يستطيع أن يعطي الفعالية للأزمة لإنجاح أي سياسة فلاحية حكومية. أما بقاء الإنسان المعني بهذا القطاع متخلفا عن التطورات العصرية الحاصلة في هذا الميدان فستفشل أية خطة تضعها الحكومة لإنعاش هذا القطاع الحساس دون قصد منه، لذا يجب تفعيل أساليب وهياكل نوعية وتحفيز الفلاحين على استخدام أرقى الطرق العصرية، وكذا تشجيع البحث العلمي الفلاحي وربط دعم الفلاحين بدعم الإنتاج لا بدعم الأشخاص.

4 - إهمال أراض زراعية شاسعة يمكن أن يكون خيرها عميما على الجزائر إذا وجب عدم الاكتفاء

الشباب الجزائري الذي يمثل الفئة الأكثر تضررا بسبب وضعه الاجتماعي للفساد الأخلاقي والرديلة والآفات الاجتماعية الخطيرة والجرائم وانتشار المخدرات والسرقة والتسول والهروب غير القانوني من الوطن للإقامة اللاشعورية في بلدان أخرى متدمرين من وطنهم، لكل هذا فإننا ندق ناقوس الخطر ونقول إنه لم يعد لدينا متسع من الوقت لإهمال الوضع الاجتماعي لفئات واسعة من الشعب وإلا فإن الانفجار الاجتماعي المؤجل مرارا قد يحل بنا وعندئذ يصعب إطفائه أو معالجة آثاره لا قدر الله.

ونهب بوزارة الشؤون الدينية أن تولي مزيدا من العناية لحماية شبابنا من هذه الهجمة اللاأخلاقية التي تتعرض لها، وتشجيع المبادرات الإيجابية في ذلك وإحياء بعض السنن الحميدة التي دأبت الدولة على تنظيمها سابقا كملتقيات الفكر الإسلامي والمعارض الدولية للكتاب وبعثات العلماء الربانيين في أرجاء الوطن للدعوة والتربية ونشر المجالات الدينية الهادفة وتكثيف الحصص الإعلامية الموجهة ونغتنم هذه الفرصة للتنبؤ بمجهودات وزارة الشؤون الدينية في هذا المضمار على أمل أن تضاعف سعيها النافع، كما نطالب السيد رئيس الحكومة إلى جانب اهتمامه بمحاربة البطالة أن يضع حدا نهائيا لمشكلة تسريح العمال من جهة وأن يعيد النظر في سياسة السكن كمشكل اجتماعي خطير فالثمانون ألف سكن أو أكثر التي بقيت بدون توزيع لا يعود سببها لعجز المجالس البلدية أو خلافاتها كما يدعي البعض بل لعجز صارخ في القانون المتعلق بالتوزيع جعل لجان التوزيع تتخوف من الإقدام على تطبيقه أو تتجاوزته أحيانا مضطرة وخصوصا فيما يتعلق بحرمان غير مباشر لفئة الموظفين وأشباههم من إمكانية التحصل على سكن، وفي هذا تفكير أكثر للطبقة المتوسطة التي هي أساس استقرار المجتمع كما أن هذه الفئة لعبت دورا بارزا في الحفاظ على استمرارية الدولة في أحلك ظروف المأساة الوطنية فلا تستحق هذا الجزاء المرّ. وبودي أيضا وأنا

وخدماتها بتخفيفها وفي اتجاه تحريرها من التبعية إلى المحروقات كمصدر وحيد شيئا فشيئا، إن السير في هذه الاتجاهات الثلاثة هو المؤشر على سلامة التوجه، وإن إهمال ذلك يعني التيه في مستقبل مجهول.

ثانيا: إذا كان العدل أساس الملك، فالعلم أساس الحضارة والحكم الراشد الذي أشارت إليه هذه الحكومة في برنامجها، لن يكون راشدا إذا لم يول الأهمية القصوى لمراكز التعليم والعلم وأخص بالذكر هنا الجامعة الجزائرية وبلغة الواقع أقول لا بد من اعتماد أسلوب ديمقراطي في تسيير القطاع للحد من التشنجات التي تظهر باستمرار بين الطلبة والأساتذة والوزارة الوصية وتسببت في إضرابات وتعطلات لا متناهية تزيد من إضعاف مستوى التحصيل العلمي سنة بعد سنة، لنجد أنفسنا في الأخير ندخل ألفية ثالثة بشهادات جامعية فارغة من المحتوى الذي ينبغي أن يتناسب وتحديات هذا القرن الجديد.

لقد شاهدنا ندوات وندوات حول قضايا اقتصادية أو دينية أو ثقافية أو علمية جزئية فلم لا نعطي الجامعة أهمية من خلال دراسة واضحة والبحث عن مستقبل زاهر لها من خلال ندوات متخصصة؟ بل لم لا نقيم لجنة لإصلاح الجامعة على غرار لجنة إصلاح العدالة تكون التنظيمات الطلابية والأساتذة شريكا قويا فيها بجانب الخبراء والعلماء؟

ثالثا: إن اهتزاز ثقة المواطن في حكامه سببت اضطرابات خطيرة وأوشكت أن تهدم دولتنا وأن تشتت وحدتنا الوطنية ومست مساسا خطيرا بسيادتنا ولكن كيف نسترجع هذه الثقة ومختلف برامج الحكومات...

(تقوم على السعي للحفاظ على الاستقرار المالي والتوازنات الكبرى التي تتحقق على حساب الوضع الاجتماعي المزري للطبقة الضعيفة من الشعب بتسريح العمال وازدياد البطالة وإنهاك القدرة الشرائية للمواطنين وتوسيع دائرة الفقراء توسيعا كبيرا، حيث فاقت 12 مليون جزائري وتعرض

والمتعددة والكثيرة المشروعة للمواطن لذا أقترح:  
1 - محو ديون البلديات وخاصة المترتبة عن اقتناء البلديات لعقارات منذ سنوات قديمة من أملاك الدولة مما أصبح يشكل عائقا ماليا كبيرا للبلدية.  
2 - إعادة تنشيط الصندوق المشترك للجماعات المحلية لأهمية الدور الذي يلعبه في تحريك التنمية المحلية.

سيدي رئيس الحكومة معالي السادة الوزراء، إن كل سكان ولاية الأغواط يتمنون أن يروا مشروع مطار «ولصف» - الذي وعد به رئيس الجمهورية - يتحقق إنجازاه على أرض الواقع ليستفيد منه كل سكان الولاية والمناطق المجاورة.

كما أشجع مشروعكم الطموح بخصوص الطريق الوطني السريع شرق - غرب نظرا لأهميته كشریان هام سيعطي دفعا قويا ليس فقط لازدهار الاقتصاد الوطني ككل بل كذلك لتنمية اقتصاديات المدن والولايات التي سيمر عبرها، وفقكم الله لما فيه الخير والسداد وشكرا).

**السيد الرئيس:** شكرا وأحيل الكلمة الآن إلى السيد علي الطاهر.

**السيد علي الطاهر:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقول جلّ جلاله بعد بسم الله الرحمن الرحيم «إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسيح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا» صدق الله العظيم.

السيد رئيس الحكومة، بعد معاينتي لبرنامجكم الطموح الشافى والكافى، الشامل والكامل، وبعد سماعي لعرضكم القيم والصريح لا يسعني في هذا المقام إلا أن أقول لكم ما قاله الشاعر في مثل هذا الموقف:

أتحدث عن الطبقة المتوسطة أن أنبه إلى أن الإصلاح الجبائي ينبغي أن يكون هدفه لا مزيد من التضييق على الملتزمين بالضريبة من تجار ومقاولين ومؤسسات مختلفة بل يكون هدفه ضبط آليات فعالة لمحاربة المتهربين من الضريبة من أصحاب الأموال الضخمة والفئات ذات الثراء الفاحش والفئات ذات التوجه الطفيلي على الاقتصاد الوطني.

كما أننا وبالنظر إلى ما تعانيه منطقة الجنوب من حرمان كبير مقارنة بغيرها نطالب بتخفيف الضرائب على المستثمرين الصغار والمتوسطين والكبار في الجنوب ضمانا لدفع التنمية، كما نؤكد مرة أخرى طلبنا بإعادة تنشيط صندوق الجنوب أكثر فأكثر وتعميم فائدته على كل الولايات الجنوبية وأخص بالذكر ولاية الأغواط مما تعانيه من حرمان وصعوبات طبيعية، حيث تمتد قساوة الطبيعة لمدة تسعة أشهر وخير دليل على ذلك ما عرفته المنطقة من عواصف ثلجية خلال شهر رمضان وما انجر عنها من أضرار مادية خاصة شمال الولاية.

وفي نفس الإطار وعلى ذكر الحكومة لمراجعتها للتنظيم والتقسيم الإداري الإقليمي فإنني أرفع صوتي عاليا طالبا الالتفات إلى منطقة «آفلو» السماء التي رفعت رأس الجزائر فوق الهامات إبان ثورة التحرير الكبرى بمعاركها المشهورة بالقعدة والشوابير والخطيفة وغيرها ولكن جزائر الاستقلال تناست التضحيات الكبرى لسكان هذه المنطقة الصامدة بالأمس وهي اليوم واقفة في وجه الإجرام وأن الأوان سيدي رئيس الحكومة وأنتم تراجعون التقسيم الإداري أن تعطوها مكانتها اللائقة كولاية، فهي البلدية الأم التي تفرعت عنها خمس دوائر و12 بلدية متعددة الإمكانيات والثروات فهي لكل ذلك جديرة بهذه المكانة.

وفي آخر هذا التدخل أقول إن سر استرجاع ثقة المواطن في دولته لا يمكن أن يتحقق والبلدية كمؤسسة قاعدية للدولة تفتقد إلى أبسط الموارد المادية والمالية التي تواجه بها المطالب اليومية



الواقع الذي تعيشه الولايات والبلديات التي تعتمد على ميزانية الدولة حتى يتسنى لها القيام بواجبها. رابعا المنشآت القاعدية: إن الطريق الوحيد الذي تعتمد عليه الولاية في تمويلها هو الطريق الوطني رقم 50 الرابط ما بين ولاية تندوف وولاية بشار والذي أصبح غير صالح للاستعمال خاصة الجزء التابع لولاية بشار والذي يقدر طوله بـ 380 كلم، أما بالنسبة للطرق داخل المدينة فنستطيع أن نقول بأنها منعدمة تماما وكذا بالنسبة لبلدية «أم العسل» الطريق الولائي الرابط ما بين «تندوف» و«حاسي منير» القرية الحدودية الهامة والذي انطلقت به الأشغال وتوقفت لأسباب مالية وكذا بالنسبة لطريق «غار الجبيلات» زد على ذلك أرضية المطار الذي يعمل عمل المطارات الدولية التي أصبحت هي الأخرى غير صالحة، حيث انطلقت بها الأشغال منذ سنة إلا أنها تسير سير السلحفاة.

خامسا الري: يعاني هذا القطاع من تأخر ملحوظ في جميع المشاريع المسجلة أو التي في طريق الإنجاز.

سادسا السكن: هو القطاع الوحيد بالولاية الذي نستطيع أن نقول عنه إنه بخير وهنا أحيي السيد وزير السكن على الدعم المادي والمعنوي الذي قدمه لولايتنا وأحييه مرة ثانية تحية حارة حرارة جو المنطقة.

سابعا قطاع الفلاحة: إن الأموال التي صرفت في هذا المجال كان من المفروض أن ترفع من مستوى الفلاحة بالولاية إلى مستوى أفضل مما هو عليه الآن، لكن نظرا لعدم سلامة الدراسات وغيابها أحيانا وكذا التخطيط المحكم تبذرت الأموال في التنقيب العشوائي للآبار العميقة في غياب دراسة هيدرو جيولوجية والاستصلاح غير المؤسس على مقاييس علمية من اختيار الأراضي إلى القائمين على استصلاحها.

ثامنا تربية المواشي: أرجو التعجيل في تطبيق التعليمات الوزارية رقم 357 المؤرخ في 19.07.1999م المتعلقة بوضع حيز التنفيذ سياسة رد الاعتبار لتربية الإبل مع مراجعة تاريخ الاستفادة الوارد في

على قدر أهل العزم تأتي العزائم \* وتأتي على قدر الكرام المكارم.

سيدي رئيس الحكومة، لدي بعض الانشغالات الخاصة بالجنوب والتي أرجو أن تجد كل الاهتمام والعناية الكافية وبهذه المناسبة يقول الشاعر: لا تغفلن سبب الكلام ووقته \* كيفا وكما والمكان جميعا.

إن ولايات الجنوب مازالت تعاني من نقص ملحوظ في جميع القطاعات خاصة الولايات الحدودية منها والتي تعتبر مرآة عاكسة لوطننا تجاه الدول المجاورة لها، لذا سيدي الرئيس بات من الضروري الالتفات لهذه الولايات ببرامج واعدة تجعل منها فعلا مرآة تكون في مستوى جزائر العزة والكرامة وعلى سبيل المثال ولاية تندوف التي تعتبر أصغر وأفق وأبعد ولاية، بحيث تبعد عن أقرب مركز تمويل لها ألا وهو ولاية بشار بـ 803 كلم وعن العاصمة بـ 2000 كلم وبالرغم من موقعها الجيو سياسي والجيو استراتيجي وبالرغم من الدعم المقدم من طرف الدولة إلا أنها مازالت في حاجة ماسة وملحة إلى دعم كبير في جميع القطاعات خاصة الهامة والحساسة منها، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

أولا الصحة: بالرغم من الأهمية البالغة التي توليها الدولة لهذا القطاع الحساس إلا أنه مازال لم يرق إلى الدور المنوط به بالولاية إذا ما علمنا أن الولاية لا يوجد بها سوى مستشفى واحد مختلط يتسع لـ 120 سريرا، زد على ذلك غياب الأطباء في بعض الاختصاصات وقلة التجهيزات وصيانة ما هو موجود منها.

ثانيا قطاع التربية: تعاني أغلب المؤسسات التعليمية بالولاية من نقص في التجهيزات خاصة التجهيزات العلمية، كما تعاني من اكتظاظ التلاميذ ويرجع ذلك إلى عدم فتح مناصب مالية جديدة خلال السنوات الأخيرة.

ثالثا الجماعات المحلية: حرصا منا على التوازن الجهوي الفعال في مجال التنمية أرى أنه آن الأوان أن تصنف هذه الجماعات بحيث يؤخذ في الحسبان

أغتتم هذه الفرصة، فرصة عرض السيد رئيس الحكومة لبرنامج حكومته لأتقدم إلى سيادته بتهاني الحارة والخالصة على الثقة التي حظي بها من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية بتعيينه على رأس الحكومة، كما أتقدم بنفس التهاني الحارة والخالصة إلى السادة أعضاء الحكومة متمنيا لهم جميعا التوفيق والنجاح في أداء مهامهم خدمة للشعب والوطن.

السيد رئيس الحكومة، بعد تصفح برنامج حكومتكم والاستماع إلى العرض القيم الذي تفضلتم به أمام مجلسنا الموقر، وجدت أن جل الانشغالات المطروحة على الساحة قد أخذت بعين الاعتبار وكذلك الأهداف المسطرة للقضاء على الأزمة المتعددة الجوانب التي تعيشها البلاد.

ومن المؤشرات الإيجابية لنجاح هذا البرنامج هو:  
1 - عودة الأمن والاستقرار بفضل السياسة الحكيمة لفخامة السيد رئيس الجمهورية الذي جعل من إطفاء نار الفتنة واستتباب الأمن أولوية أولويات برنامجهم وقد أتت فعلا هذه السياسة بنتائجها الإيجابية بصدور قانون استعادة الوئام المدني والاستفتاء الشعبي الذي عبر من خلاله الشعب الجزائري بقوة عن إرادته في السلم والوئام وما تلاه من انفراج في الوضع الأمني.

وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بالتضحيات الجسيمة لقوات الأمن وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي وكل الوطنيين المخلصين الذين حملوا السلاح ضد الإرهاب دفاعا عن كيان الأمة والدولة، وأنحني بكل خشوع وإجلال أمام أرواح شهداء الواجب الوطني.  
2 - التحسن الملحوظ في مداخل الدولة من العملة الصعبة بفعل ارتفاع أسعار المحروقات التي نتمنى أن تستمر في الارتفاع.

3 - إستعادة الجزائر لمكانتها تدريجيا في الخارج واستقطاب المتعاملين الأجانب.  
حقيقة هناك عوائق وصعوبات ومشاكل كبيرة في الطريق لكن بفضل حنكة وكفاءة حكومتكم وتضافر جهود الجميع سوف تذلل كل هذه الصعاب.

التعليمية.

أما فيما يخص بلدية «أم العسل» الريفية التي يبلغ عدد سكانها 6000 نسمة وترتكز معيشتهم على تربية المواشي بالنسبة للبدو وأما السكان الآخرون فيعتمدون على مؤسسة الأشغال البلدية التي كانت تعيل 170 عائلة، فبعد حل هذه الأخيرة وتوالي السنين العجاف على المنطقة أصبح هؤلاء السكان لا حول لهم ولا قوة سوى الهجرة إلى بلدية تندوف مقر الولاية بحثا عن منصب عمل أو ما يقيهم شر الإملاق، وكما يقول المثل عندنا «أنا فاصل وأنت فاصل يا ربي ألقى المفاصل» لذا سيدي رئيس الحكومة أرجو وأتمنى وأتوسل إليكم بتخصيص برنامج خاص لهذه الولاية الكثيرة المشاكل قليلة المطالب وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أوجه هذا النداء إلى كافة الشعب الجزائري بمختلف مكوناته أن يلتفت حول الحكومة لمساندتها على تنفيذ هذا البرنامج الطموح الواعد بالسلم والسلام وبالعدل وإنعاش الاقتصاد الوطني واستعادة الجزائر لمكانتها بين الشعوب والأمة وفي الأخير أطلب الحي القيوم الذي لا شريك له بأسمائه الحسنى وباسمه الأعظم الذي لا يعرفه إلا هو أن يوفق فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ويسدد خطاه وأن يعينكم أنتم وكافة أعضاء حكومتكم وينصركم ويؤيدكم ويعصمكم بعونه من الفشل والعجز، إنه أرحم الراحمين كما أتمنى لغرفتنا رئيسا وأعضاء النصر والنجاح والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. شكرًا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرًا للسيد علي الطاهر والكلمة الآن للسيد الميلود أو شريف فليتفضل.

**السيد الميلود أو شريف:** شكرًا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



محالة بالفائدة على نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

وخلاصة القول إن المنظومة الصحية بحاجة ماسة إلى إصلاحات جذرية على غرار المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

2- الموارد البشرية:

أ- مسيرو المؤسسة الصحية: إن مشكل التسيير لا يكمن في نقص التكوين فقط، فمسؤولية مسيري القطاعات الصحية حاليا محدودة جدا ولا تظهر إلا بظهور النقائص وعندها يحمل المسير كل النتائج السلبية ولذا أعود للتأكيد على النقطة الأولى، التسيير المحكم يتطلب وضع نظام جديد وهذا سيؤدي بالضرورة إلى تغيير القانون الأساسي للمسيرين وبعدها يجب الاهتمام كما جاء في مشروع برنامج الحكومة بالتكوين وإعادة التكوين لمسيرة التطورات المستمرة لطرق التسيير.

ب - الأطباء الأخصائيين: هنا أؤكد على الملاحظة التي جاء بها مشروع برنامج الحكومة حول التغطية الصحية فتوزيع الأطباء غير عادل عبر ولايات الوطن وحتى داخل الولاية الواحدة، وأغتنم هذه الفرصة لأذكر مرة أخرى بأن مستشفى الميلية (240 سريرا) يشغل بأخصائي واحد منذ عدة سنوات، فأتمنى تجاوز هذا النقص تدريجيا بتعيين الأطباء الأخصائيين في إطار الخدمة المدنية.

ج - الهياكل الصحية: أشار مشروع برنامج الحكومة إلى مراجعة الخريطة الصحية بهدف تقريب المراكز الصحية من السكن وهنا أقول إن كثيرا من الهياكل الموجودة وخاصة في القرى والأرياف والتي أنجزت في إطار المخططات البلدية للتنمية (P.C.D) تعاني من نقائص كبيرة ففي بعض الأحيان ينعدم بها الماء وحتى الكهرباء وهي أمور أساسية الشيء الذي يعرقل السير الحسن لهذه الوحدات لذا يجب فرض دراسة وافية عند إنشاء الوحدات الصحية وتطبيق صرامة أكثر من طرف وزارة الصحة عند استلامها للمشاريع المنجزة من طرف الجماعات المحلية، وهنا كذلك ألفت انتباه السيد وزير الصحة إلى أن هناك عيادة حضرية

السيد رئيس الحكومة، إن كل القطاعات أصبحت اليوم ذات أولوية بسبب التخلف الذي عرفته في السنوات الماضية نتيجة الأزمة الاقتصادية والظروف الأمنية الصعبة، وقد تناول البرنامج كل هذه القطاعات بالتحليل والتشريح واقترح الحلول لذا يستوجب تجميع جميع الطاقات الوطنية وتجنيدتها لتحقيق هذه الأهداف النبيلة التي ستعود لا محالة بالخير والازدهار على بلدنا وشعبنا وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: بارك الله فيك وشكرا، والكلمة الآن للسيد عبد السلام بو الشعر فليفضل.

السيد عبد السلام بو الشعر: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي، الأخوات والإخوة الحضور السلام عليكم.

سأتناول في تدخلتي هذا ثلاث نقاط، النقطة الأولى خاصة بقطاع الصحة والثانية بالسكن والثالثة تخص بعض الانشغالات.

قطاع الصحة: إن سير المؤسسات الصحية وتحقيق سياسة صحية عمومية نشيطة وفعالة يتطلبان أساليب تسيير جديدة فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في تسخير الموارد المالية الضرورية لهذا القطاع فإن المردودية تبقى ضعيفة لا تستجيب لاحتياجات المواطنين في العلاج، أما بخصوص الطريقة الحالية في تمويل المؤسسات الصحية فهي كذلك غير مجدية يجب تغييرها دون المساس بمكسب مجانية العلاج الذي يجب تعزيزه بإدخال ميكانيزمات تسيير جديدة تمكن المنظومة الصحية من تحقيق الأهداف المرجوة.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص ففي نظري لا بد من سن قوانين موحدة تنظم المنظومة الصحية بمختلف قطاعاتها حتى تكون الفرص متساوية، الشيء الذي سيؤدي إلى منافسة عادلة تعود لا

اتخاذ الإجراءات اللازمة للانطلاق الفعلي لهذه المنطقة الحرة والتي يعلق عليها المواطنون آمالا كبيرة.

- تسجيل مشروع إنجاز سد «كيسير» الذي تبلغ سعته 39 مليون متر مكعب.

- تسجيل محطة تطهير وكذا قنوات تحويل المياه لمشروع «سد العقرم» الذي قد تنتهي به الأشغال في جوان سنة 2000م.

- تخصيص اعتمادات مالية كافية لإتمام مشروع الطريق الوطني 77 الرابط بين ولاية جيجل وسطيف.

- تعبيد أكبر وأهم رصيف الحديد والصلب لميناء «جن جن».

توسيع مطار «فرحات عباس» على مسافة 600م للاستجابة لمميزات مطار دولي واستيعاب الطائرات الكبيرة.

أتمنى لكم سيدي رئيس الحكومة والطاقم الحكومي كل التوفيق، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد السلام بوالشعر والكلمة الآن للسيد محمد قميري.

**السيد محمد قميري:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة أيها الحضور الكرام.

قبل أن أتعرض إلى ما جاء في برنامج الحكومة كان لا بد أن أثير الملاحظة التالية التي أرى من الضروري الإشارة إليها وحتى نعطي لهذه الغرفة ميزتها الخاصة والتي حددت في الدستور، هذا فيما يخص مناقشة برنامج الحكومة.

تنص المادة 80 من الدستور الفقرة الثالثة صراحة على أن يقدم رئيس الحكومة عرضا حول برنامجها لمجلس الأمة.

للولاية (72 سريرا) بمقر ولاية جيجل تم غلقها ما يقارب السنة - في مارس 1999م - بسبب ظهور نقائص راجعة للإنجاز، حيث إنها معرضة في أية لحظة للإنهيار، لذا فمن الضروري تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لترميمها وهذا قبل فوات الأوان.

النقطة الثانية: السكن:

أ- توزيع السكن الاجتماعي: بخصوص المرسوم التنفيذي رقم 42/98 المؤرخ في 01/02/1998م والمتعلق بتوزيع السكن أضم صوتي للاقتراحات التي طالبت بتعديله نظرا لصعوبة تطبيق بعض المواد من طرف اللجان البلدية وكذا لجان الطعن للمجالس الولائية.

ب - برامج السكن الاجتماعي: ضعف البرامج الموزعة على بعض الولايات مقارنة مع احتياجاتها وإمكانياتها في الإنجاز.

ديوان التسيير العقاري يفرض على البلديات المستفيدة من برامج السكن الاجتماعي توفير قطع أرضية مهيأة مجانا.

ج - السكن الريفي: تجد بعض البلديات صعوبات في توزيع حصص الإعانات الممنوحة في إطار السكن الريفي والسبب في ذلك يعود إلى فرض تقديم عقود الملكية وهنا تطرح مشكلة العقار وهي قضية عامة، ومما سبق ذكره قد تحرم البلدية وبالتالي المواطنون من الاستفادة من برامج السكن الاجتماعي وإعانات السكن الريفي.

النقطة الأخيرة: الإنشغالات: ولدي هنا انشغال عام يتعلق بالإطارات المسيرة التي سجنّت وبعد المحاكمة تحصلت على أحكام بالبراءة وعليه لا بد من تسوية الوضعية المهنية والمادية لهذه الإطارات في إطار القوانين المعمول بها.

أما الانشغالات الخاصة فهي محلية تخص المشاريع التنموية بولاية جيجل أذكر من بينها الأولويات التالية:

المنطقة الحرة «لبلارة»، قد سبق وأن وافق فخامة رئيس الجمهورية خلال إحدى زيارته لولاية جيجل على هذا المشروع لذا ألتمس من الحكومة

زملائي في المجلس الشعبي الوطني وهذا المجلس المحترم أملا أن تكون لبنة في بناء صرح أمتنا. ما أضيفه لأسلوب الحكم ودولة القانون: أولا: العمل على إقامة العدل بين الناس مهما كانت مراتبهم في المجتمع لأن العدل أساس الملك كما قال الحكماء.

ثانيا: تفادي الارتجالية والحلول السهلة لأزمات المشاكل، إرضاء لفئات أو جهات ولو تطلب ذلك تضحية.

ثالثا: إتقاء الوعود التي لا تتحقق لأنها تعمق الهوة في الثقة بين الحاكم والمحكوم ولأن الله عز وجل يقول بعد بسم الله الرحمن الرحيم «كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» صدق الله العظيم. رابعا: توخي الصرامة في التسيير وفي تطبيق القوانين ما دامت سارية المفعول.

خامسا: وجوب الاتعاظ من الدروس والعبر والعمل على تفادي ثقافة النسيان.

سادسا: العمل للقضاء على مسببات الأزمة في الاقتصاد والتنمية.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، لا أرى بديلا عن التنمية الفلاحية للجزائر، لقد اشتراطتم سيدي رئيس الحكومة لهذا القطاع التحرر من عوامل الثقل إلا أنني أرى أن المشكل الأساسي لقطاع الفلاحة هو أنه لا بد أن تكون للجميع الشجاعة الكافية للفصل نهائيا في تسوية وضعيته القانونية وفي أقرب الآجال لإزالة مفهوم البايلك من الأذهان، لأنني أعتبر أن هذا العامل هو الأساس في القطاع الفلاحي وللنهوض بتنميته.

رأبي في العولمة، إذا اعتبرنا العولمة مجازا مركبة وهي حتمية يفرضها الواقع ونحن لم نشارك في صنعها وبالنظر إلى مواطن الضعف والعوائق التي أحصيت في البرنامج والمتطلبات الزمنية لإصلاح واقعنا الاقتصادي والتنظيمي والاجتماعي وإذا كان ولا بد من امتطاء هذه المركبة لأنها حتمية تفرض نفسها فليجتند الجميع بالعمل لاستغلال مواطن القوى والمقدرات التي جاء بها البرنامج ونهيء لأنفسنا مقعدا بين دول العالم في هذه

يمكن مجلس الأمة أن يصدر لائحة أي أن مجلس الأمة غير معني بالمناقشة خلافا للمجلس الشعبي الوطني، كما أن رئيس الحكومة غير ملزم بالرد على ماتتضمنه هذه المناقشة من تساؤلات، كما أنه غير ملزم بتكييف برنامجه على غرار ما تم في الغرفة الأولى ومجلس الأمة يمكنه إصدار لائحة فقط.

أثرت هذه الإشكالية حتى لا تكون هذه الغرفة نسخة طبق الأصل للغرفة الأولى وأقترح أن تجمع كل المساهمات ويستخلص منها لائحة تقدم باسم المجلس وكفى المجلس والحكومة تضييع الوقت ونتجنب الخلط بين الأمور ونعطي لكل غرفة ميزتها الخاصة التي حددت في الدستور.

وأختم هذه الملاحظة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا خير في أمة كثر فيهم الجدل وقل منهم العمل».

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، إذا كان ولا بد أن أساير التيار وأساهم كذلك مثل زملائي من خلال النظرة الفاحصة والشاملة في مناقشة برنامج السيد رئيس الحكومة يتضح جليا أنه يتضمن أهدافا عامة وفلسفة شاملة لكل المجالات الحيوية والحياتية لبناء دولة تطمح إلى تبوء مكانتها في هذا العالم الذي لا يرحم الضعفاء كما أنه شرح كل العلل التي تعترض تطور المجتمع وسبل نموه وازدهاره ووضع شروطا أراها أساسية لتغيير وضع حالنا المزري ورتب الأولويات التي تتطلب التضحية من الجميع لتحقيق آمال هذا الشعب الذي طال صبره.

سيدي رئيس المجلس، سيدي رئيس الحكومة، الشيء الملاحظ على برنامجكم هو عدم وضع أهداف خاصة تكون بمثابة محطات زمنية تسهل من خلالها المتابعة والتقييم لعمل الحكومة أولا والجهات المعنية بذلك قانونا ثانيا.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، لي إضافات مساهمة مني لإثراء مخطط عملكم زيادة على ما قدمه الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني من اقتراحات جد بناءة وعلى غرار

– السكن والتعمير،  
– الصحة.

أولا فيما يتعلق بدولة القانون، نثمن ما جاء به المشروع بإيلاء اهتمام متزايد للإطارات في حمايتهم وأخذ أسس الكفاءة والاستحقاق مقياسا لتعيينهم.

وأحسن حماية – السيد رئيس الحكومة – هو إدخال المراقبة الوقائية قبل المراقبة القمعية، فالمراقبة لا تكفي وحدها إذا لم تسبقها الشفافية في التسيير، يجب على الدولة أن تحارب الرشوة، أولا بتوسيع عملية الخوصصة وخاصة الخدمات، إصلاح إجمالي للإدارة وإعادة النظر في هيكلها، تخفيف الإجراءات الإدارية، المالية، الجمركية والضريبية، رفع أجور المسؤولين وسلك القضاة مع مراعاة نمط التدرج المبني على الكفاءة والنتائج، إدخال الشفافية في الإدارة كوسيلة للمواطنين لتحصيل حقوقهم، فالشفافية هي التي تسهل المراقبة، ويجب على الصحافة الحرة المسؤولة أن تنشر حقائق الرشوة، كما يجب على العدالة أن تكون حيادية تجاه الحالات الاجتماعية وعن شعور الأشخاص المتهمين بالرشوة.

أما فيما يتعلق بالتهئية فإن ترابنا الوطني يعاني من اختلالات كبيرة:

أولا: في توزيع السكان، إذ إن أكثر من 70% يقطنون الشمال.

ثانيا: في إقامة النشاطات الاقتصادية، فأغلبها في الشمال وبالرغم من التوصيات المتكررة فإن التراب الوطني ما يزال يعرف فوارق جهوية واختلالات قطاعية، فالمطلوب من هذه الحكومة هو تدارك هذه الاختلالات بدعم المناطق الداخلية للبلاد بالإعانات المالية في إطار صندوق الجماعات المحلية، وبمسح ديون البلديات وبتسجيل أكثر لمشاريع تنموية كانت قطاعية أم محلية مع توفير القروض المالية الكافية، وبفك العزلة بين الولايات، وكسبيل المثال بين النعامة وسيدي بلعباس، بتسجيل الدراسة وإنجاز الطريق الرابط بين مدينة مشرية ورأس الماء، مرورا ببلدية البيوض، إعادة

المركبة حتى لا نبقي واقفين على الرصيف. هذا ما أردت الإدلاء به من مساهمة متواضعة وأقول في الأخير لاتصلح هذه الأمة إلا بصلاح أمور ولاتها.

السيد رئيس الحكومة، «من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر» وفقكم الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد قميري والكلمة الآن للسيدة لويزة شتي، لكن يظهر أنها غائبة ونتأسف لذلك، وأحيل الكلمة إذن إلى السيد بوجمعة زلاطي فليتفضل.

**السيد بوجمعة زلاطي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، إخواني أخواتي أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم ورحمة الله.

إستمعنا يوم الخميس 27 جانفي 2000 إلى عرض برنامج الحكومة التي تفضل بتعيينها فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية يوم 24 ديسمبر 1999.

فهذا العرض كان ذا مسعى شامل تعرض إلى سياسة نراها مؤهلة للخروج من الأزمة كنشر السلم، الحكم الراشد، إنعاش الاقتصاد، التدعيم الفعلي للاستثمار، محاربة الرشوة، ضبط سياسة خارجية تعطي للبلاد مكانتها وهيبته.

ونشير صراحة أن الحكومة لا يمكنها في ظل الظرف الحالي الذي يمر به الاقتصاد الوطني وخاصة فيما يتعلق بالتوازنات الكبرى تلبية كل الانشغالات.

ولتعميق هذا البرنامج وطرح بعض الانشغالات المحلية، سينصب تدخلي حول المحاور الآتية:

- دولة الحق والقانون،
- التهيئة العمرانية،
- الفلاحة،



هؤلاء الموالين فنحن نحمل إليهم الصناديق ولا يمكن أن تكون هناك «سياسة المكيالين». لقد تضامنا مع سكان عين تيموشنت، أما سكان النعامة فقد بلغت حصيلة الكارثة 5 قتلى في الأرواح وخسارة 26 ألف شاة (رأس غنم) و1700 بقرة، وهؤلاء الناس يجب استعادة نشاطهم في أقرب وقت، فيجب أن تساعد الدولة بإعانات مالية وبهذه المناسبة نشكر السيد وزير الفلاحة والسيد وزير الداخلية والسيد وزير الثقافة الذين تضامنوا مع الولاية وقدموا لنا إعانات، لذا نطلب أن يتنقل السيد وزير التضامن إلى الولاية لمساعدتنا ونتمنى أن يكون هناك برنامج استعجالي لهذه المنطقة.

فيما يخص السكن والتعمير، فإن هذا القطاع منذ 1996 عرف تطورا ملحوظا في تسليم عدد هائل من السكنات على المستوى الوطني، وتزويد أغلب البلديات بمخططات التعمير، وتخفيض كلفة الإنجاز، إلا أن هذا القطاع مطالب بما يلي:

- مواصلة المساعدة المالية من أجل الحصول على السكن،

- تعميق الدراسات مع إعطاء الوقت الكافي لمكاتب الدراسات حتى يسهل الإنجاز،

- إنطلاق مشاريع السكنات أو غيرها بعد ضمان إمضاء الصفقات وتوفير المالية ورخصة البناء،

سيدي رئيس الحكومة، إننا نلاحظ أن الدولة - فيما يخص رخصة البناء - لا توفر رخص البناء للمواطنين علما أنها هي التي تطلبها.

لذا فإننا نتمنى توفير هذه الرخص قبل إمضاء الصفقات وتحرير القروض.

كما يجب العمل على إيجاد حل نهائي لسكنات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المنجزة منذ عدة سنوات ولم تلق لحد اليوم مستفيدا.

أما فيما يتعلق بالصحة، فالسياسة الصحية في بلادنا في حاجة إلى تصحيح وذلك بـ:

أولا: تكفل الدولة بتكوين المسيرين الحاليين، ربما تكون جامعاتنا قد كوَّنت دكاترة أوحاملي شهادة ليسانس ولكنها لم تكون مسيرين لذا نتمنى أن نكون لهذا القطاع مسيرين فورا.

النظر في الخريطة الجامعية (أغلبها موجودة في مدن الشمال) بالإضافة إلى جامعات ومعاهد ومراكز التكوين المتواصل، أما في جهة الهضاب العليا الغربية (ولاية النعامة كمثال) فننتظر تسجيل ملحقة جامعية للتكفل بطلبة الولايات المجاورة، (البيض، جنوب سعيدة، بلعباس وبشار). أما في مجال إعادة تشغيل المؤسسات الصناعية التي بنيت بملايير الدينارات، كمعمل عين الصفراء (ولاية النعامة) المتخصص في صناعة النسيج الذي جهز في سنة 1990م ولم يفتح أبوابه حتى الآن (لعدم وجود المادة الأولية) فما ردكم سيدي رئيس الحكومة على ذلك.

أما فيما يتعلق بالسياسة الغازية، فيجب على الدولة أن تتكفل بكلفة نقل الغاز لربط البلديات، كما ألفت انتباه الحكومة إلى أننا اعتقدنا أنه بمرور أنبوب الغاز بولاية النعامة ستحل مشاكلنا ولكنها على العكس من ذلك تعقدت، فأغلبية العمال موجودون في العريشة وليس في ولاية النعامة.

فيما يتعلق بالفلاحة، فالمرور من استراتيجية الاكتفاء الذاتي إلى الأمن الغذائي ليس بالأمر السهل.

إن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل، كالعقار، ديون الفلاحين، نقص المساحات المسقية، نقص المردودية في الأراضي الشمالية وغياب قانون تسيير وحماية السهوب والتصحر، فلماذا لم تنشأ لجنة وطنية للتكفل بهذا القطاع؟ سيدي الرئيس، إن برنامجكم المقدم لم يتطرق إلى تنمية الريف وقطاع تربية المواشي فماردكم سيدي الرئيس على ذلك؟

لقد سبقنا إخواننا النواب بالمجلس الشعبي الوطني بطرح غياب تضامن الحكومة مع أبناء ولاية النعامة، أثناء الكارثة الطبيعية (سقوط الثلوج)، هنا الحكومة لم تكن حاضرة، وقد شاهدناها في ولاية عين تيموشنت، في حين لم تتضامن معنا وقد سبقنا النواب إلى ذلك وتكلموا عنها، إن معنويات هؤلاء الناس مرتفعة وزادت في الارتفاع عند سماع رد السيد رئيس الحكومة في المجلس الشعبي الوطني، لذا نود لو كانت هناك التزامات لمساعدة



دائماً في المقدمة وعند الكلام عن الأزمة ننتقل من 1962م إلى 1986م ولا نتكلم إلا عن الأسباب الاقتصادية للأزمة، لماذا نستمر في إنكار أن الأزمة هي سياسية وسياسية فقط؟ لماذا ننكر أزمة 1963م، أين ضحى الشهداء بحياتهم من أجل الديمقراطية، شهداء 1963م والذين عاشوا بعد 1963م، ليس لهم اليوم أي قانون أساسي، فإذا أردتم أن يؤمن الجزائريون كل الجزائريين بالمصالحة يجب التفكير في مشروع قانون يعيد لكل جزائري كرامته، لا نستطيع أن نركز اهتمامنا على شريحة معينة - أعني الإرهابيين - ونتخلى عن الآخرين، شهداء 1963م، شهداء أفريل 1980، شهداء أكتوبر 1988م، القتلى ومفقودي العشرية الأخيرة والذين لا نستطيع الكلام عنهم إلى اليوم، (parce que c'est un sujet encore tabou)

الجملة الثانية التي استخرجتها هي «سرعان ما تغلب التخريب على بناء المأمول» في السياسة لا يكفي الأمل، كيف نستطيع تسيير بلادنا أو بلادنا ما دون أن نفكر فيما نحن ذاهبون إليه؟! تملك بلادنا ثروات عديدة وطاقة بشرية هائلة، لكن بقيت هذه الثروات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بين أيدي أقلية، كيف نستطيع إذن أن نأمل أن الأغلبية التي كانت تشكل الطبقة الوسطى وهم اليوم في نفس المستوى مع الفقراء أن لا تثور يوماً ما؟

سجن الإطارات وتسريح العمال بالآلاف، لما نسير بلداً ونجهل النتائج، وإن كان هذا يدل على شيء فإنما يدل على اللاوعي ورغم ذلك نقرأ في نفس الفقرة كلاماً عن الوطن، سلطة المؤسسات والتفاني المثالي للشعب الجزائري.

الوطن، هل بقي لهذه الكلمة معنى في هذه البلاد؟ عندما يستمر شبابنا بالحلم بالتأشيرة والتذاكر بلا رجوع إلى الخارج، هل نستطيع الكلام عن هيبة المؤسسات، عندما تكون مشاعر الجزائريين تجاه حكاهم مبنية على الخوف والرعب بدلاً من الاحترام والثقة؟ هيبة المؤسسات، المؤسسات التي لا تضمن حتى مستقبلها، هذا يدل على عدم اهتمام حكاهم بشعبهم ونستمر في الكلام عن

ثانياً: التحكم في تسيير الأدوية داخل المستشفيات.  
ثالثاً: السهر على صيانة التجهيزات الموجودة في المستشفيات.  
وشكراً سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد بوجمعة زلاطي وأحيل الكلمة الآن إلى السيدة لويزة شتي ونظراً لتأخرها سنقتطع من وقتها دقيقتين، تفضلي.

**السيدة لويزة شتي:** شكراً سيدي الرئيس. أولاً أعتذر عن هذا التأخير، سيدي الرئيس، وهو يرجع لعدم وجود سيارة في حظيرة السيارات ولم يوجد هناك أي شخص للرد على طلبي للانتقال إلى هنا.

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، سادتي الوزراء، زملائي زميلاتي، أعضاء مجلس الأمة، أصدقائي الصحفيين، السادة الحضور المحترمون السلام عليكم، (أزول فلاون). تدخلني هذا سيحتوي فقرة واحدة فقط من محتوى مشروع برنامج الحكومة، وفي الحقيقة أنها ليست معالجة لفقرة وإنما سأعالج محتوى المقدمة فقط.

عند قراءة هذا المشروع الذي وزع علينا قرأت المقدمة عدة مرات واستخرجت عدة نقاط لفتت نظري وأثارت في تساؤلات، سأحاول أن أطرحها عليكم أمله أن يكون لزملائي وزميلاتي الصبر الكافي للاستماع إلى النهاية.

من بين الجمل الأولى - من المقدمة - أذكر «كل أمة تحرص بعزم على بناء غدها وتعتقد أنها طرف كامل وليس مجرد غرض من الأغراض في العلاقات الدولية»، وهذه الجملة تعطي أهمية خاصة للعولمة والشمولية، هنا أتساءل لماذا لا نطرح السؤال على مستوى أكثر إنسانية، فالمواطن البسيط ألا يريد هو أيضاً أن يكون طرفاً كاملاً بدلاً من أن يكون مجرد غرض في نزاعات المصالح سواء كانت سياسية، اقتصادية أو غيرها؟

ذلك بأحسن الطرق لما لم يعين أي امرأة في الحكومة الحالية! نحن بعيدون كل البعد عن مبدأ المساواة الذي تدافع عنه البلدان المتطورة، هل نخاف من النساء؟ هل نخاف من التطور؟ أم هل نخاف أن تكون النساء هن اللواتي ستفتحن الطريق نحو التطور؟ يبدو أن النساء يشكلن أكثر من 50% من السكان، هل يمكن أن يكون لنا أكثر من 50% من عدم الصلاحيات ونحلم بالتطور؟

وختاما يبدو أن الأمة كرست البرنامج الرئاسي مرتين في 15 أبريل و16 سبتمبر، وفي الحقيقة فإن قانون الوثام المدني هو النقطة الوحيدة الواضحة في البرنامج، لكن لا نجد في هذا القانون أي نقطة تتعلق بالسكان المدنيين وبقى هذا القانون بالنسبة «للأفاس» اتفاقا بين السلطة والإسلاميين المتطرفين.

إن الخروج من الأزمة لا يكون إلا بحلول مثل إزالة حالة الطوارئ، ثم إنشاء مناصب شغل، بناء السكنات، رفع القدرة الشرائية للمواطن.. إلخ، وكل هذه النقاط لم تذكر بدقة ولم تعط لها الأهمية الكافية، لهذا السبب في «الأفاس» نرفض أن نصدق الوعود المتكررة والتي لم تحقق إلى الآن ونرفض أن نتكفل بشبه برنامج والذي يبقى استمرارا لـ 38 سنة من التسيير الكارثي لموارد بلادنا. شكرا على حسن الاستماع (تانمرث ستوسدا).

**السيد الرئيس:** شكرا للسيدة لويزة شتي وأحيل الكلمة إلى السيد بوزيد لزهاري فليفضل مشكورا.

**السيد بوزيد لزهاري:** شكرا سيادة الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، الحضور الكريم، في بداية تدخلي أهنئ السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء على مهامهم الجديدة وأتمنى لهم كامل التوفيق والنجاح في هذه المهام.

إن أهم ما لفت انتباهي في برنامج الحكومة هو تأكيده ومنذ البداية على تمسكه الشديد بتحقيق

المؤسسات في حين أن المشروع الذي قدم لنا ليس بمشروع حكومي وإنما مشروع رئاسي، إذا كان هذا مشروعاً، والدليل على ذلك أن عبارة «مشروع رئاسي» أو «مشروع رئيس» وردت 6 مرات في المقدمة.

لا ننكر أن قانون الوثام المدني جمع لأول مرة منذ مدة الجزائر حول أمل واحد ألا وهو السلم، ونعم وفي هذا الإطار نستطيع أن نوجه تقديرا للشعب الجزائري الذي رغم الأوضاع المخيفة والمؤلمة لم يفقد الأمل، نتمنى جميعا - وكل واحد بطريقته - أن تصبح الجزائر في أمان وأن يكون لها مكانا ممتازا في المستوى المغربي والإفريقي ثم الدولي، وأنتم تلاحظون أنني لم أستعمل عبارة «من جديد»، أي لم أقل إن الجزائر ستصبح من جديد في أمان وإنما أعني أننا كلما نتقدم بخطوة إلى الأمام في ميدان ما رجعنا بثلاث إلى الورا في ميدان آخر! وأوضح، يقول البعض إن فترة السبعينات كانت فترة السعادة وهذا خطأ، نعم كنا نأكل، كنا ننام دون أن نخاف من أن نقتل ليلا، كنا نخرج دون خوف، لكن تذكروا هل كان بإمكاننا التعبير بحرية في المجال السياسي؟ ثم جاءت التعددية، شبه انفتاح ندفع اليوم ثمنه غالبا، وفي جانفي 2000م نطلب من الشعب هل تريدون الرجوع إلى السبعينات؟ تسكتون وتكونون سعداء؟ الأغلبية الساحقة ستجيب بنعم وهذا شرعي، «الأفاس» يقول ألا نستطيع أن نعيش السبعينات اقتصاديا وأول التسعينات سياسيا؟ أي انفتاح اقتصادي وسياسي في نفس الوقت، أهذا مستحيل؟ ألا يمكن ذلك؟ نقول إنه يمكن تحقيقه، لكن على الذين يحكمون، أصحاب السلطة الحقيقية أن يعطوا الأولوية لمصلحة الجزائر قبل مصالحهم الشخصية، أضيف إلى ذلك جملة جميلة ولكن ليست مقنعة بحيث يتكلم المشروع عن القضاء على كل أنواع التمييز وخاصة إزاء المرأة، هنا أتوجه بالخصوص إلى رئيس الجمهورية لأقول له من أجل إقناع النساء على الأقل النساء القليلات المتواجدات في البرلمان الجزائري، فقد برهن على

المالية والمادية ليست في مستوى الخدمات المطلوب منها تقديمها، وعليه فالتساؤل المطروح هو هل الحكومة مستعدة لتوفير وزيادة الاعتمادات لهذا القطاع ليقوم بدوره أحسن أم هناك استراتيجية أخرى للتعامل مع هذا الإشكال بالنسبة للعدالة، لقد أكد البرنامج أنه في انتظار نتائج أعمال اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة سوف تعكف الحكومة على تحقيق مجموعة من الأهداف وعددها 12 بالضبط.

في رأينا سيادة الرئيس، أن بعض هذه الأهداف جيد والبعض الآخر يحتاج إلى تحقيق وهناك أهداف أخرى مهمة في رأينا لم تذكر، فالهدف الأول مذكور في البرنامج المتعلق بقضية الإفراج المؤقت والحبس الاحتياطي على أنه إجراء استثنائي، وفي رأينا أن قانوننا يحمل هذا الإشكال ومنذ مدة طويلة الحبس الاحتياطي إجراء استثنائي لكن الإشكال المطروح هو في التطبيق العملي الذي يطرح نقطتين أساسيتين وهما مدة الحبس والتي دار حولها النقاش كثيرا ولكن النقطة الأخرى أغفل حولها النقاش وهي مسألة من يتخذ الأمر بالإيداع لأنه في يد شخص واحد أساسا هو قاضي التحقيق ومن هنا لا بد من إعادة النظر في هذه النقطة لجعل الهيئة التي تتخذ هذا القرار خطير هيئة جماعية أو نذهب حتى إلى حد تشكيل محكمة تختص بمسائل الإيداع ومسائل الحبس الاحتياطي وغيرها من الأمور.

النقطة الثانية سيادة الرئيس هي أن هناك كلاما حول ضمان حياد القاضي عن طريق التكوين والاستقلالية... إلخ، هذا جيد، لكن في دولة القانون من أهم ضمانات الاستقلالية والحياد هو وجود دفاع قوي وكفاء وعليه فالدفاع أي المحاماة يجب أن تكون محل عناية وهذا بإعطاء تكوين جيد وتحديد شروط صارمة للالتحاق بالمهنة، فالمحاماة يجب أن تساهم فعليا في صناعة العدالة كما يقول القانون وعليه فالقاضي والمحامي يجب أن يكون لهما نفس المؤهلات والتكوين، والوضع الحالي لهذه المهنة مزر فتكوين المحامين يجري بصفة فوضوية والقانون لا يفرض أي مسابقة

تنمية ذات بعد اجتماعي، فاعتناق اقتصاد السوق كآلية لتسيير الاقتصاد الوطني لا يعني أبدا ولا يتناقض مع الالتزام الصارم بتحقيق العدالة الاجتماعية، وعليه فتحريز المبادرات في المجال الاقتصادي، لا يعني انسحاب الدولة كلية من الجانب الاجتماعي وترك الفئات المحرومة لحالها، وعليه فإنني أثنى البرنامج لأنه يكرس فكرة أن العدالة الاجتماعية هي إرث مشترك بين الحاكم والمحكوم في الجزائر، فالعدالة الاجتماعية هي أساس استقرار المجتمع وهي الثمن الذي يدفع من أجل منع ظهور بؤر التطرف والعصيان ومن ثمة تهديد كيان الدولة والمجتمع وعليه فنعم للنجاعة والفعالية الاقتصادية وتحرير المبادرات الخلاقة التي تهدف إلى خلق الثروة وتوفير فرص العمل وبالتالي تسمح بتلبية الحاجات الاجتماعية التي تشيع بدورها روح العدل التي هي أساس الحكم.

بعد هذه الملاحظة الأولية سيادة الرئيس، إسمحوالي أن أطرح بعض التساؤلات والاستفسارات حول بعض النقاط التي يتضمنها برنامج الحكومة ويتعلق الأمر بثلاث نقاط أساسية:

الإدارة، العدالة، البحث العلمي.  
أولا بالنسبة للإدارة: ذكر الباب المتعلق بهذه النقطة بأن الحكومة سوف تولي هذا القطاع الحساس كامل الأهمية وذكرتم خصوصا وحصرنا ما هي القوانين التي يجب أن يعاد فيها النظر بشكل أولوي، لكنكم لم تذكروا القانون الخاص بالصفقات العمومية رغم أنه جاء في كلمتكم لكن في البرنامج في حد ذاته هناك غياب لهذا النص، وهو مهم جدا لأنه يتعلق بصرف الأموال العمومية، ونعرف أن باب الصفقات يكتنفها الكثير من الغموض والضبابية وبالتالي لا بد من إعادة النظر في هذا القانون لإعطاء كامل الشفافية، حتى يتمكن المواطن من مراقبة كيفية صرف الأموال العمومية ويجب أن يكون من الأولويات في رأينا.

النقطة الثانية بالنسبة للإدارة سيادة الرئيس أن الإشكالية المطروحة هي بالإضافة إلى الكثير من الأمور المهمة التي ذكرها البرنامج هي أن الإمكانيات

على أحسن وجه، فتراكم القوانين التي يصوت عليها المجلس الشعبي ويعترض عليها مجلس الأمة أو على بعض المواد منها - وهذا من حقه الدستوري - يكبل مجلس الأمة خصوصا في القيام بدوره، لأنه يظهر وكأنه هو المعرقل وهذا غير صحيح لأن الدستور أوجد اللجنة المتساوية الأعضاء التي يوجد فيها ممثلو الغرفتين لإيجاد الحلول للأحكام التي وقع عليها الخلاف، والحل يكون دائما جيدا ولصالح القوانين، وقد دلت تجربة المادة 41 من قانون الطاقة على ذلك وهي المرة الوحيدة التي اجتمعت فيها اللجنة المتساوية الأعضاء بحيث تمت صياغة مادة جديدة تختلف عن الصياغة التي صادق عليها المجلس الشعبي الوطني وهذا لأن ممثلي المجلس الشعبي الوطني تفهموا وبسرعة وبرحابة صدر سبب اعتراض مجلس الأمة على المادة المصوت عليها في مجلسهم، وللأسف فقد مرت هذه الواقعة بدون أن تلفت انتباه الصحافة لإعلام الرأي العام وخصوصا لأنها تتعلق بأول عمل لميكانيزم دستوري ألا وهو اللجنة المتساوية الأعضاء، أثبتت فعاليتها في محل الخلاف الشرعي الذي قد يكون بين المجلسين ويمنع وقوع أي انسداد لسير الحياة الدستورية والمؤسساتية في بلادنا.

أما بالنسبة للنقاط التي أريد أن أشير إليها والتي لم يتكلم عنها البرنامج فهي مسألة إعطاء الامكانيات وتوفير وسائل العمل للقضاء، فعدد القضاة قليل جدا واكتظاظ المتقاضين كثير جدا وظروف العمل صعبة، فكيف يعقل أن يفصل قاض في 300 قضية تتعلق بالجنح في جلسة واحدة سيادة الرئيس؟ هذا غير معقول ...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوزيد لزهارى والكلمة الآن للسيد قدور سعدي فليتفضل مشكورا.

**السيد قدور سعدي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس

للالتحاق بالمهنة سيما أن الدخول إلى القضاء يكون عن طريق مسابقة وبعد تكوين وعليه فلا عدالة مهنية وحيادية بدون دفاع قوي ومؤهل وعليه وجب إعادة النظر في قانون المحاماة بإنشاء مدرسة وطنية لتأهيل وتكوين المحامين على غرار القضاء، فقضاء قوي ودفاع هزيل معناه هدر لدولة القانون.

هناك نقطة أخرى سيادة الرئيس، فقد أكد برنامجكم على أن القوانين الإجرائية سوف تحظى بكامل الأولوية وفي رأينا وبكل تواضع أنه كان من الأصلح الكلام عن القوانين بدون تخصيص القوانين الإجرائية لأن هناك قوانين موضوعية تحتاج - أساسا، وبصفة أولوية - إلى التعديل (قانون العقوبات، قوانين الاستثمار، القانون التجاري... المدني.. إلخ)، لأن عملية تعديل القوانين الإجرائية تأخذ بعض الوقت، إذن التركيز على الإجرائية في هذا الوقت يعتبر في رأينا - ربما - في غير وقته.

نقطة أخيرة في ميدان العدالة - دائما - سيادة الرئيس، يؤكد البرنامج أن الحكومة سوف تعمل على دعم بعض مقاطع الصرح المؤسساتي ونذكر المحاكم الإدارية والمحاكم التجارية وهنا أفتح قوسا وأقول - سيادة الرئيس - إن المحاكم الإدارية لم تنصب بعد فماذا ندعم؟ هل الحكومة عازمة على تنصيب هذه المحاكم، ثم ندعمها؟ أما بالنسبة للمحاكم التجارية، فقانون التنظيم القضائي وكما يعرف الجميع معطل، فماذا ندعم؟ فالمحاكم التجارية البحرية التي هي أساسية في اقتصاد السوق لحل المنازعات التي تقوم بين المتعاملين الاقتصاديين غير موجودة لأن قانون التنظيم القضائي سيادة الرئيس وكما تعرفون ينتظر استدعاء رئيس الحكومة من أجل اجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء لحل الإشكال، وهنا أفتح قوسا لأقول إن هناك خمسة قوانين مهمة ومعطلة ومن أجل حسن السير العادي للمؤسسات يجب الإسراع باستدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء حتى يستطيع البرلمان أن يقوم بمهمته التشريعية



الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من خلال تفحصنا لبرنامج الحكومة المقدم إلى مجلسنا الموقر، لا يسعني إلا أن أشكر السيد رئيس الحكومة وطاقمه على المجهودات المبذولة لإعداد هذا البرنامج، الذي يعبر على تطلعات وطموحات المواطنين في أغلب المجالات.

كما أننا نرى أن ما جاء في برنامج الحكومة يجسد مسعى السيد رئيس الجمهورية، وبالتالي نبارك هذا البرنامج ونتمنى للحكومة برئاسة السيد أحمد بن بيتور التوفيق والنجاح في تنفيذه.

نغتنم هذه الفرصة للتطرق إلى بعض الانشغالات التي تهم سكان ولاية النعامة. أولاً: العاصفة الثلجية:

أحصر تدخلني هذا لأسلط الضوء على حصيلة العاصفة الثلجية التي اجتاحت ولاية النعامة مؤخراً والتي تسببت في إحداث خسائر مادية وبشرية معتبرة، تمثلت في تشريد عائلات ووفاة عدد من المواطنين، إلى جانب هلاك آلاف الرؤوس من الماشية والأبقار، بالإضافة إلى انهيار وتصدع العديد من مؤسسات وقاعات الدراسة.

هذه العاصفة التي ضربت المنطقة والتي لم تشهد لها مثيلاً منذ سنة 1967 من الدرجة الثانية نظراً لكثرة الثلوج التي سقطت والمقدرة بحوالي 01م، وكذا الآثار التي خلفتها خاصة على فئة المواطنين الرحل الذين كانوا الأكثر تضرراً إلى جانب تصدع شبكة الطرق الثانوية والولائية، وانقطاع حركة المرور وشل الحركة لمدة ثلاثة أيام، كما تعطلت الدراسة في أغلب المؤسسات التربوية نتيجة لصعوبة الوضعية وموجة البرد القارس.

حسب الحصيلة المتوفرة لدينا لحد الآن والتي خلفتها هذه الكارثة الطبيعية تتمثل فيما يلي:

- 1- الخسائر البشرية:
- وفاة خمسة (05) مواطنين.
- 2- خسائر الثروة الحيوانية:

- 28261 رأساً من الغنم.

- 7001 رأساً من الماعز.

- 1102 رأساً من البقر.

3- البنايات والمنشآت القاعدية:

- إكمالية بعين الصفراء مع السكنات الوظيفية التابعة لها.

- مركز التكوين المهني بمشرية مع السكنات الوظيفية التابعة له.

هذه الحصيلة تعكس مدى الأضرار التي ألحقتها الكارثة الطبيعية بالمنطقة والتي مست بقوة السكان الرحل.

وحتى ننصف هذه الفئة والمنطقة بصفة عامة على غرار جهات أخرى من الوطن التي كانت عرضة لهذه العاصفة، سيدي الرئيس، نلتمس من سيادتكم إعلان ولاية النعامة منطقة منكوبة حتى يتسنى لها الاستفادة من الدعم والمساعدة التي تخصص في مثل هذه الطوارئ.

ثانياً: مصنع النسيج بعين الصفراء:

تعتبر تربية المواشي من بين النشاطات الأساسية لسكان منطقة عين الصفراء وعلى ضوء الدراسات الاقتصادية التي أجريت في الماضي تم إنجاز مصنع للنسيج وتم تجهيزه إلى جانب تكوين إطارات وتقنيين مختصين وعمال لهذه الوحدة وتوفير سكنات وظيفية.

كل هذه الجهود التي بذلت من طرف الدولة والتي كانت تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي واستغلال المادة الأولية إلا أننا نسجل وبكل غرابة عدم فتح المصنع إلى حد الآن، اللهم إلا إن كان سبب ذلك يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة ودخول البلاد نظام اقتصاد السوق.

فالسؤال يطرح لماذا لم يدرج المصنع في الخوصصة كسائر المؤسسات التي حولت من القطاع العام إلى القطاع الخاص؟

ثالثاً: تسجيل مشروع سد الحجاج ببلدية التوت دائرة عين الصفراء.

رابعاً وأخيراً: التنمية والاقتصاد:



استراتيجية.

الرجاء من الحكومة مراعاة حالة الفلاحين وتعويضهم ولو جزئياً عما لحق بهم نتيجة المناخ الحار جدا الذي تسبب فيما حدث.

ثالثا: من المعلوم أن صندوقا خاصا قد أنشئ وسمي بصندوق الجنوب، يشتمل على نسبة معينة من مداخيل المحروقات، السيد رئيس الحكومة، أين هو هذا الصندوق، وما مصير النقود التي يحتويها؟ الرجاء التوضيح!

رابعا: من المعلوم أن أسعار البترول قد ارتفعت بشكل واضح منذ الثلاثي الأول لسنة 1999، وقانون المالية الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا يضع سقفا لسعر البرميل بـ 15 دولارا، فما مصير فارق السعر المرجعي المذكور في الميزانية والسعر الفعلي الحالي؟ نرجو التوضيح.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن للإرهاب ضحاياه الكثيرين وبالأمر فقط كانوا هنا أمام مقر مجلسنا الموقر، فالمطلوب تصنيفهم، والعناية بهم حتى لا يروا في دولتهم نموذجا سيئا لعدم الجدية والتهاون إزاء من كانوا مصنفين من ضمن أنصار الدولة والواقفين معها أيام المحنة، وحتى لا يكونوا عبرة سيئة لأجيال المستقبل فيما إذا تعرضت الدولة والجمهورية يوما ما إلى الخطر مستقبلا لا قدر الله.

السيد رئيس الحكومة، لقد أثار استدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء بين الغرفتين جدلا كبيرا وواسعا باعتبارها لجنة دستورية، إن تعليقها وتعطيلها هو تعطيل لجزء من الدستور، وهناك قوانين معلقة بفعل جمود هذه اللجنة الدستورية فهل يعقل أن تعطل سلطات دستورية لجنة دستورية؟ فالرجاء من السيد رئيس الحكومة وهو صاحب الصلاحية في هذا المجال، أن يطلق سراح هذه اللجنة حتى تقوم بعملها بشكل عاد طبقا للمادة 120 من الدستور، وفقكم الله وسدد خطاكم وشكرا.

في إطار التوازن الجهوي وتنمية المناطق المحرومة فإن ولاية النعامة ورغم المعطيات الاقتصادية المتوفرة لم تنل قسطا من مختلف المخططات والبرامج الهادفة إلى إنشاء هياكل اقتصادية تعود بالفائدة على سكان المنطقة بتوفير منصب شغل للشباب البطال الذي يرى نفسه مهمشا وبالتالي القضاء نوعا ما على شبح الفقر، وعليه نقترح إدراج هذه المنطقة التاريخية للاستفادة من برامج الاستثمار في مجالات الفلاحة، السياحة والصناعة لما تتوفر عليه المنطقة من إمكانيات محلية.

وفقكم الله لما فيه الخير للبلاد والعباد، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد قدور سعدي والكلمة الآن للسيد علي القيزي فليفضل، هل هو موجود؟ لا، الكلمة الآن للسيد يوسف براهيم.

**السيد يوسف براهيم:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر.

لي بعض الاستفسارات والملاحظات والاستيضاحات أقدمها كالتالي:

أولا: أترحم على أرواح ضحايا الزلزال الذي أصاب سكان عين تيموشنت وأضم صوتي إلى صوت زميلي صلاح الدين قنفي فيما يتعلق بالمساعدة الرمزية لضحايا المصابين عسانا نخفف عنهم بعض الآلام من ناحية، وتضامنا مع إخواننا في الضراء من ناحية ثانية.

ثانيا: لقد أصابت فلاحينا في الجنوب وخاصة ولاية الواد نكبة كبيرة في مصدر رزقهم الأساسي الذي هو التمور، حيث خسر الفلاحون في سنتين متتاليتين ما بين 70% و 80% من ثروتهم، مع العلم أن التمور مصنفة رسميا من قبل الدولة كمادة

فأنتم تطلبون من الفلاحين استثمار أموالهم في أراضٍ ما وفي الأخير يجدون أنفسهم تحت سلطة قرار ممثل بلدي أو قرار من رئيس البلدية، فمعلوم أنهم لن يستثمروا!، إن هذا الملف يجب أن يؤخذ في الحال على العاتق ويتم التكفل به بصفة مستعجلة، وإلا فإن الأموال التي تخصصونها وتقسمنونها في الاستثمار وتدعيم منتجي البذور غير مجدية، لأن كل الناس دهاة وتستعمل الحيلة وتريد معرفة ما الذي يتبقى لهم والشيء الموجود في الأرض، ولهم كل الحق في ذلك، وإذا فإن هذا المشكل يجب حله حالا سيدي رئيس الحكومة! هذا فيما يخص الفلاحة وجانب قصير بخصوص التقنية، والقانون الأخير أو التعليمات والتوجيهات الأخيرة والتي سنرى كيفية تطبيقها فيما بعد.

النقطة الثانية سيدي رئيس الحكومة، هي أنه وصلنا برنامج ونحن موافقون عليه، فهو يوضح لنا ما الذي يجب أن نقوم به، لكن بخصوص البرنامج الصغير الذي يحتوي ما لا يجب أن نقوم به فإننا لم نره بعد!

فأنالست ضد إعادة بذر عشب (Réensemencement) ملعب 5 جويلية، ولست ضد إعادة تهيئة 14 قاعة سينما لمحافظة الجزائر الكبرى، لا، فالجزائر العاصمة هي بلدي وأنا أحبها فنعم لإعادة التهيئة، ونعم لإعادة دهن مقام الشهيد، لكننا أحوج إلى المدارس الابتدائية، فيجب توفير الشروط اللازمة للتدفئة في المدارس، فكيف يعقل أن يأتي تلميذ للدراسة في مدرسة ابتدائية لا تتوفر فيها المدافئ ودرجة الحرارة في الخارج أقل من 5 درجات فهذه كارثة في المدارس الابتدائية! فكيف يمكن لهذا التلميذ الحافي القدمين الدراسة في مثل هذه الظروف؟ كذلك لا بد من إعادة النظر في نظام المطعم المدرسي، فهؤلاء الصغار قد قتلهم الجوع، وهذه هي الحقيقة، فلو ذهبنا إلى بعض البلديات مثل بلدية علي ملال أو طفراوي... إلخ فإننا نجد التلاميذ يأتون إلى المدارس وهم جياع ويجدون الأقسام باردة دون تدفئة، فكيف للمعلم أن يدرس في مثل هذه الظروف؟.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد يوسف براهيم والكلمة الآن للسيد بوطويقة بن حليلة فليفضل.

**السيد بوطويقة بن حليلة:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، إخواني أخواتي. تدخل الأول سيكون خاصا بالعقار الفلاحي والذي لم يعط له برنامج السيد رئيس الحكومة. - الذي نتمنى له كل النجاح - كل الأهمية.

فقضية العقار الفلاحي قلت إنه يجب أن نقسمها قسمين قضية سياسية وقضية تقنية.

فيما يخص القضية السياسية وبخصوص بيع الأراضي فإن الناس تتكلم عن هذه الأراضي التي سقيت بدماء الشهداء، والشهداء لا يتفاوضون مع أي كان لتحرير أرض ما، لا مع صندوق النقد الدولي «FMI» ولا مع «نادي باريس».

إننا لقد حررنا الأرض وحررنا الجزائر كما حررنا تيبازة حررنا موريتي وحررنا حيدرة!

فهذا الغطاء السياسي والقائل بأن الشهداء سقوا الأرض بدمائهم لذا لا يجب أن تباع ليس صالحا، (soyons courageux, le comportement douteux des personnes qui sont sur ces terres, c'est une autre affaire, c'est un dossier qu'il faut prendre avec des pincettes) فيها فإنني موافق على تشكيل لجنة وذلك بالتشاور مع الوزارة المعنية بالأمر للقيام بحل المشكل!

هذا فيما يخص الجانب السياسي لملف العقار الفلاحي، فإذا اقتضى الأمر لترك الأراضي تسير بالطريقة التي تسير بها حاليا فيجب أن نعيد لها كل لوازمها فإذا بقيت الأراضي تابعة للدولة فيجب أن نعيد (la CAPS)، (la COUFEN)، و (L'OFLA) والجمعية المحاسبية «la coopérative comptabilité» أما أن نترك الأرض على حالها هكذا فإن الفلاحين المتواجدين فوقها لن يستثمروا أموالهم فيها، لأنهم ليسوا تحت رحمة لا قانون سنة 1999 ولا ممثل وزارة الفلاحة ولا رئيس البلدية.

سيحل له مشاكله، أما إذا احتاج إلى خدمات الدرك فعليه أن ينتقل إلى بلدية أخرى مجاورة والرئيس الأول هو الوالي (le grand patron)، إذن يجب عليه التكفل بهذه الهيئة بجدية لأن صلاحياتها كبيرة.

إن الناس ينتظرون تدخل «SAMU» ولكن (les attributions des APC sont déficitaires) ، فلقد تقرر بيع الأملاك، المقاهي، الفنادق، مواقف السيارات، لم يترك لها إلا النظافة العمومية والماء في حين أن الوكالات العقارية تتنعم بسيارات من آخر طراز (TOYOTA) وبالنسبة لرئيس البلدية يقال له إن الميزانية لا تسمح، فنحن الذين يجب أن نأخذ على عاتقنا هذه الأمور، فالبلدية تعاني ميزانيتها عجزا ويطلب منها أن تجد إمكانيات لجلب مداخيل إلى ميزانيتها، فماذا يمكنها أن تدخل من موارد؟ فليس لها إلا النظافة والماء، فالممتلكات قد بيعت، واليوم نعود لنقول إن هناك بناء السكنات الاجتماعية.

إذن فمفهوم البلدية في الجزائر ومفهوم البلدية المنتجة أمران مختلفان! فنحن لا يوجد عندنا الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في كل البلديات، ولذا يجب أخذ هذا المشكل على العاتق بجدية، لأنه إذا كان هذا البرنامج طموحا وأريد له النجاح فيجب أن يكون هناك أناس تستقبل القرارات في القاعدة، فمثلا وضع محطة توليد الكهرباء ذات قوة كبيرة بدون خيط توصيل لا يفيد بشيء، وأرجو أن نتمكن من إطلاقه وإقلاعه.

نقطة أخيرة فيما يخص الري وبما أننا معنيون بالأمر كباقي الولايات فلدينا سدود تم إنجازها منذ 15 إلى 20 سنة ولازلنا نفكر حول كيفية السقي هل نقوم بها من الفوق أم من تحت؟ فاللجنة تشكلت منذ 14 عاما وهي تفكر في كيفية السقي!

وفيما يخص الموارد المائية فليقل لنا بالضبط ومرة واحدة بماذا يتعلق الأمر؟ فهل يتعلق بشركة توزيع المياه، فعلى كل التقنيين أن يصرحوا لأنه اليوم سيدي الرئيس، لكي تحفر بئرا لابد لك من 19 وثيقة ولكي تتحصل على جنسية إسرائيلية لابد من وجود 14 وثيقة، فهل يعقل أنه لابد من توفر 19

إذن فنحن موافقون على البرنامج ولكن لابد من توفر القليل لتوزيع هذا البؤس، فأنا لست ضد إحياء الألفية فلقد شاهدت الألعاب النارية (les feux d'artifice) لكن لا بد من توفير القليل أو الحد الأدنى في الولايات الأخرى.

إن هذه الهوة التي نحن بصدد حفرها يجب توقيفها، وهذا النزيف يجب الحد منه، وإذا أردت أن يصدقك الناس فلا بد أن تكون لديهم ثقة في هذه السلطة تلك هي الحقيقة.

فالحقيقة بالنسبة للناس هي أنه يجب أن لا يتم التعدي على حقوقهم، ففي سنة 2000 لا نقوم بتجديد حظيرة السيارات وليس في القرن 2000 نقوم بشراء سيارات من نوع «مارسيدس»، وإنما هذا النوع يبقى خاصا بالرئاسة، فأنت كمسؤول في الولاية ماذا ستفعل بهذا النوع من السيارات وبالمقابل تقولون لا توجد اعتمادات للدفع أو التسديد! وكيف تقوم بتركيب مذياع في سيارتك من نوع (Pionner) وهو يكلف 12 مليون سنتيم يدفعها صندوق التأمين! فحقيقة أنه يحق للمسؤول أن يكون بحوزته جهاز «راديو» ليستمتع إلى الأخبار أو إلى شريط ولكن ليس بقيمة 12 مليون سنتيم!

كذلك لا نحفر مسابح في محلات إقامة أو في المساكن (des résidences) بحلول القرن 2000 وبالمقابل نجد أن رئيس البلدية ينتقل في الشاحنة! إذن لابد من التكفل والإعتناء بهذه القضايا، فأنا لا أقول إن ذلك غطرسة أو عجرفة (Arrogance) ولكن لابد من توقيف ذلك.

وفيما يخص الناس التي تعرف البلدية بـ«APC»، فما هي البلدية؟ هي خلية القاعدة «la cellule de base» ولكنها الآن لا يوجد فيها ولا تحتوي لا على (SAMU) ولا على الحماية المدنية ولا الدرك فالبلدية يرأسها رئيس البلدية ويحرسها حراس البلدية ولا يدخل في تركيبها الدرك، فلا يتواجد على مستوى كل ولاياتنا الدرك وإنما نجد فقط رئيس البلدية وحراس البلدية والمخبزة! وهذا ما يعرفه المواطن الشعبي فبالنسبة له فإن رئيس البلدية هو الذي

والأساسي في الحياة الديمقراطية يبقى رجالاته في انتظار طويل من أجل تنظيم حياتهم المهنية. كيف نفسر تعطيل القانون الأساسي لعضو البرلمان، والمجمد منذ عام ونصف العام من طرف الهيئة التنفيذية؟ كيف نفسر تجريد مجالس منتخبة (بلديات ومجالس ولائية) من صلاحياتها وهي نتاج إرادة شعبية معترف بها دستوريا وتنتظر أن تطابق قوانينها محتوى مواد الدستور للتعبير عن السيادة الشعبية فعليا كما هو منصوص عليه في الدستور لاسيما في المادتين (6 و 7) مما يجعلنا نشعر أن الطريق لازال بعيدا أمامنا للوصول إلى الديمقراطية، فالديمقراطية كالحرية لا تمنح بل تؤخذ بواسطة نضالات سياسية، نقابية... إلخ.

الديمقراطية هي ثقافة تكتسب عن طريق النضال والتكوين المرير، ثقافة تنبع من المجتمع والذي توجد فيه مدرسة متفتحة متسامحة علميا، هذا ما يجرنني إلى التحدث عن المدرسة والتكوين.

إن إصلاح المنظومة التربوية بما يجعلها عصرية ومتفتحة على الثقافات العالمية وتحترم أصولنا وانتماءاتنا الحضارية، أقول انتماءاتنا الحضارية فليس لدينا انتماء حضاري واحد، وذلك بالاعتماد على أربعة عوامل أساسية وهي: التلميذ، المعلم أو الأستاذ، طريقة التعليم وهيكل الاستقبال.

ويبقى المعلم أو الأستاذ هو محور الإصلاح، لأن المعلم الذي تلقى تكويننا جيدا قادر أن يتغلب على كل العوائق الأخرى كضعف التلميذ أو البرامج أو الأدوات البيداغوجية، ولأن أحسن المبادئ البيداغوجية وأجود طرق التعليم تصبح غير ناجعة إذا كان المعلم ضعيفا، وفي هذا السياق ومن أجل إصلاح التربية فلا بد من تحسين تكوين وتجهيز المعلم بمختلف الوسائل كالمكاتب، المجالات المختصة، مراكز التوثيق، التربصات... إلخ، وتعميم هذا التكوين وتحسين وضعه المعيشي ليطمئن باله ويستطيع أن يضاعف من مردوده.

أما التلميذ فلا بد من تكوينه تكوينا متكاملًا وبطرق حديثة وتدعيم تحصيله العلمي والبيداغوجي

وثيقة لكي نتحصل على رخصة لحفر بئر!؟ فهذه هي القرارات التي يجب اتخاذها في الحال، فإذا كان الأمر ممنوعا فهو ممنوع، أما إذا كان ذلك ممكنا فلنترك الشخص يحفر وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوطويقة بن حليلة والكلمة الآن للسيد محمد جرمون فليفضل.

**السيد محمد جرمون:** شكرا سيدي الرئيس. سيادة رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي، السادة الحضور. سأعرض في تدخلي هذا إلى نقطتين أعتبرهما في نظري مهمتين رغم أنهما قد تم طرحهما من طرف بعض الزملاء قبلي.

بالنسبة للنقطة الأولى فهي تتعلق بدولة القانون، أما النقطة الثانية، فهي تتعلق بكيفية إيجاد دولة القانون أي بمعنى المدرسة والتكوين.

فبالنسبة للنقطة الأولى والمتعلقة بدولة القانون فإن هذا المفهوم يجب أن لا ينحصر في بعض الشعارات أو التفاسير الوهمية الغامضة بل يجب أن يكون نتاج إرادة سياسية نزيهة، فبالفعل إن دولة القانون ترتكز على عدالة حرة أي سلطة قضائية حقيقية وسلطة تشريعية مستقلة وسلطة تنفيذية مراقبة بواسطة ميكانيزمات دستورية وقانونية من طرف السلطتين السابق ذكرهما، وبالعكس فإننا نلاحظ - وبالأسف - أفضلية السلطة التنفيذية، خلافا لفحوى مواد الدستور وخير دليل على ذلك هو عدم استدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء للاجتماع والتي هي لجنة دستورية.

إن دولة القانون تقتضي التوازن بين السلطات والإحترام المتبادل بينهما في إطار دستوري، وعليه كيف نفسر غياب قانون أساسي لسلك الولاية ورؤساء الدوائر والأمناء العاميين للولايات حتى يخضع هذا السلك الهام إلى أحكام القانون والقانون وحده؟ وكيف نفسر تعطيل القانون الأساسي للقضاة؟ هذا القطاع الهام والحيوي



إلى إمكانياتها البشرية والمادية. سيادة الرئيس، إن المهمة الأساسية للحكومة في رأينا هي التفكير والتدبير والعمل للخروج من الأزمة المتعددة الأشكال مما يقتضي تشخيصا حقيقيا وجريئا لحال البلاد وهذا ما جاءت به الوثيقة التي تقدمت بها الحكومة أمامنا، أما من جهة أخرى فيستلزم التطرق إلى تسيير مؤسسات الجمهورية كحجر الزاوية في كل تنمية شاملة ورفاه اجتماعي.

سيادة الرئيس، إن تطبيق الدستور تطبيقا فعليا وميدانيا سيسمح للشعب أن يكون مصدرا للسلطة، ويكون هو المراقب والموجه لسياسة البلاد عن طريق منتخبيه من البلدية إلى البرلمان وهذا لا يتأتى إلا بإرادة سياسية قوية تدعم الديمقراطية التعددية وتعطيها محتواها الحقيقي في إطار فصل واضح بين السلطات لتمارس كل سلطة صلاحيتها، وتؤدي مهامها وفقا للدستور وقوانين الجمهورية، ذلكم هو الشرط الأساسي في رأينا لقفزة نوعية نحو بناء دولة القانون التي تتجسد فيها قيم العدل والمواطنة النبيلة وتنتشر فيها ثقافة الاهتمام بالشأن العام.

وهذا يدفعني إلى القول بأنه يجب أن تعطى للمنتخب على جميع المستويات مكانته الحقيقية وفقا للقوانين ليمارس اختصاصاته ودوره كاملا. إن هذا المسعى سيدعم الديمقراطية لتصبح ثقافة وسلوكا اجتماعيا يجب أن يميز أعمالنا أينما كان موقعنا.

وفي هذا السياق فإن للسلطة القضائية دور المحرك الرئيسي في التوازن بين الحقوق والواجبات وحالها اليوم محل انشغال المواطنين، لذا يستدعي إصلاح جهاز العدالة بصفة عميقة كما أشارت إليه وثيقة الحكومة، لأن التغيير الجذري نحو عصرنة العدالة بتحسين أدائها وتكفلها الجيد بقضايا المواطن (حكما وتنفيذا) لا يمر إلا عن طريق استقلالية فعلية يكون القاضي محورها الأساسي ذلك عن طريق التكوين الجيد العصري المتفتح على التجارب الإنسانية قوامه تحرير رجل العدالة من

بالنشاطات الثقافية والرياضية، وإن إدخال الإعلام الآلي واللغة الإنجليزية على حسب ما سمعنا سيكون له الأثر الطيب على أبنائنا لأن- حاليا- الذي لا يتكلم اللغة الإنجليزية ولا يستطيع أن يستعمل الكمبيوتر يعتبر أميا، بغض النظر عن التحدي التكنولوجي والثورة المعلوماتية الجارية حاليا أمامنا في هذا العالم فعلى أن نفكر في تكوين إنسان الغد، الإنسان الذي ستوكل له مهمة التوجه بالجزائر نحو الديمقراطية نحو التسامح ونبد العنف واحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وتعدد الآراء، هذا الإنسان هو الطفل الذي سيتمدرس في سنة 2001، فإذا أردنا أن نبني مستقبلا زاهرا لبلادنا، فإن الديمقراطية في بلادنا لا تبنى ولا تقبل إلا من طرف رجال ونساء كونوا في هذا المناخ، مناخ التسامح، التعددية واحترام حقوق الإنسان.

بهذه الكلمة أشكركم، والسلام عليكم، وأتمنى للأخ رئيس الحكومة التوفيق في عمله والسلام.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد جرمون والكلمة الآن للسيد رشيد عبيد فليتفضل.

**السيد رشيد عبيد:** شكرا للسيد الرئيس. سيادة رئيس مجلس الأمة، سيادة رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي، تحية تقدير واحترام وبعد، يأتي تشكيل الحكومة ومناقشة برنامجها في وقت يشهد فيه العالم تغييرات جمة، وتطورات سريعة جدا ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين الذي ستزول فيه الإيديولوجيات وتتكرس فيه العولمة، ويتجه نحو الشمولية، عالم أضحت فيه النجاعة الاقتصادية وحسن التسيير والتطور العلمي والتكنولوجي، معيارا للعلاقات الدولية، وأصبحت فلسفته هي البقاء للأصلح.

هذا على الصعيد الدولي أما داخليا فيأتي نقاش برنامج الحكومة، والبلاد تعرف ديناميكية جديدة على طريق عودة السلم، وظهور مؤشرات مشجعة لإنعاش اقتصادي واجتماعي ينبئ بانبعث ثقافي يعطي للجزائر مكانتها الدولية المرموقة، بالنظر



سلامة تطبيق قوانينها ودور المنتخب المحلي كمعبر عن طموحات المواطنين بدون استثناء وممثلاً للسلطة العمومية في نفس الوقت وضابطاً للحالة المدنية، كل هذه المفاهيم لابد وأن تدقق بمناسبة مراجعة قانوني البلدية والولاية حتى تستفيد التنمية المحلية من هذا التعديل.

على الإدارة أن تبتعد عن مهمة إنتاج وتوزيع الخيرات كالسكن وقطع الأراضي... إلخ، هذا الدور الذي عرضها إلى انتقادات واحتجاجات عرقلتها في كسب الثقة وأدخلتها في صراعات وانقسامات أثرت كثيراً على سمعتها.

والإدارة، إذا كانت قريبة من المواطن جغرافياً وإقليمياً يجب أن تقوي علاقاتها المعنوية به وذلك بالتفكير في آليات جديدة وميكانيزمات متطورة لمشاركة المواطن في اتخاذ القرارات المحلية وتضبط علاقتها مع المجتمع المدني بمختلف مكوناته واهتماماته بشرط أن يعبر عن الطموحات الحقيقية والمشروعة لمجموع السكان.

إن المواطنين ينتظرون من التنظيم الإقليمي للتراب الوطني المعلن عنه في برنامج الحكومة أن يحسن الوضع الراهن وأن لا يقع في الأخطاء السابقة وذلك بتكوين مناطق أو جهات متجانسة طبيعياً واجتماعياً واقتصادياً، لأن مناطق عديدة في السابق كانت ضحية تقسيمات إدارية جرت في غياب المختصين والمعنيين من السكان فبقيت في فقر كبير وتخلف في المنشآت القاعدية كـ (الطرق، الماء، الكهرباء، الغاز) وتعطلت المشاريع نظراً لعوامل موضوعية وذاتية مثال ذلك ولاية سوق أهراس الحدودية وخاصة منها المنطقة الجنوبية والشريط الحدودي اللذان يعانيان من تخلف كبير ويحتاجان إلى عناية وإجراءات سريعة على غرار باقي مناطق الوطن ولم لا الاستفادة ببرنامج خاص باعتبار أنها أكبر الجهات تخلفاً.

سيادة الرئيس، إن دولة القانون التي تعرضت لها في تدخلها هذا وركزت عليها انطلاقاً من فلسفة الدستور ولم أتطرق للقطاعات الأخرى رغم أهميتها البالغة فإنني مقتنع كل القناعة بأن الخلاص الوطني

كل الضغوط المادية والمعنوية وتحسين حالته المادية وإعطائه مكانته الاجتماعية اللائقة.

هكذا يتمكن القضاة النزهاء والأكفاء - وما أكثرهم في هذا السلك - من استرجاع الثقة في النفس وفي الدولة، وصيانة حقوقهم فيزيدي مردودهم ويبقى معيارهم الوحيد عند إصدار الأحكام هو القانون والضمير لا أكثر.

إن الأداء الجيد للسلطات العمومية ومهما صدقت النيات لا يعيد الثقة بين الحاكم والمحكوم، ولا تسترجع الدولة هيبتها وقوتها إلا بقضاء مستقل ونزيه ويجب أن لا يبقى العدل مفهوماً مرتبطاً بالتقاضي في شكله الإداري المنحصر في المحاكم بل يجب أن يصبح مظهراً من مظاهر الحياة العامة ويميز العلاقات الإنسانية بين المواطنين فيحترم القانون ومن يمثله ولا تستعمل المناصب للتعسف في السلطة.

سيادة الرئيس، إن السلطة التنفيذية أداة ووسيلة تدبير لتجسيد ما يصبو إليه المواطن وتلبية حاجياته الضرورية عن طريق حسن التسيير.

وانطلاقاً من هذا المنظور فإن إصلاحاً إدارياً عميقاً يراعي مبدأ الحياد الملموس المترفع عن الانتماء الحزبي والعشائري والجهوي المتشعب بثقافة الدولة بات ضرورياً ويتطلب الإسراع به حتى تواكب الإدارة التحولات الجارية في المجتمع. إن تحقيق ذلك ممكن إذا اعتنت الدولة بعون الإدارة (le Commis d'Etat) من حيث التكوين المستمر والمتابعة الدائمة والمراقبة الصارمة في إطار قانون أساسي للإطارات يضمن حقوقهم ويطالبهم بواجباتهم خدمة للدولة ومراجعة قانون الوظيف العمومي بما يسمح بعصرنة هذا القطاع وإعطائه الإمكانيات اللازمة لتدعيمه وترقيته مما يطمئن أعوان الدولة ويزيد شعورهم بالاستقرار.

كما يجب أيضاً تحديد صلاحيات المجالس البلدية والولائية وعلاقتها بالإدارة في إطار لا مركزية تسيير الشؤون المحلية وبلورة دور عون الدولة (Commis de l'Etat) كممثل للدولة يسهر على

الفرصة لأقدم التهاني الخالصة لسيادته والطاقتين الوزاريتين المرافقتين له بمناسبة تعيينهم في مسؤوليات جديدة راجيا من المولى عز وجل أن يرزقهم الصحة والعافية والصبر والثبات والقوة من أجل سهرهم الدؤوب على تنفيذ هذا البرنامج في الميدان الواقعي.

كما أعتنم هذه الفرصة لأقدم تحية خالصة وخاصة لسيادة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، على قراره الشجاع المتعلق بالعفو الذي تزامن مع انتهاء مهلة تطبيق قانون استعادة الوثائق المدني والذي أعطى نتائج إيجابية عادت على الشعب الجزائري بالفائدة. فعودة الآلاف من المغرور بهم إلى جادة الصواب لهو الانتصار الكاسح الذي طالما انتظره الشعب الجزائري بفارغ الصبر، فألف تحية وألف سلام أرفها لسيادته على هذا المسعى النبيل ومن خلاله لكل شخص أينما كان وحيثما وجد مد يده لمساعدة الرئيس في تحقيق هذا المرتجى، فلنا كل الثقة التامة، في هذه القيادة التي تسعى جاهدة في إخراج البلاد من الظلام الدامس والخروج بها إلى بر السلام بشجاعة وتفان آمله أن ترفع على هذا الشعب الحزن وفقدان الأمل في المستقبل وأن تغرس في وسطه ثقافة رشيدة واعية بالظرف تغذي السلام والتسامح والتعاون والتضامن بين أفراد هذا الشعب وتفتح من جديد الأمل أمام كافة شرائح المجتمع وخاصة الشباب الذي هو عماد الأمة ومستقبلها.

سيادة الرئيس، بعد تصفيحي لبرنامجكم الثري واستماعي لمرافعتكم ومدخلتكم حول نفس الموضوع أمام أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس الفارط تبين لي جليا ملاحظة هامة وهي أن هذا البرنامج استمد أفكاره من برنامج رئيس الجمهورية الذي تقدم به للشعب وقت ترشحه للانتخابات الرئاسية وقد زكاه الشعب صاحب السيادة تزكية مطلقة، وعليه فإن برنامجكم هذا قد حظي وسيحظى بالقبول من قبل نواب البرلمان راجيا من المولى العلي القدير أن يزودكم بالقدرة لترجمته في

ورد الاعتبار للإنسان الجزائري الذي هو في آخر المطاف هدف للتنمية الشاملة في تقديري لا يتوفر إلا بخمسة شروط أساسية وهي:

- 1- السلم والاستقرار.
  - 2- العدل بجميع أشكاله.
  - 3- الأداء الجيد للخدمة العمومية.
  - 4- الإنعاش الاقتصادي.
  - 5- الإصلاح العميق والجذري للمنظومة التربوية.
- ذلك سيادة الرئيس ما يمكن من تعبئة شاملة للشعب الجزائري بعد كسب ثقته حول أهداف مدققة وواضحة.
- وفي الأخير أقدر كل التقدير المسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتق الحكومة والصعوبات المادية والمالية التي تعترضها ولكن بفضل التضحية وتضامن الجميع فإننا نستطيع زرع الأمل، أتمنى لكم النجاح لأن نجاحكم هو نجاح الجزائر، والسلام عليكم، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا لك، الكلمة الآن للسيد بوقرة وارث فليتفضل.

**السيد بوقرة وارث:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق له، الزميلات، الزملاء أعضاء المجلس، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

في بداية الأمر وكما هو متعود عليه كل مواطن جزائري مخلص لوطنه المتصف بالصفات الحسنة والمعروف بكلماته الطيبة التي تبعث الأمل في النفوس وتحيي الإرادات الفعالة وتبتعد عن المزايدات التي تكسر المعنويات وتشلل الجهود، أتقدم إلى فخامة رئيس الحكومة ومن خلاله إلى طاقمته الحكومي بالتشكرات الخالصة على الجهود المبذولة في وقت قصير من أجل إعداد هذا البرنامج الذي نحن بصدد إثرائه ومناقشته، كما أعتنم هذه

الجانب إلا أنه حسب فهمي لم يحظ بالمرتبة المرموقة، ويبقى دينا على الحكومة بأن تنهض بهذا القطاع الضروري وإعطائه اهتماما خاصا بإيجاد صيغ متميزة كفيلة بتطوير السياحة في ربوع هذا الوطن لكونه يشكل نوعا من أنواع ترقية الثقافة والصناعة التقليدية المحلية والتراث الوطني.

يجب على الحكومة تشجيع وتدعيم الاستثمار الخاص في هذا المجال ليحظى هذا القطاع بالتوسع حتى يحقق الحاجات السياحية الجماهيرية لصالح المواطن وهذا بإصدارها الإجراءات التحفيزية التي تتسم بالبساطة والمرونة والتسهيل في اقتناء الوعاء العقاري المخصص للاستثمار والإعفاءات الضريبية لمدة معينة لصالح المستثمرين الجزائريين والأجانب في المجال السياحي وأن تتولى مساعدتهم على تهيئة هذه المناطق السياحية لتصبح مصدرا إضافيا للدخل الوطني، كذلك المجال بالنسبة للحمامات المعدنية التي تلعب دورا فعالا في معالجة بعض الأمراض يجب الاعتناء بما هو موجود وصيانته وتشجيع من يريد الاستثمار في هذا الجانب.

تلك آراء ووددت أن أقدمها تدعيما للبرنامج الذي هو بين أيدينا خاصة وأن الجزائر حكومة وشعبا تفكر من الآن عن البديل لما بعد المحروقات.

ثانيا: القطاع المتعلق بالمجاهدين وذوي الحقوق: إن الواجب والاحترام يفرضان عليّ أن أحيي بصفة خاصة هذه الشريحة الحية عرفانا لها مني بالتضحيات المقدمة لهذا الوطن، إنهم صانعو ثورة نوفمبر المجيدة ومحققو النصر والاستقلال لهذا البلد العزيز، وأن أترحم على أرواح شهدائنا الأبرار الذين سقطوا في ميدان الشرف تغمد الله أرواحهم برحمته وأسكنهم فسيح جنانه، فتاريخ الجزائر الثوري عبارة عن تعاقب لمحطات من المعاناة وأخرى من المجد كما أنه يعلم هذا الجيل أن المستقبل لا يبني على إنكار الماضي فللجزائر في ذلك مواقف ومآثر حية تفتخر بثورتها المجيدة التي حققت لهذا الوطن ولشعبه نصرا عظيما، إنها ثورة نوفمبر

الميدان وهو أمل كل مواطن جزائري. سيادة رئيس الحكومة، إذا قلت لسيادتكم إن الجزائر بخير 100% فنكون قد كذبتنا ولم ننقل لكم حقيقة الأمور كما هي، وإذا قلنا إن الجزائر مريضة مرضا مستديما فلا تصدقونا، إن الجزائر مريضة فقط وتتطلب المعالجة السريعة والشفاء العاجل ولن يتحقق ذلك إلا بتضافر جهود كل الناس وقد تطرق برنامجكم بإسهاب إلى كل هذه القضايا وأبرز الوجه الإيجابي والوجه السلبي ونقاط الضعف ووضع ترتيبات إن وجدت الدعم ستكون إن شاء الله كفيلة بالنجاح وتعمل على تخفيف الأزمة على المواطن.

سيادة رئيس الحكومة، لقد اخترت لمداخلتي هذه القطاعات التي أراها جديرة بالاهتمام وأرجو أن تحظى بالعناية الكاملة من طرف حكومتكم. أولا: السياحة: إن الداخل والخارج يعرف ويعترف بالمكانة المرموقة التي تقع فيها الجزائر من حيث الموقع الجغرافي الهائل وهي تتمتع بساحل واسع وبمياه معدنية مفيدة لشفاء بعض الأمراض بحيث يسوقني الحديث إلى القول بأن الجزائر في هذا المجال لها إمكانيات سياحية متعددة يمكن أن تكون ورشة كبيرة للاستثمار الداخلي والخارجي، وإن هذه الإمكانيات السياحية تتمثل في:

- مجال معالمها الطبيعية وتنوعها.
- ساحلها الواسع المطل على البحر الأبيض المتوسط الممتد من القالة شرقا إلى الغزوات غربا.
- مراكز المياه المعدنية ذات الخاصيات المتعددة التي تستغل في العلاج الطبي - أو الراحة والاستجمام.
- الجبال والوديان والمغارات والآثار المترامية في كل مكان خاصة المتواجدة بالصحراء.

وعليه بات لزاما على هذه الحكومة أن تعتني بقطاع السياحة وتطويره وتنميته ليسد الحاجات الوطنية ويشكل مجالا للتبادل مع الخارج ووسيلة تفتح على العالم وأداة اتصال بالشعوب الأخرى فبالرغم من كون برنامج الحكومة قد أعطى أهمية كبيرة لهذا

المجيدة التي صنعها «رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا» صدق الله العظيم.

سيادة رئيس الحكومة، مهما طال الكلام على هذه الشريحة ومهما قدمنا لهم من مساعدة يبقى كل جهد أو عمل ناقص عرفانا لما قدموه لهذا البلد العزيز، إن برنامج الحكومة تطرق لهذه الشريحة وأولى لها عناية كبيرة عرفانا لها بالتضحيات الجسام التي قدمتها بالأمس للوطن من أجل تحريريه ولأزال من بقي منهم حيا أوفياء له يتولون صونه ويحافظون على وحدته، ويبقى لزاما على الحكومة أن تسهر على حل كافة المشاكل الخاصة بهذه الشريحة والإسراع في إصدار المراسيم المتعلقة بقانون المجاهد والشهيد، وهذه المراسيم عرفت تعطلا نهج أسبابه وبقيت الأسئلة تطرح علينا كلما التقينا مع الأشخاص الذين يعينهم قانون المجاهد والشهيد.

سيادة الرئيس، بقي أن نتطرق ونقدم اهتمامات خاصة بالقطاع الفلاحي.

سيادة الرئيس إن برنامجكم...

(تطرق بإسهاب لهذا الجانب وبيّن مواطن الضعف وأنا أشاطر ماجاء في هذا الباب، وأردت أن أتقدم ببعض الانشغالات وهي:

1) يجب الاعتناء بالجانب الفلاحي كبديل لما بعد البترول وتسخير الإمكانيات المتوفرة لها، كما يجب تشجيع الاستثمار في هذا المجال.

2) تحفيز الفلاحين وتشجيعهم ببذل الجهود ومضاعفتها للنهوض بالفلاحة وتطويرها لتصل إلى مستوى تلبية حاجيات البلاد الغذائية.

3) ترقية النشاط الفلاحي بمختلف جوانبه الصحراوي والسهلي والجبلي بتطوير زراعة النخيل وغرس الأشجار المثمرة.

4) توفير مياه السقي بإنجاز السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة حتى لا تبقى فلاحتنا تعتمد على أمطار السماء.

5) تحديث مناهج الإنتاج وتقنياته اعتمادا على طرق تسيير جديدة تقوم على المساهمة الفعلية

للفلاحين.

6) المحافظة على الأراضي الفلاحية وحمايتها من الانجرافات والقيام بتحديد المناطق الفلاحية عبر الوطن.

7) تهيئة المناطق السهبية واستصلاحها لما لها من أهمية لمحاربة خطر التصحر ببلادنا وأن قضية التصحر ومقاومة الرمال الزاحفة تستوجب إعداد برنامج صيانة الغطاء النباتي وتوسيعه والاعتناء به.

8) الاعتناء بالأراضي الصالحة للعلف والحلفاء لتغذية الماشية بالإضافة إلى دورها الرئيسي كمادة أولية في صناعة الورق.

9) إستصلاح الأراضي في الجنوب:

إن الثروة الحقيقية في جنوب البلاد لا تكمن فقط فيما يدخره باطن الأرض، من نفط وغاز بل أثبتت التجارب الفلاحية أنها أراض يمكن استغلالها فلاحيا ومرد ذلك توافر الموارد المائية.

وعليه فإن تشجيع الفلاحة بواسطة المرش المحوري واستغلال السهول الكبرى تبقى من الانشغالات التي أقدمها إلى سيادتك.

10) تعبئة الموارد المائية:

إن الموارد المائية السطحية والجوفية هي إحدى الثروات الرئيسية التي يركز عليها رخاء البلاد مستقبلا لذا يجب استغلالها استغلالا عقلانيا وهذا بتحويلها إلى خدمة الفلاحة بالدرجة الأولى واستغلالها في المجالات الأخرى.

11) الإطار القانوني:

حتى يكون الارتباط وثيقا بين الفلاح وأرضه وحتى تزداد الثقة بالنفس وشعور الفلاح بأنه يعمل لملكه وحتى يتسنى حماية الأراضي والتزام كل مالك باستغلال أرضه بكيفية فعالة وحتى يتم معرفة أدوار مختلف الأجهزة وواجباتها إزاء القطاع الفلاحي وكيفيات المراقبة تجاه مختلف هياكل الإنتاج والمساعدة والدعم وتطبيق البرامج الفلاحية كل ذلك يشكل مواضيع هامة يجب أن تقنن بنصوص ملائمة، وهذا بإعداد مشروع قانون ينظم السياسة العقارية الفلاحية يتمشى وما يطمح إليه فلاحو هذا الوطن.



فالمواطن العادي اليوم لا يملك من أشكال الثقافة، إلا المهزوز والمتردد والضائع، تحويشات من هنا وهناك موزاييك لا إطار لها ولا استراتيجية محددة واضحة، المطلوب إذا في هذا البرنامج هو استراتيجية ثقافية فيها حصانة وحماية للمجتمع من مختلف الهزات والزلازل السياسية والاجتماعية بل الحضارية.

فأزمتنا في الحقيقة ليست اقتصادية فقط، إنما هي حضارية أخلاقية.

الملاحظة الثانية سيدي الرئيس، هي حول المجتمع المدني، إن اقتصاد السوق سيتوسع ودون اختيار منا أو إعداد للأمر مما سيزيد من تفاقم المشاكل الاجتماعية لذلك وحتى نحقق سياسة الاقتصاد الاجتماعي التي أشار إليها الأخ رئيس الحكومة فإنني أدعو وأمل في التخفيف من هذه النتائج لدعم حقيقي ومدروس لسياسة المجتمع المدني، سياسة لا تقوم على الشفقة والصدقة والإحسان ولا بالإشراك بمعناه الإداري كما جاء في البرنامج بل بسياسة مخططة جادة وحتى لا يمد المجتمع المدني يده إلى الآخرين الذين لا يدفعون دون مقابل، فالمجتمع المدني هو الشق المتحرك والفاعل في الدول المتقدمة وأحد أهم عوامل استقرار المجتمعات لذلك لا بد من تحرير مختلف المبادرات والأفكار وتخليصها من العوائق والعقبات الذهنية والبيروقراطية تجاه مختلف أنواع التضامن الاجتماعي.

الملاحظة الثالثة: في الصفحة 90 جاءت بعض الفقرات تشير إلى دعم الأعمال الرامية إلى ترقية المرأة وإدماجها في مسار التنمية، وتساءلت كثيرا لماذا هذه الفقرة وما المقصود من إقحامها في هذا البرنامج؟ فهذه الأطروحات في علمنا قد انتهينا منها وهي مكاسب تحققت مباشرة في موثيق البلاد بدءا من النص القرآني الكريم، فلماذا من جديد نتكلم عن الحقوق والواجبات، فدعم هذا التوجه في رأيي ليس في البرنامج بل يتحقق بثقافة سليمة خالية من الأفكار والخلفيات المريضة، تنمية فكرية شاملة للمواطنين جميعا دون استثناء حيث

سيدي الرئيس، أتمنى لكم التوفيق والنجاح في تطبيق هذا البرنامج ميدانيا، والسلام عليكم).

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوقرة وارث والكلمة الآن للسيدة زهور ونيسي فلتفضل.

**السيدة زهور ونيسي:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، معالي السادة الوزراء وأعضاء المجلس السلام عليكم.

إستطاعت مقدمة البرنامج أن تحدد الأهداف وتعرف بمواطن الضعف والقوة عبر تشريح دقيق وشجاع لوضعية البلاد حتى يبدو وكأنه لا داعي للمداخلة ولا المناقشة، وكأن النص كاد يلم بكل شيء إنما الحقيقة دائما لها عدة أوجه ومن هنا تأتي ضرورة المشاركة على الأقل قصد التهنئة والتشجيع. لي بعض الملاحظات أولاها حول الثقافة، وهو موضوع يبدو وكأنه أهمل داخل البرنامج، فإذا كان البرنامج يقصد تطوير العنصر البشري من خلال التربية والتكوين لجانب المجتمع الثقافي فهذا في رأيي تقدير ضعيف، وأنا هنا لا أقصد بالثقافة جانبها المادي بإضافة بناءات، قاعات، جدران جديدة كلا فإننا نكاد نحصي في كل مدينة عدة مرافق وعشرات المرافق خالية من أي محتوى تقريبا وتصفر فيها الرياح، خالية من النشاط الفكري الفعال والمبادرات الخلاقة المتجددة وهناك الكثير من الأمثلة، ولكن الذي أقصده هو برنامج لاستراتيجية ثقافية وجعل ذلك عنصرا حيويا ومحوريا في الحياة الثقافية كما قال ذلك وزير الثقافة في آخر ندوة له، برنامج يغير ذهنيات الناس إلى الفكر الإيجابي ويقضي على حالات الخمول والتبلد والضياع ويحضر التصورات لثقافة تملأ الأجواء سلما ومحبة، ثقافة تحافظ على تميز المجتمع بمدلوله الهوياتي التاريخي والحضاري من هجوم ثقافات مهيمنة متطرفة هنا وهناك وهناك، وإلا لماذا وقعنا في هذه المآسي والمصائب لولا إهمالنا للثقافة كمشروع حضاري تبنى عليه روح المجتمعات وعقلها.

السيدة مريم بلميهوب زرداني: سيدي الرئيس المحترم، سيدي رئيس الحكومة، وزميلنا في الأيام القريبة الأخيرة، إخواني أعضاء الحكومة، وللأسف لا توجد هناك أخت في الحكومة كي أحبيها، إخواني أخواتي في مجلس الأمة الذي يمثل رمز دوام الدولة الجزائرية والذي يضم في تشكيلته والحمد لله 08 نساء، 05 منهن معينات من طرف رئيس الجمهورية، و 03 منتخبات، وعلى هذا الأساس يمكنني أن أحل وأقول بأن بلادنا كالجائر، وفي بلدان العالم الثالث يلاحظ أن النساء اللاتي يتم تعيينهن في مناصب للحكم بإرادة الحكام تكون أكثر عددا من النساء اللاتي تخترن لذلك من طرف الشعب عن طريق الانتخاب، وأنا أتأسف سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة على عدم وجود العنصر النسوي في هذه الحكومة، يا هل ترى ينقصهن الاختصاص أم يا ترى تنقصهن الشجاعة، أم أنهن قليلات العدد؟ إنني أتذكر في هذا الشأن وفي هذا المكان العظيم أنه في 28 سبتمبر 1962 كانت هناك 14 امرأة مجاهدة تتواجدن في تشكيلة المجلس التأسيسي الوطني في الوقت الذي كان حزب الثوار قد انفصل عن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني فبالرغم من الوجود القوي للمناضلات في صفوف جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير إلا أن عدد النساء كان يبلغ 14 من جملة 190 امرأة اللاتي انخرطن في المجلس التأسيسي الوطني، واليوم وفي برلمان متكون من غرفتين نجد أن العدد الإجمالي للأعضاء يبلغ 538 عضوا في مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني معا، منهم 8 نساء في مجلس الأمة و 13 في المجلس الشعبي الوطني أي 21 امرأة من جملة 538 عضوا! فلو قارنا ما بين زمن المجلس التأسيسي الوطني والذي كانت إرادة الثوار هي الحاكمة آنذاك كان عدد النساء أكبر مما عليه في مجلس الشيوخ في فرنسا.

ولهذه الأسباب ومن أجلها أقول بأن نصف المجتمع الجزائري حرم من ممثلة واحدة في هذه الحكومة، فهل هذا القرار وهذا التمييز مطابق

الحرية واحترام الآخر وليس بوضع فقرة في البرنامج جاءت وكأنها وصاية على قاصر، المرأة الجزائرية لا يمكن أن تنجب وتنشئ لنا رجالا أحرارا وشرفاء إلا من موقع الحرية والشرف وليس من موقع العبودية والظلم والقهر لذلك أحبذ كثيرا ما جاء في كلمة الأخ رئيس الحكومة في عرضه وليس ما جاء في البرنامج.

الملاحظة الأخيرة سيدي الرئيس، أنا لا أعترض على هذا البرنامج بل أهني الحكومة عليه وأسجل أيضا أن كل البرامج التي جاءت إلى المجلس بدءا من برنامج السيد أويحي إلى حمداني إلى بن بيتور برامج رائعة، زارعة للأمل الأخضر والإرادة مملعة بكل جوانب الحياة رغم أن لكل شيخ طريقته الخاصة حسب التعبير التراثي، إلا أنني أسمح لنفسي بالقول إن المطلوب اليوم وفي هذه الظروف هو إحداث ثورة في الفكر والتصورات والأساليب فالعالم يتغير بسرعة والهيمنة الاقتصادية والثقافية تفرض نفوذها كل يوم والمحيط الدولي ضاغط لا يرحم المتهاونين أبدا، القضاء على الأساليب التي أثبتت فشلها، ترشيد الطاقات والقدرات، بعث الحياة في المؤسسات بدلا من الخشب المسندة وأمواج الموظفين الذين يملؤون الأروقة دون فائدة في حاجة إلى شجاعة أدبية وصحة ضمير نقضي بها على مخلفات المرحلة من عراقيل وعقبات بشرية ومادية في حاجة إلى تطبيق سياسة العقوبات والحوافز بكل دوافع الحق، آلاف المتخرجين يعانون البطالة أو يهاجرون وبعضهم يملك مكتبا لينام عليه والوطن يغرق اقتصاديا وحضاريا. عفوا أنا لست بصدد توجيه درس لأحد لكنني أحاول معكم جميعا أن نساعد ذلك الرجل رئيسنا الذي قبل بقيادة هذه السفينة وفيها ألف ثقب وثقب.

أتمنى سيدي رئيس الحكومة التوفيق لحكومتم وهي تطبق هذا البرنامج ولو أنها دون ممثلات نصف المجتمع ستتعب أكثر. شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهور ونيسي والكلمة الآن للسيدة مريم بلميهوب زرداني.

لهن شهادات التكريم من طرف رئيس الجمهورية واليوم وفي هذه الحكومة أقصيتمونا رغم وجود نساء إيطارات في كل الميادين وعبر كل التراب الجزائري من الشرق إلى الغرب، من الصحراء إلى الشمال، فلم نجد امرأة واحدة في الحكومة بعد أن واجهت هذه الأخيرة كل المحن وكل العذاب في وقت حرب التحرير وحتى بعدها، لأنه في الوقت الذي كان فيه رجال جبهة التحرير يتقاتلون فيما بينهم نحن النساء اقتحمنا الشارع وطلبنا بتوقيف هذه الأمور وقلنا لهم (سبع سنوات بركات) فنحن الأوليات اللاتي نظمن هذه المظاهرات، وفي الوقت الذي انتشر فيه الإرهاب فنحن أيضا النساء اللاتي كنا في الطليعة، فقد كانت لدينا الشجاعة ونحن العضو النسوي لم نخف في وقت حرب التحرير ولم يكن بيننا (الحركيات) ولا (الفومييات البياعات) فقد كنا مناضلات وتحصلنا على مكائنا في هذه البلاد اليوم بذراعنا وبالعامل، لأنه بعد الاستقلال أكملنا نضالنا تكوينا وانضمنا وأدخلنا وناضلنا في الحكومة وفي غير الحكومة، فالمجتمع المدني متكون من نساء في الجيش ونساء في الكليات، ونساء في المستشفيات، نساء في البرلمان، نساء في المجلس الدستوري، نساء في مجلس الدولة، وفي الحكومة هذه لا نجد أي عضو نسوي في حين أنه كان يقال عن السيد بلعيد عبد السلام إنه ضد المرأة ولكن حكومته كانت تتضمن في تشكيلتها الوزارية 3 نساء أما في حكومة السيد بن بيتور والذي يمتاز بصغر سنه حيث يبلغ من العمر 53 سنة، وهو سن بدأت فيه عيناه تفتتح على السياسة..

#### (تصفيق).

ف نجد أنه لم يختر ولا عنصرا واحدا نسويا فأقول له حذار (فإذا حلف عليك رجل أرقد متهني وإذا حلفت عليك امرأة ماترقدش متهني!).

#### (تصفيق).

فنحن النساء ومن كل الأحزاب من: (FLN)، (RND)، (MSP)، من النهضة و(RCD) لو نتفاهم ومع كل المجتمع المدني وكل المناضلات المتواجدات في المجتمع

للدستور؟.

إن الدستور ينص على عدم التمييز ما بين النساء والرجال، فكيف لا توجد ولا امرأة واحدة في هذه الحكومة التي يقودها السيد بن بيتور والذي كان يحتل مناصب في حكومات سابقة تواجد بها العنصر النسوي وقد شاهد الدور الفعال الذي كانت تلعبه المرأة الجزائرية.

فطلبي هذا ليس بغرض أو بصفة شخصية وإنما هو من باب الإنصاف والعدالة تجاه هؤلاء النساء. وإذا قلتم بأن البلاد لم تسير جيدا خلال عدة سنوات منذ الاستقلال، وقد عرفت تدهورا وتحطيمًا وتكسيرا، فمعنى ذلك أن الرجال الذين قادوا البلاد هذه هم في الحقيقة العاجزون والفاشلون وغير المختصين وليسوا قادرين على التسيير! فنحن سيدي الرئيس، لا نطالب إلا بتطبيق الدستور، فلم نطلب إلا حقنا وذلك ليس بصدقة تقدمونها لنا!

#### (تصفيق)

لأن مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري تحسنت عليها بذراعها وبقوتها وبالنضال بالسلاح في صفوف جيش التحرير الوطني، لأن الاستعمار الفرنسي لم يفرق بين الرجال والنساء فقد عذب بـ (la géhenne)، عذب بالماء، والبعض الأخريات اغتصبن وأخريات دخلن السجون، وأخريات قدمن إلى المحاكم العسكرية للمحاكمة، فقد حكم علينا بالإعدام مثلنا مثل الرجال، فيكفي اليوم وبعد مرور 37 سنة من الاستقلال وبعد أن قدمت الجزائر تضحيات كبيرة لتكوين النساء والرجال نشاهد هذه الأخيرة تحتل رتبة عقيد في الجيش الوطني الشعبي، فهن فخر لنا، فهن استمرار وتواصل لمجاهدات ومناضلات جيش التحرير الوطني من 1954 إلى 1962.

فلو نظرنا في الكليات وأقول كل الكليات نجد أن عدد النساء يتوازن مع عدد الرجال وفي بعض الاختصاصات يفوقه، ولقد شاهدتم في كل عام بخصوص امتحان البكالوريا أن الأوائل الذين يكونون في الطليعة هم النساء (الطالبات) فتقدم

بالوزراء الجدد الذين التحقوا بنا فأهلا وسهلا بهم، أهنتهم على انتقائهم وأذكر نفسي وأذكر الجميع بالحديث النبوي الشريف التالي: «من وليناه من أمرنا هذا شيئا فانتقص منه قيد أنملة جاء به يوم القيامة مغلولا»، أسأل الله أن يعيننا جميعا مع الطاقم الجديد أن لا ننتقص من هذا الأمر شيئا.

أما فيما يتعلق ببرنامج الحكومة المقدم لنا فإنني أود إدراج بعض الملاحظات لا لأنها غير واردة فيه ولكن لأركز وأضع أناملي على بعض الجوانب التي تجب العناية بها فوراً لأنها في نظرنا مرتبطة بباقي الجوانب الأخرى التي هي نتيجة حتمية لها.

سيدي الرئيس، عندما تحدثنا عن الوثام المدني قلنا إنه ليس مجرد قانون نصادق عليه إنما هو مجموعة من السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها أفراد المجتمع والتي تكون نابعة من أعماقهم وهي خصائص لا يمكن تحقيقها إلا بتوفر جملة من الشروط كنا قد حددناها عندما ناقشنا هذا القانون. وقد استبشرنا تفاعلاً عندما لمسنا إرادة تحقيقها من خلال الإشارة إليها في هذا البرنامج، إلا أن الأهداف الواردة فيه قد حددت المكان أحيانا ولكنها أغفلت الزمان.

إن المرامي الواردة في برنامجكم سيدي رئيس الحكومة وضعت يدها بصفة عامة على الأدوية وقدمت العلاج ولكن أية غاية لم يحدد لها زمان تحقيقها تبقى مطلقة قد تحقق في سنة وقد تحقق في عشر سنوات وهذا ما لا يتناسب مع وضعنا الحالي حيث إننا في عجلة من أمرنا بل نحن في أشد ما تكون الحاجة إلى السرعة في الوضع الراهن نظرا للمعاناة التي تسود مجتمعنا واقتصادنا وسلوكياتنا الاجتماعية بصفة عامة كما أنه للخروج من هذه الدوامة لتحقيق الغايات والمرامي الواردة في هذا البرنامج أرى ضرورة التركيز كما أشرت أنفا على موارد خارج المحروقات والتي كثر الحديث عنها دون العمل بجدية للتجسيد الميداني وهو أمر سهل لا يتطلب مجهودات خارقة بقدر ما يتطلب إرادة قوية وسعياً حثيثاً وهذا يتجلى لي

سترون أننا نحن اللواتي سنتحصل على الأغلبية والأولوية، وسنترككم أنتم الرجال فيما بينكم وسنرى ماذا ستفعلون أو تعملون فستتفرج عليكم ونضحك عليكم وسيأتي هذا الوقت.

لكن المسؤولية في الحقيقة كذلك لا تنحصر فقط في بن بيتور لأنه عند تكوينه لحكومته أو أي رئيس حكومة آخر عند تشكيله لحكومته يختار الأعضاء من بين الأحزاب الداخلة في الائتلاف، فهنا ماهي أسماء الأعضاء النسائية الممثلة لهاته الأحزاب والتي قدمتها الأحزاب؟ فيلاحظ أن هناك خدعة حتى بداخل الأحزاب، فيطلب من النساء أن تقوم وتشارك في الحملات الانتخابية بداخل الحزب الذي تنتمي إليه كل واحدة منهن، فيطلب منهن جلب العضو النسوي للانتخاب والتصويت عليهم، فنحن اللاتي ننتخب الرجال ومنتظر في طوابير كي ننتظر وقت....

**السيد الرئيس:** من فضلك، اسمحي لي، وبدون تمييز فلا يمكنك أن تأخذي وقتاً أكثر من الرجال، وإنما يجب أن تكوني مثلهم، شكرا للسيدة مريم بلهيووب زرداني والكلمة الآن للسيد عثمان بن مسعود فليفضل مشكوراً.

**السيد عثمان بن مسعود:** شكرا سيدي الرئيس. أرجو فقط أن يتسع صدر هذه الآلة التي تقطع الأصوات لتصبر علينا حتى نكمل بعض ملاحظتنا.

بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس المجلس المحترم، سيادة رئيس الحكومة، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، السادة والسيدات الوزراء، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. في البداية أتقدم لكم بأحر التهاني وأطيب الأمنيات بمناسبة حلول السنة والقرن الجديدين - ولو أن التهنة جاءت نسبياً متأخرة - وبمناسبة عيد الفطر المبارك أيضاً أهني السيد رئيس الحكومة على الثقة التي وضعت فيه لتحمل هذا العبء الثقيل، وأهني في نفس السياق السادة الوزراء الذين جددت فيهم الثقة، وأهني وأرحب



في الإنتاج الفلاحي، فالسؤال يبقى مطروحا، لماذا؟. ثالثا، قطاع السياحة: إن السياحة رغم بعض السلبيات الاجتماعية التي لم يعد المفر منها ممكنا أمام التفتح على العالم عبر مختلف الوسائل فإنها مورد أساسي للعملة الصعبة ولتنمية الاقتصاد الوطني وقد بدأت فلول الأفواج ترد إلى البلاد بمجرد الشروع في تطبيق أحكام قانون الوئام المدني إلا أن المنافسة مازالت شديدة في هذا المجال، والسياحة ليست مجرد فنادق نقيمتها في المدن بل هي تسهيل ومرونة للإجراءات وهي أيضا السياحة الطبيعية غير المكلفة وهي كذلك إعلام قوي ينفذ إلى الآخرين، وهنا ندعو شركات النقل أن تلعب دورها بصفة إيجابية حتى تحفظ للبلاد وجهها والتزامها أمام الآخرين.

إن توجيه السياحة يظل دائما خاضعا لتوجيهات الدولة وتحت رعايتها حتى لا يبقى عرضة للمنافسة المتوحشة التي قد تقضي على التراث الحضاري أو تشوّهه على الأقل، وهنا ندعو الحكومة أن تجعل من أولوياتها عند تطبيق هذا البرنامج الاستثمار العملي الجذاب للسواح مع توسيع الحملات الإعلامية عبر الدول ذات الاهتمام بالسياحة العالمية...

(رابعاً، المناجم: إن الحديث عن قطاع المناجم لا يقل أهمية عن القطاعات السابقة بل يعد ثاني مورد للعملة الصعبة بعد المحروقات إن تم استغلاله استغلالا راشداً، وإن الجزائر تتوفر على جميع أنواع المعادن بما في ذلك المعادن الثمينة التي تزخر بها منطقة الهقار على الخصوص إذ البحث في هذه المنطقة قد انطلق منذ أكثر من 34 سنة وإن الاكتشافات كانت هائلة جدا إلا أن عمليات الاستغلال لم تر النور لحد الساعة رغم ما تقدمه من خدمات ومن توفير لمناصب الشغل وحتى البحث قد توقف نسبيا ونرجو أن تنطلق العملية في أقرب الآجال للأهمية التي تحدثنا عنها آنفا.

خامساً، التربة: إن قياس درجة حرارة المجتمع تنطلق من قياس درجة المنظومة التربوية التي هي بمثابة القلب للجسد الذي إذا صلح صلح الجسد كله ومهما تحدثنا عن التربة فإننا لن نفيها حقها.

عموما في المجالات والقطاعات التالية: أولا، قطاع التجارة: لا أحد يمكنه أن ينكر ما يقدمه قطاع التجارة للاقتصاد الوطني وما توفره من يد عاملة وهنا لا أقصد التجارة الحالية المعتمدة على الاستيراد فقط بل أقصد التجارة التي تصدر بقدر ما تستورد، وهذا لا يتحقق إلا إذا أقمنا صناعة حقيقية تنافس المنتج الأجنبي وزراعة واسعة ذات نوعية عالية تحقق الاكتفاء الذاتي وتغزو الأسواق العالمية ومن جهة ثانية فإن هناك نوعا من التجارة تمارس حاليا مع بعض الدول الإفريقية خاصة منها المجاورة وهو ما يعرف بتجارة المقايضة حيث يتم فيها تبادل السلع دون اللجوء إلى العملة الصعبة إلا أن مجالها ما يزال محدودا، لذلك نرى ضرورة رفع اليد عن كل المواد المنتجة محليا خاصة وأن كثيرا من المواد التي نحتاجها يمكن الحصول عليها دون أن تكلف الدولة أي جهد خاصة وأن السوق الإفريقية مازالت بكرا تحتاج إلى السلع الجزائرية وما أوجنا نحن إلى هذه السوق التي يتسابق إليها الجميع ونحن أولى بها وهي ميسرة لنا في الوقت الراهن.

ثانيا قطاع الفلاحة: لقد كثر الحديث عن الفلاحة وأصبح يلاك على كل الألسنة حتى مله البعض وأصبحت كلمة للاستهلاك فقط إن الفلاحة في جوهرها هي المخرج الأساسي للبلاد من أزمتها ولا يمكنها أن تكون كذلك مالم تحرر وترفع عنها القيود وتتضح ملامحها فبديل أن نثقل كاهلها بالضرائب والشروط والإجراءات البيروقراطية نسهل ونيسر بل ونشجع كل من يرغب في العمل الفلاحي.

إن بلادنا من أغنى الدول تربة، حيث تتوفر على جميع أنواع التربة، وإنها من أغنى البلدان من ناحية الثروة المائية حيث تتوفر على جميع المناخات والمخزونات المائية من أمطار ومياه باطنية مخزونة، وقد نملك ربما أكبر مخزون للمياه في باطن الأرض، وأكثر الدول تنوعا في المناخ بحيث نجد المناخ الصحراوي، المناخ القاري، مناخ البحر الأبيض المتوسط، والزراعة المبكرة في جميع أوقاتها ومع هذا، ومع كل هذا فنحن أضعف البلدان

وفي مجال البرامج فإن أي برنامج تعليمي يجب أن يحمل مشروع مجتمع واضح الأهداف والمرامي سهل التداول وهذا ما تفتقده برامجنا التعليمية وحتى التكاملية التي يجب أن تجسد بين الأطوار تكاد تفقد فيها، لذلك فإن المراجعة الجادة للبرامج التعليمية أصبحت ضرورة ملحة على أن يتم ذلك بصورة متدرجة. سادسا، شبكات الطرق: في مجال الطرقات فإن المشروع في الصفحة 74 أشار إلى الطريق السريع شرق غرب وميترو «metro» الجزائر والمطار وهناك طريق لا يقل أهمية عما ذكر بل هو أحد الشرايين التي يمكن اعتمادها في اقتصاد البلاد وهو طريق الوحدة الإفريقية الذي قرر استكماله منذ مدة وإن أغلب الدول المشتركة فيه أنجزت الأجزاء الخاصة بها وبقيت الجزائر لم تنجز حصتها خاصة وأن هناك من يسعى لمنافستنا للدخول عبر هذا الطريق إلى أعماق إفريقيا وعليه فإنه يجب الشروع فيه بثقل كبير وبجدية.

وفي الختام تجدر الإشارة إلى أن أي عمل أو برنامج لا يمكنه النجاح مالم يتابع تنفيذه بعناية وذلك بخلق جهاز مراقبة على كل المستويات يتابع جواهر العملية التنموية ولا يدع مجالاً لأية محاباة أو محسوبية وإلا كان عملنا بدون فائدة ترجى.

وفق الله مسعانا جميعا وسدد خطانا وكللها بالنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

**السيد الرئيس:** شكرا. نظرا للالتزامات البروتوكولية للسيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته وكذا التزاماتي الشخصية حيث ننتظر قدوم رئيس دولة إلى مجلسنا، فإننا نكتفي بهذا القدر من المتدخلين ونرفع الجلسة على أن نستأنف أشغالنا على الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الزوال من نهار اليوم- إن شاء الله- وقد تبقى 56 متدخلا، فأرجو الانضباط والالتزام بالوقت المحدد لاستئناف أشغالنا لنتمكن من إتمام برنامجنا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا.**

إن الجهود التي بذلت ومازالت تبذل لتطوير التعليم في بلادنا لا يمكن الاستهانة بها إلا أن هذه الجهود لا تناسب النتائج المحققة وهذا يعود إلى جملة من الأسباب نذكر منها مايلي:

- 1- نقص في هياكل الاستقبال.
- 2- نقص في التأطير.
- 3- ضعف مستوى التأطير.
- 4- عدم الجدية والصرامة.
- 5- تذبذب في البرامج.
- 6- عدم وضوح الأهداف التربوية.
- 7 عدم اعتماد مشروع مجتمع واضح.

إذن النقص الملحوظ في التأطير وفي هياكل الاستقبال خاصة في المرحلة الأساسية أدى إلى اكتظاظ فادح في الأقسام وهو الأمر الذي يستحيل معه استيعاب الحقائق العلمية وتنمية سلوكيات اجتماعية راقية تعبر عن قيم هذا الشعب وأصالته. فمهما كانت الأزمة خانقة فإن عدم الاهتمام بالتربية لا يزيدها إلا عمقا، لذلك وجب التنازل عن بعض المصاريف لدعم القطاع إلى أقصى ما يمكن. أما نوعية التأطير في هذا القطاع فبالإضافة إلى الكفاءات العالية فهناك فئة تسربت منه لا حبا فيه ولكن لضرورة خاصة وكان لذلك الأثر الكبير على المنتج التربوي لذلك فإن الانتقاء يجب أن يخضع في البداية إلى الاختيار النفسي المعمول به في الدول المتقدمة كما أن تكوين المؤطرين يجب أن لا يخضع فقط إلى حشو المعلومات بل يركز فيه المؤطر على أخلاقيات المهنة وفي هذا الإطار فإنني أقترح إنشاء معاهد متخصصة بالمفهوم الحقيقي للكلمة يكون فيها المربي منذ نعومة أظافره وتنشأ فيه خصائص المربي الحقيقي وفي هذا الإطار أيضا نلاحظ أن الطلبة الحاليين في المدرسة الوطنية لتكوين الأساتذة يشكون من ازدواجية في ليسانس التعليم حيث إن فئة منهم يتخرجون بعقد عمل بينما آخرون لم يضمن لهم ذلك وهذا في حد ذاته عامل من عوامل التفرقة بين الطلبة المربين وعامل إحباط لهم لا ننتظر منه نتائج حسنة نرجو من السيد الوزير المعني أن يسوي هذه الوضعية.

محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة  
المنعقدة يوم الأحد 24 شوال 1420هـ  
الموافق 30 يناير 2000م (مساء)

وخلق مليون ومائتي منصب شغل؟  
لدي ملاحظة عن الوثيقة المقدمة، فهي تقدم  
محضر إثبات خاطئ حول أصل الأزمة السياسية،  
الاقتصادية والاجتماعية وتخفي الأسباب الحقيقية  
للوضع الحالية كغياب الديمقراطية، سوء  
التسيير في البلاد، الرشوة المعممة وغياب دولة  
القانون.

تعتبر الحكومة بأن أصل الأزمة يكمن في  
انخفاض سعر البترول سنة 1986 في حين أن وراء  
مأساة البلاد أسبابا سياسية محضة كالمسار  
الذي أدى إلى الاستيلاء على السلطة سنة 1962،  
الانقلاب العسكري في جوان 1965، ثلاثة أيام بعد  
الاتفاق السياسي بين (FFS. FLN) ووقف المسار  
الديمقراطي في جانفي 1992 وتزوير مختلف  
الانتخابات.

فيما يخص الجزء الأول:

أولا: غياب الديمقراطية، والسلم المدني والاجتماعي  
الليذان يمنعان الاستثمار المنتج الوطني والأجنبي  
والليذان لم يؤخذا بعين الاعتبار.

ثانيا: البطالة الموجودة والتي تتعدى نسبتها 30%  
من المواطنين البالغين سن العمل لم تعط لها أهمية.  
العوائق: لم تقدم الوثيقة أي توضيح حول  
موضوع شروط قبول العقد مع صندوق النقد  
الدولي، وهذا يعود إلى المساس المباشر بظروف  
الحياة والعمل للمواطن.

مواطن القوى الحقيقية للجزائر هي الطاقة  
البشرية والشببية خاصة، وللأسف الشديد لم  
تتخذ الحكومة في هذه الوثيقة أي التزام صارم لحل  
المشكل الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش فيه.

الجزء الثاني (la bonne gouvernance) إن وثيقة  
الحكومة لاتستجيب لمقاييس الحكم الجيد، ف (FFS)

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس  
الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد بن بيتور، رئيس  
الحكومة والسادة أعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة  
الخامسة والأربعين زوالا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم،  
الجلسة مفتوحة.

سبق لنا وأن ذكرنا بضرورة الانضباط بالوقت  
ولكن للأسف الشديد جئنا متأخرين وذلك بسبب  
تأخر قدوم الرئيس الضيف والآن فقط وصلنا  
وأحيل إذن الكلمة إلى السيد عبد القادر حمداش،  
فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر حمداش: شكرا سيدي  
الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس  
الحكومة والوفد المرافق له، زميلاتي، زملائي  
أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم. (أيثماتن،  
أثيسماتين، أزول أمقران فلاون).

السيد رئيس الحكومة، الوثيقة التي قدمت إلينا،  
لاتمثل إلا مقداراً من النوايا.

إن جميع تدخلات النواب في المجلس الشعبي  
الوطني في هذا الموضوع تبرهن على أنها انشغال  
واقعي لتبرير غياب الأرقام، حيث صرحتم بأن  
الغرض من هذا ليس معناه التهرب من مراقبة البرلمان  
ولكن لأن الجزائر لاتملك نظاما اقتصاديا ثابتا.

وعليه فما قولكم إذن عن الأرقام التي وعد بها  
رئيس الحكومة السابق كبناء ثمانمئة ألف مسكن

الجزء الثالث، إن الليبرالية المتوحشة المقدمة كحل سحري لهذه الأزمة من قبل الحكومة لاتزيد إلا من تأزم الوضع، علما بأن المرور من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق يمر حتما بوضع مؤسسات ديمقراطية تضمن مشاركة المواطنين في تسيير ومراقبة شؤون البلاد.

إن عدم تحقيق هذا الشرط إضافة إلى محاولات تقليص مجال التعبير والرقابة لدليل قاطع على رفض النظام لدمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد.

إن الوثيقة المقدمة تعترف بأن سياسة الاقتصاد الكلي المنتهجة إلى يومنا هذا أدت إلى تفجير المواطنين.

ثانيا، إن الشبكة الاجتماعية الحالية غير كافية، ولهذا نحذر الحكومة من العواقب الاجتماعية المرتقبة لمخططها كالتسريحات وغلق الوحدات والتي تنتجها الخوصصة والليبرالية.

ملاحظة على الجزء الرابع، إن هذه الفقرة لم توضع انطلاقا من الحاجيات الأساسية للمجتمع والمتمثلة في السلم، الشغل، السكن، الصحة والتعليم، محاربة الرشوة والفوارق الاجتماعية، كما نلاحظ في الجانب الاجتماعي تخلي الدولة عن واجباتها.

الخلاصة: بالنسبة لـ (FFS) فإن هذه الوثيقة لم تستجب لطموحات الشرائح الواسعة من المجتمع الجزائري ولهذا نرفضه، شكرا (ثانميرت).

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر حمداش والكلمة الآن للسيد محمد جبريط ولكن قبل أن أحيل له الكلمة أريد إخباركم بأن أحد المتدخلين اقترح تقديم تدخله مكتوبا ويُدْرَج في الجريدة الرسمية للمداولات وبذلك يسحب نفسه من التدخل وهناك آخر انسحب كذلك، الأمر الذي منحني الفرصة لأقترح عليكم، إذا تدخل أحدكم وقال كلمته في غضون ثماني دقائق بدل عشر فأعلمه بأنه في تدخل قادم سيمنح أربع دقائق إضافية، وكل حر في الدقائق العشر الخاصة به وشكرا.

يستدعي في الحكم الجيد تواجد علاقات جديدة بين مختلف طبقات حكومة البلاد لاسيما اللامركزية الفعالة للمسؤوليات والموارد لفائدة الجماعات المحلية، الشيء الذي يتطلب تصفية ديون البلديات وإصلاح الجباية المحلية وإعادة النظر في قانون البلدية والولاية.

ثانيا: دولة القانون تحتوي وثيقة الحكومة على عبارة مثل دولة القانون، لكنها تشوهها بعدم إعطائها محتواها الحقيقي وعلى سبيل المثال وفي الجانب السياسي تعيش بلادنا مرحلة الاقصاءات والتهميش والتي تتضح في إنكار كل أشكال التعددية من طرف السلطة والعمل على خلق المجال السياسي والإعلامي أمام الأحزاب المستقلة في قراراتها ويتضح ذلك على وجه الخصوص منذ رئاسيات أبريل 1999.

سيدي رئيس الحكومة، إن إنشاء دولة القانون يمر على ما يلي:

أولا، إعطاء صيغة ديمقراطية للمؤسسات وميكانزمات الدولة.

ثانيا، تكريس احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والتنظيم.

ثالثا، إقرار تأسيس للغة والثقافة الأمازيغية، ولبلوغ ذلك يكون من الضروري المطلق الذهاب إلى انتخاب مجلس وطني تأسيسي.

سيدي رئيس الحكومة، إن دولة القانون تفرض على السلطة المركزية الجواب على تدمير - يوم 30 ديسمبر المنصرم بآيت يحي ولاية تيزي وزو - نصب تذكاري والذي شيد تخليدا للسيد بلعيد آيت مدري مناضل الحركة الوطنية وحرب التحرير ومناضل الديمقراطية.

وعليه فإنه من واجبي أن أذكر الحضور والرأي العام بأن هذا النصب شيد بمداولة من البلدية.

إن الحضور العسكري المكثف الذي وجد ذلك اليوم بآيت يحي يدفعنا للقول بأن أمر التدمير لم يأت فقط من طرف المسؤول المحلي أي رئيس الدائرة بل من هيئات أعلى.



بمناطق الجنوب زيادة عن الاهتمام بإنتاج التمور وتحسين سلالات الأنعام، تماشيا مع مضامين ذلك البرنامج أرجو التركيز على استعمال أهم التقنيات لتطوير النخيل وفي مقدمة ذلك الزراعة المخبرية لفصائل النخيل تلبية لحاجيات المواطن والمستثمر منها وسيتيح الفرصة لعلمائنا ولباحثينا لكشف أمراض النخيل والتغلب عليها والوقاية منها في مستوى المخبر قبل غرسها في الأرض وأعتقد أن علماءنا سيجدون في يوم من الأيام - بإذن الله - طريقة لوقاية فصائل النخيل من خطر البيوض المدمر.

قطاع المجاهدين، في البداية تهنئة إلى الزميل محمد الشريف عباس وتحية إلى الوزير السابق الأخ السعيد عبادو، سيدي الرئيس، أجد نفسي عاجزا عن الحديث عن حقوق المجاهدين ومشاكلهم وأمينهم العام أصبح وزيرا لهم.

وعليه أرجو حصر جميع المواد القانونية التي لم تطبق وإصدار المراسيم التنفيذية لها قبل رحيل مستحقيها، الاعتناء الأكبر بحالة الصحة للمجاهدين وذوي الحقوق داخل المستشفيات وفي منازلهم، الزيادة في الدعم المادي والتقني لتحقيق برامج الوزارة في مجال تاريخ الثورة التحريرية والحركة الوطنية، دعم المتحف الوطني للمجاهد واستكمال إنشاء متاحف محلية عبر الولايات، وعلى ذكر تاريخ الثورة أحيي وأشكر المتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي على الاضطلاع بمهمة تسجيل التاريخ العسكري للجزائر عبر العصور وأرجو له مزيدا من الدعم لتحقيق هذا المسعى النبيل، إعطاء تشجيعات مادية لتمكين المجاهدين من كتابة مذكراتهم والعمل على جلب وثائق الثورة التحريرية، الإسراع بتصفية ملفات المنح والاعتراف.

قطاع الصحة، أرجو إعادة العمل بالخدمة المدنية لذوي الاختصاص في مجال الطب وتهيئة الظروف في مستشفيات الجنوب لإجراء العمليات الجراحية فيها وربطها بالمستشفيات الجامعية في الشمال مع تسهيل التنقل الجوي وتوفير النقل للمختصين،

السيد محمد جبريط: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

أجمل التهاني، وأخلص التحيات إلى السيد أحمد بن بيتور رئيس الحكومة وإلى السادة الوزراء.

سيدي الرئيس، حينما قرأت برنامج حكومة فخامة رئيس الجمهورية تفاءلت خيرا وأحسست بقرب نهاية رواسب وأخطبوط القانون الإطاري المعروف بخطرته على الإدارة الجزائرية وعرقلة مشاريع الثورة الجزائرية والتخلص من عوائد المجتمع الاستهلاكي الموروث عن مشروع قسنطينة المرتبط بالتبعية للمستعمر الفرنسي ومن جهة ثانية التبشير بانبعث مجتمع جديد في مستهل قرن جديد، فهنيئا للشعب الجزائري على انتصاراته وشكرا للحكومة على برنامجها وألف شكر لها عند تطبيقه.

سيدي الرئيس، عندي جملة من الانشغالات والاستفسارات أبدأها بحماية البيئة، فهناك أخطار محدقة تهدد البيئة باستمرار ولها مشروع الحكومة بشكل يبعث في نفوس المواطنين الشعور بالراحة والاطمئنان.

سيدي الرئيس، هناك تلوث بالأشعة النووية وتلوث ناجم عن استغلال المحروقات، أفلا يحق لنا المطالبة بالتعويض المادي من الحكومة صاحبة التجارب النووية والمطالبة من حكومتنا بسن ضريبة خاصة على الشركات المستغلة للنفط؟ وذلك في إطار منظومة متكاملة لحماية البيئة الوارد في برنامج حكومتكم الموقرة ليوثر الموارد المادية لتحقيقه.

سيدي الرئيس، لقد تضمن مشروع الحكومة رؤى مستقبلية شاملة للفلاحة أخذت بعين الاعتبار مردودية المياه والتربة واستهلاك الطاقة والمقارنة بالإنتاج مع الاهتمام أيضا ببواكير الخضر والفواكه

**السيد نذير زريبي:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

أولاً أهنيء السيد أحمد بن بيتور على تعيينه رئيساً للحكومة وأهنيء كل طاقم حكومته وأتمنى لهم التوفيق والسداد في خدمة الوطن، ومن خلال قراءتي للبرنامج وبعد العرض القيم الذي قدمه لنا السيد رئيس الحكومة بودي إبداء الملاحظات التالية:

إن ما يميز هذا البرنامج هو وضعه لبرنامج مستقبلي لنموذج تنموي متكامل يوازن بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والتحولات المحلية في ظل سيادة العولمة واقتصاد السوق ونموذج واضح المعالم، محدد الأطر يتزامن مع التجسيد الميداني لقانون الوثام المدني والذي نتمنى أن يزهو ويعم الأمن كامل ربوع وطننا العزيز وتسود الرحمة كل قلوب الجزائريين، وتخرج بلادنا وبلا رجعة من ذلك الكابوس الذي خيم على أفقنا فنكد عيشنا وكاد أن ينهك قوى الأمة ولولا إرادة الخيرين من كل القوى الحية في البلاد وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي لتحققت مآرب أعدائنا وهكذا خرجت الجزائر من محنتها شامخة الهامة كيف لا وهي الصخرة التي تكسرت وتتكسر عليها كل مكائد الأعداء ووسائل ومناورات بعض أبنائها وأشقائها، ومن هذا المنطلق فإن شمولية هذه النظرة التنموية، المستقبلية جاءت في وقتها لتجسد جزائر تعيش ألفتيتها الثالثة تحت شعار «العزة والكرامة» وتواكب تطورات العولمة وأقول بأنه آن الأوان فعلا في أن نفكر في القضاء على أحادية تمويل اقتصادنا الوطني المعتمد حاليا على ثروة زائلة ويجب أن نتصور دوما ونضع دائما في حسابنا بأن الجزائر بلا محروقات لاتساوي شيئا، ومن هذا المنطلق كان لزاما علينا أن نعتمد على تعدد وتنوع مصادر تراكم رأس المال الوطني وتشجيع الصادرات خارج المحروقات كما أن نموذجنا التنموي يفرض علينا الاعتماد على

الإسراع بتوفير الأدوية لذوي الأمراض المزمنة. الشؤون الدينية، للشؤون الدينية دور هام ومتزايد وللشعب رغبة في زيادة الفعالية والتنسيق بين مختلف أسلاكها، لذا أقترح وفي إطار هيكله الوزارة المعنية إيجاد منصب مفتش على مستوى الدائرة يساعد السيد مدير الشؤون الدينية على مستوى الولاية، فالمواطن اليوم يريد تجسيد دروس فقه المعاملات في السلوك العام للمواطنين والمواطنات والاهتمام أكثر بمحتوى محو الأمية في المساجد والمدارس القرآنية واستغلال عوائد الأوقاف في محو الأمية.

التقسيم الإداري، إن الاهتمام المتزايد بطريق الوحدة الإفريقية يشكل عنصرا هاما في التنمية الفلاحية وتربية الأنعام وتثبيت واستقرار البدو الرحل على جوانبه وتشجيع السياحة وهذا ما يدعو عند التقسيم الإداري الجديد إلى مراعاة المسافات الفاصلة بين المنية وعين صالح وتمنراست وذلك بضرورة إنشاء ولاية بالمنية وولاية أخرى بعين صالح، وإنه لمن غير الطبيعي أن يبقى النصف الجنوبي للطريق الوطني رقم 01 بولاية واحدة هي تمنراست وشماله بست ولايات.

الري، إستغلال مياه الأطلس الصحراوي بوضع السدود، التأكد من تجدد المياه الجوفية من عدمه، منح الآبار المهملة من طرف شركة سوناطراك للولايات لاستغلالها في الرعي والفلاحة، إيجاد صيغة قانونية للاستفادة من نظام التأمين الفلاحي للفلاحين في الجنوب، إتمام طريق «بريزينة متليلي»، كما نطلب إنشاء ديوان وطني لمحو الأمية.

وفي الأخير نطلب من السيد رئيس الحكومة مطالبة الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في إنشاء سكة حديدية تربط شمال إفريقيا بجنوبها وإتمام طريق الوحدة الإفريقية في إطار التعاون والتعويض عن الأضرار التي سببتها أوروبا الاستعمارية في الماضي لإفريقيا وشكرا لكم سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد جبريط والكلمة الآن للسيد نذير زريبي فليتكلم.

قضية تمويل الاقتصاد الوطني بالعمل الصعبة، ولذلك لابد من العمل على إدماج هذه الجالية في تفعيل حركية التنمية الاقتصادية.

في مجال استهلاك الحبوب، ورد في الصفحة 64 في الفقرة الأولى «ينبغي على الخصوص التقليل من الحصة المفرطة التي يستهلكها الجزائريون من الجنوب» وهنا أطرح السؤال: كيف ذلك؟ كيف يمكن أن نحفظ استهلاك الحبوب، ونمط الاستهلاك بالنسبة للجزائريين يعتمد أصلا على الحبوب؟ ومن جانب آخر يمكن القول بأن غلاء المعيشة يتسبب في إقبال الشعب على استهلاك هذه المادة. بالنسبة للفلاحة والطاقة، ورد في البرنامج بأن الحكومة ستتخذ التدابير الملائمة لتزويد الفلاحة، بالطاقة والسؤال كيف ذلك وماهي الآليات والتدابير الملائمة؟ ونظرا لما تعانيه فلاحتنا من جوائح كل سنة، فإن تنشيط البحث العلمي الفلاحي وكذا الإرشاد الفلاحي أصبح ضرورة ملحة، فتوجيه المرشدين الفلاحين إلى الميدان وتنشيط المزارع الفلاحية على مستوى الولايات أصبح أمرا لازما وماحدث من خسائر في هذه السنة بالنسبة للفلاحة الشتوية بولاية بسكرة يدل على ذلك.

بالنسبة للهياكل القاعدية: أورد الاعتبار لها وتطويرها وسأتكلم في هذا الموضوع عن السدود. أولا وهنا أخص بالذكر سد منبع الغزلان بمدينة «لوطاية» ولاية بسكرة وحسب معلوماتنا فإن هذا السد قد تم إنجازه ولكن هناك مشروع آخر وهو قضية الأنابيب التي توصل المياه إلى هذا السد وكنت قد طرحت هذا الأمر في العديد من المرات. أما بالنسبة للطرق ومن باب التمثيل الشعبي أطرح كذلك قضية الطريق الرابط بين ولاية بسكرة عن طريق بلدية «الخير» وولاية الوادي وقد كنت طرحت هذا السؤال كذلك سابقا.

بالنسبة للتربية والتكوين، فإنها لم تعد في الوقت الراهن مجرد خدمة تقدمها الدولة إلى أبنائها، بل أصبحت عنصرا محوريا في تكوين القدرات البشرية لمسايرة العولمة، وعليه فإن عملية

الفلاحة وأرض الجزائر المسقية بدماء الشهداء لاتنبت إلا خيرا، فهي التي كانت خزان أوروبا من القمح وهي التي تشكل الدولة القارة، وإنه لعار علينا أن نستورد القمح كما أنه عار علينا أن لانستقل غذائنا وينبغي في هذا الشأن أن نجعل من ثقافة زراعة القمح تقليدا ساري المفعول بالنسبة للفلاح الجزائري.

من خلال الاطلاع على برنامج الحكومة، وجدت في الصفحة السابعة «الاقتصاد غير الرسمي» وهنا أوجه السؤال وهو السؤال المطروح: ماهي الآليات الجزرية والعقابية للقضاء على هذا الاقتصاد الذي يضعف الاقتصاد الفعلي؟

ورد في الصفحة 26 موضوع الثورة في الذهنيات وأرى في هذا الشأن بأن هذه الثورة أصبحت لازمة بل وجد لازمة لمواكبة هذا العصر ولابد أن يعم تغيير هذه الذهنية كل مؤسسات الدولة ولابد أن تنطلق من المدرسة والجامعة أساسا.

بالنسبة لمراجعة تقسيم الإقليم أرى في هذا الشأن أنه لابد من مراعاة تنمية المناطق المحرومة والمعزولة في ذلك.

بالنسبة لما ورد في الصفحة 39، الثقافة الوطنية وتخليد مآثر ثورة نوفمبر 1954 وأقول بأن من أسباب أزمة بلادنا أقول الثقافة الوطنية فأنشأنا جيلا ضعيف الارتباط بوطنه وأمته وانطلاقا من هذا كذلك فإنه على المدرسة والجامعة بل وكل مؤسسات الدولة أن تعمل جاهدة على تطوير هذه الثقافة الوطنية للأجيال اللاحقة وأن تكون كل مؤسسات الدولة مصدرا رئيسيا لها.

بالنسبة لإصلاح المنظومة المصرفية فإن هذا الإصلاح كذلك أصبح من الضروري، وهنا أطرح سؤالا عن الآليات التي يمكن بواسطتها إدراج القطاع المصرفي في إطار اقتصاد السوق.

بالنسبة للجالية الجزائرية ومن خلال الملاحظة، فإن جل الجاليات عبر العالم تساهم في تطوير اقتصادياتها لكن ملاحظناه بالنسبة للجالية الجزائرية هو أن هناك - ربما - نقصا في

لقد اطلعت وباهتمام كبير على نص مخطط عمل الطاقم الحكومي الجديد وتأكدت من أنه ثمرة جهودات تمت في وقت قياسي نظرا لمحاولة التوازن مابين مبادئ الدستور وتعقد الأزمة المتعددة الأوجه والجوانب، التي تتخبط فيها الجزائر قرابة عشرية نتيجة نظام حكم سائد في السابق و بروز العنف المتطرف، وإذ أريد أن أساهم في مداخلتى هذه للفت الانتباه إلى أن البعد المضر في هذه الوضعية الأليمة هو أولوية معالجة الوضعية الأمنية ثم الانبعاث الاقتصادي الدائم الذي تكون له - لامحالة - ردود فعل إيجابية على المستوى الاجتماعي بفضل سياسة الاستثمار المنتج الكفيل بتقليل آفة البطالة وفتح آفاق لشببيتنا قصد اندماجها بطريقة متواصلة في المجتمع والسماح لها في نفس الوقت ببناء مستقبلها بنية فعالة تعطي للعلوم التطبيقية مكانتها الملائمة ورجوع الدول لدورها الحقيقي وهو دور توجيهي مع فتح الباب للطاقت المنبثقة من المبادرة الشخصية ومن المجتمع المدني خاصة رجالا ونساء.

كلنا يعلم بأن أكثر من 95% من مداخل الجزائر من العملة الصعبة هي من المحروقات، وفي إطار التقسيم الدولي للعمل والعولمة المفروضة علينا، لا بد لنا أن ننتبه أكثر لتسيير جيد وعقلاني لهذا القطاع، وللتذكير أود التحدث عن عرض قامت به شركة سوناطراك لإنجاز أنبوب بترول (حوض الحمراء، أرزيو) يدعى EZ2، طول الأنبوب 820.5 كلم وقطره 34 بوصة القطعة الأولى هي القطعة الجنوبية 418.5 كلم، القطعة الشمالية 403 كلم، القطعة الثالثة مضخات استخراج الخام وهناك أربع شركات جزائرية عمومية قدمت عروضاً للقيام بإنجاز هذا الأنبوب، غير أنها وجدت منافسة من طرف شركات أجنبية تحاول بسط نفوذها على ثلاث قطاعات حساسة وللإشارة فإن هذه المؤسسات العمومية الأربع المتخصصة في قطاع المحروقات تتمتع بخبرة تتجاوز عشرين سنة في هذا الميدان ولها

تصحيح سيرورة المنظومة التربوية لا بد وأن تنطلق من عملية توجيه شاملة تمس كل مراحل التعليم وتوازن بين النظرية المتخصصة والنظرة المجتمعية التي تساهم في عملية إصلاح المنظومة التربوية والوقوف على المعالم البارزة لسياسة تربوية جديدة تصلح كل مراحل المنظومة التربوية، إن منظومتنا التربوية كما هو معروف تعيش حالة تتطلب تغييرها، فالاحتفاظ في الأقسام وتدني أجرة المعلم والأستاذ ونقص الوسائل والإمكانات وغيرها حتم على هذه المنظومة أن تجد نفسها عبر محطات زمنية من عمرها تتخبط ولسنوات طويلة في المراجعة والتعديلات وكان هذا عاملاً رئيسياً في ارتفاع معدلات التسرب المدرسي.

إن الحقيقة التي لاتخفى على أحد هي أن الواقع التربوي عندنا يتطلب منا مراجعة جذرية لكل مكوناته لمسيرة الحضارة المعاصرة بوعي وبتفاعل إيجابياً مع القيم والمبادئ الإنسانية، وكتوصيات بهذا الشأن أرى أنه لا بد من تحقيق الانسجام والتكامل بين كل مكونات مراحل التعليم. ثانياً، رفع قيمة الساعات الإضافية في مجال التدريس.

ثالثاً، تحديث التشريع المدرسي.

رابعاً، مراجعة وإصدار القوانين الخاصة برجال التربية.

خامساً، إعادة النظر في نظام الامتحانات ومختلف مجالات التكوين، وكذلك بودي هنا طرح سؤال يتعلق بمرسومين تنفيذيين المرسوم الأول رقم 95 - 330 ...

**السيد الرئيس:** أشكر السيد نذير زربيي وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الشريف طالب فليفضل مشكوراً.

**السيد محمد الشريف طالب:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي المحترمات زملائي المحترمون.



الجهاز المعني للدولة وقد لاحظت أخيرا مبادرات جد إيجابية قامت بها السلطات العمومية في مجال التعليم العالي والتربية الوطنية، العمل والحماية الاجتماعية والتضامن، فالرهان يتمثل في فتح حوار بناء يساهم فيه الجميع بدون تهميش ولا إقصاء في كل المجالات ولايفوتني أن أعبّر أيضا عن مشاعري المتفائلة في مجال السياسة الخارجية للبلاد والتي بدأت ترجع للجزائر مكانتها وصورتها الحقيقيتين، كما نتابع باهتمام كبير ماورد في معالجة الكوارث الطبيعية التي مست أخيرا ولايات (عين تموشنت، البيض والنعامة) من طرف الدولة.

أما في المجال الفلاحي وتسيير الموارد المائية، أرى بأن للموضوع أهمية استراتيجية وعلى الحكومة إعطاء أولوية بالغة لتدعيم ميزانيتي القطاعين، وإثراء قانون المالية التكميلي وفي الختام أوجه نداء للجميع بوضع المصالح العليا للبلاد فوق كل اعتبار والسير قدما نحو التغلب على آثار الأزمة المتعددة التي مست البلاد وكانت لها نتائج سلبية لا بد أن نجتازها بفضل العمل الجاد والمتواصل الذي يكون مبنيا على احترام المؤسسات الجمهورية وتكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الجزائري والذي يترقب الكثير من عمل الطاقم الحكومي الجديد مع إعادة النظر في سلم القيم الذي تدهور كثيرا في السنوات الأخيرة. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد الشريف طالب وأحيل الكلمة الآن إلى السيد لمين شريط فليتفضل.

**السيد لمين شريط:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة وأعضاء الطاقم الحكومي المحترمون، زميلاتي، زملائي الأفاضل السلام عليكم ورحمة الله تعالى

العديد من الإنجازات من هذا النوع كما تشغل حوالي 20 ألف عامل من ذوي الخبرة الكبيرة وتعاني حاليا من انخفاض ملحوظ في عدد من مشاريعها رغم أن سوق المحروقات يعرف نموا مستمرا وقويا، وحسب المعلومات المتواجدة لدينا، فإن شركة سوناطراك وأثناء مفاوضات اختيار منجز هذا الأنبوب فإنها تبحث عن نقاط الضعف للشركات الوطنية الأربع رغم أن ثلاثا منها ملك لشركة سوناطراك وهكذا فإن شركة سوناطراك تشكك بطريقة غير مباشرة في قدرات هذه الشركات للقيام بهذا المشروع، فهذه الممارسات تدل على أن التشكيك في القدرات الوطنية في الإنجاز، والاستثمار قائم رغم أن هذه الشركات برهنت على نوعية الخدمات والمجهودات التي تقوم بها في الداخل والخارج (موريطانيا، المغرب، تنزانيا ... إلخ) وزيادة على جملة هذه المعطيات التي تكتسي الطابع شبه التقني، أريد أن أبارك في البداية تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية والمتمثل في نجاحه المعترف به بعد تزكية من طرف نواب الأمة والاستفتاء الشعبي ليوم 16 سبتمبر الذي زكى بقوة المساعي الحميدة لاسترجاع الوثام المدني والوصول تدريجيا هكذا إلى مصالحة وطنية حقيقية توفر الاستقرار للجزائر وبصورة كافية لتحريك الآلة الاقتصادية وديناميكيته قصد جلب الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر الكفيلين بخلق ثروات تدعم القدرة الشرائية للمواطن وتخفف العبء الثقيل الذي يعاني منه المواطنون والمواطنات والنتائج عن الضغط في تسديد المديونية الخارجية، كما أبارك محاولة إدماج أبرز التيارات المتواجدة في الطبقة السياسية الجزائرية، وأتمنى أن تنصب جميع الجهود في خلاص الشعب الجزائري وإخراجه من دوامة العنف وتفقر الفئات المتوسطة والتي هي في حقيقة الأمر العمود الفقري لكل مجتمع متوازن، والمطلوب أيضا هو السهر الدائم على الانسجام الاجتماعي بفضل سياسة تضامنية حقيقية يقودها المجتمع المدني بالتنسيق مع

وبركاته.

أريد في البداية أن أقدم تهاني للسيد رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة متمنيا لهم التوفيق والنجاح في مهمتهم، كما أشير في البداية أيضا إلى أن هذا البرنامج يتضمن العديد من الإيجابيات وأذكر من بينها - وهذا من وجهة نظري الخاصة - منهجيته المحكمة وطرحه الموضوعي والواقعي الدقيق للمشاكل التي تعرض إليها ومثلما يقال: «الطرح السليم والصائب للمشكل يعد نصف حل له» وعليه فإننا نستبشر خيرا بهذا البرنامج، كما أؤمن أيضا التطرق لوضع الطبقة الوسطى في الجزائر والإقرار بدورها في تنمية واستقرار تقدم وازدهار المجتمع مع الملاحظة إلى أن هذه الطبقة قد تعرضت في حقيقة الأمر وخلال الأزمة منذ سنوات عديدة إلى ضربات متتالية أدت تقريبا إلى سحقها وإلى حد الآن مازالت هذه الطبقة تتحمل العبء الأكبر من الضريبة بالمقارنة مع باقي الفئات الأخرى من المجتمع وبالتالي هناك إشارة في البرنامج إلى ضرورة النظر في مثل هذه المسألة أي بخصوص قضية الضرائب لتشجيع المبادرة الفردية وحرية المبادرة وهذا بطبيعة الحال في نظام اقتصاد حر، كما أؤمن أيضا الإشارة إلى ضرورة رفع القيود على حرية التعاقد وهي فكرة متكررة في البرنامج وأعتقد أن التوجه مهم جدا وخاصة في مجال علاقات العمل لأن الطبقة الوسطى وأخص بالذكر أصحاب المهن الحرة والتجار الصغار والحرفيين الذين بإمكانهم خلق مناصب شغل عديدة وهذا إذا رفعت قيود العمل، ومن هنا أرى أنه من الضروري إعادة النظر في قانون علاقات العمل قصد خلق مناصب شغل بالنسبة للشبان الذين يعانون من مشكل البطالة، وهناك أيضا إشارة إلى الجمعيات وأؤمن أيضا هذا التوجه وأقول إنه من الضروري إعادة النظر في قانون الجمعيات وهذا حتى يستطيع التماشي مع الوضع الحالي وحتى لا تبقى هاته الجمعيات في معظم الحالات شكلية وحتى توظف المساعدات التي تقدمها الدولة بهذا الخصوص للأغراض

الحقيقية المنشأة لأجلها.

وعليه فهذه جملة من القوانين أرى أنه من الضروري إضافتها إلى قائمة القوانين المذكورة في البرنامج نفسه.

أما بالنسبة للملاحظات ومع أنه قد تم ذكرها من طرف الزملاء ولكنني أعود لملاحظة أشاطر الزملاء فيها ألا وهي: افتقار البرنامج للبعد الثقافي أو للجانب الثقافي، فالبرنامج يسعى إلى بناء مجتمع جزائري متكامل وبالتالي إنسان جزائري متكامل ماديا ومعنويا وثقافيا بطبيعة الحال، لكنني أركز على الجانب الأول وهو الجانب الاقتصادي، فمن المعروف ومن المتفق عليه تقريبا أن من أسباب الأزمة التي عرفت الجزائر والتي مرت بها ومازلنا نعاني منها الفراغ الثقافي الذي سبق هذه الأزمة وقد أدى إلى حدوث نوع من الانقلاب في سلم القيم السائدة في المجتمع، إلى درجة أن القيم - مثل احترام الدولة، احترام السلطة، احترام المؤسسات، احترام الملك العام والشيء العام - سقطت وحلت محلها قيم أخرى تتمثل في مختلف الأمراض الاجتماعية المنتشرة اليوم كالسعي مثلا نحو الربح السهل بأسرع طريقة والاستثناء بدون سبب وغير ذلك من الأشياء التي يذكرها البرنامج نفسه، فهذا النقص في رأبي لم تتداركه البرامج المتتالية منذ مدة إذ نجدها تتناول الإنسان الجزائري بصفة أساسية من جوانبه المادية ككائن اقتصادي مادي بالدرجة الأولى وتفكر وتجهد في البحث عماذا يأكل وعماذا يشرب وماذا يلبس، وأين يسكن وكيف يعالج؟ ولكنها لا تتناول من حيث جوهره وماهيته ككائن ثقافي منتج للحضارة وللقيم والمثل التي تجعله إنسانا ينبذ العنف اللفظي أو المادي ويتجنبه.

إن جميع أطراف العملية الثقافية أو التربوية والتكوينية قد همشت داخل المجتمع فكم من مهمل في ميادين عديدة ابتداء من المعلم في المدرسة، إلى الأستاذ في الجامعة وإلى المسرحي والسينمائي وإلى غير ذلك من المساهمين في إنتاج الثقافة والفكر.

سبقني إليها بعض الزملاء وتطرقوا إليها وهي قضية اللجنة المتساوية الأعضاء، وهذا أجد نفسي لا أتحدث عن وضع خاص ومعين بالذات ولكن عن مدى احترام الدستور نفسه وفي الواقع أن اللجنة المتساوية الأعضاء هي ميكانيزم دستوري وضرورة عملها بشكل عاد هو من حسن سير المؤسسات الدستورية وبالتالي فإن تعطيل أو عدم سير عملها بشكل كاف يسيء إلى السير الحسن للمؤسسات الدستورية ومن الضروري - وهذا بطبيعة الحال - على جميع الميكانيزمات المنصوص عليها في الدستور أن تشتغل بكيفية منظمة وعادلة وحتى وإن وجدت ضرورة التغيير والتعديل فإن التعديل فيما بعد وأرى أن دولة القانون في الواقع وبادئ الأمر تبدأ باحترام الدستور أولاً وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد لمين شريط وأحيل الكلمة إلى السيد نبيل هوامل فليتكلم.

**السيد نبيل هوامل:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، أصحاب معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم. أريد في بداية كلمتي المتواضعة هاته أن أهنيء السيد رئيس الحكومة وكل الوزراء وأتمنى التوفيق للجميع في مهامهم النبيلة.

سيدي الرئيس، سأتناول بعض النقاط والملاحظات التي شغلت فكري عند قراءة برنامج الحكومة وهي: أولاً، المجاهدون وذوو الحقوق: إن المجاهدين وذوي الحقوق يطالبون بالإسراع في تطبيق قانون المجاهد والشهيد، وفي هذا السياق كنت أتابع حصة متلفزة - وكان ذلك منذ أسبوع - فوجئت في هذه الحصة بأن ممثل من شركة (R. S. T. A) للجزائر العاصمة يتحدث عن إفلاس هذه الشركة ويوضح الأمر أكثر بوضعه لثلاثة محاور أدت بالشركة إلى الإفلاس والمحور الثاني الذي وضع في المرتبة الثانية هم المجاهدون وذوو الحقوق ويضيف ويقول إن بعض السبب هم حاملو بطاقات

إن الأزمة الدورية التي تعرفها الجامعة الجزائرية منذ عدة سنوات، لهي دليل على ذلك ومعبرة أحسن تعبير عن هذه الوضعية، ونفس الشيء بالنسبة لأدوات نشر المعرفة والثقافة ومن بينها - وهذا على سبيل المثال - الكتاب، فمنذ عدة سنوات ونحن نتساءل عما إذا كان للجزائر سياسة في مجال الكتاب وهذا من حيث إنتاجه ونشره وتوزيعه وتعميمه وبصفة جماهيرية فقد أصبحنا نقرأ مثلاً بأننا شعب لا يقرأ وهذا عند قراءتنا لبعض الصحف ومن خلال بعض البحوث أو أن نسبة المقروئية عندنا ضعيفة بالمقارنة مع العديد من شعوب البحر الأبيض المتوسط، ففي رأبي أن مثل هذه الوضعية مخيفة ومثل هذا الفراغ يعرقل عملية التطور نحو الأفضل إن لم نتدارك مثل هذا النقص، والبرنامج نفسه يلفت الانتباه بقوة وبشكل صارم إلى ضرورة محاربة مختلف الأمراض الاجتماعية ويعدها في مواضع عدة مثل الرشوة، المحسوبية، الزبائنية، التهرب الجبائي، عقلية البايك، تحويل مساعدات الدولة المخصصة للفقراء وتحويل السكن الاجتماعي فكل هاته الأشياء يعدها البرنامج ويعبر عن عزمه من أجل القضاء عليها ولكن نجد أنفسنا نتساءل ونقول كيف؟ إنه يقول باتخاذ الإجراءات الضرورية واستعمال الوسائل القانونية... إلخ، وحسب رأبي فإن الحل الجذري في محاربة مثل هذه الظواهر يتمثل في إعادة الاعتبار للثقافة والمثقفين بصفة أساسية.

هناك إشارة في البرنامج - بطبيعة الحال - وردت بشكل واضح إلا أن أولوية الأولويات هي التغييرات التي يجب على الجزائر إنجازها ويتمثل ذلك في القيام بثورة للذهنيات وفي رأبي أن ثورة الذهنيات كما هي واردة في البرنامج وبصريح العبارة تحتاج إلى تركيز أكثر على الجانب الثقافي والحياة الثقافية للمجتمع.

هذه هي النقطة التي أردت الرجوع إليها حتى وإن كان بعض الزملاء قد سبقوني إليها وحتى لا أكرر ماتم التطرق إليه أكتفي بهذا مع التذكير فقط سيدي رئيس الحكومة بنقطة مهمة وهي الأخرى قد

السياحة، الثقافة، الرياضة، المؤسسات الجامعية والتربية والتكوين وحتى البلديات المجاورة لها. (3) تعمل محليا وعلى المستوى الوطني على تحضير بنك الجينات للمحافظة على الفصائل النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض بحيث تلعب دور المحرك في تنمية المناطق الجبلية والريفية.

(4) الجرد والتعرف على النباتات والحيوانات الموجودة في القطر الجزائري، فهذه الكنوز الطبيعية المعتبرة كميراث للأجيال المقبلة اتخذت حاليا على المستوى العالمي كموضوع له أولوية العناية والاهتمام ولكي نساير الركب العالمي في هذا المجال الحساس والذي يعكس الصورة الحقيقية للوطن ومستقبل أجياله، فإن بلادنا ستشارك في المعرض العالمي «لهانوفر بألمانيا» والذي ستحضر فيه معظم الدول حيث رفع فيها شعار الألفية، «الإنسان، الطبيعة والتكنولوجيا» وهذا خير دليل على أهمية الموضوع، وعليه فإنني لن أطيل الحديث في هذا المجال وأترك البقية للمختصين إلا أنني أردت لفت نظر الوصاية المعنية، كما لا يفوتني أن ألمح للجهود المعتبرة التي قدمت من طرف الإطارات المختصة وقد حضرت ملفات تحمل مراسيم وقوانين تعمل على تحسين وضعية هذه المؤسسات وإنشائها وقد صودق عليها من طرف الحكومة السابقة ولم يتم تجسيدها في الواقع ويبقى السؤال مطروحا ونقصد به المرسوم المعدل رقم 98 - 216 المؤرخ في 24 / 06 / 98 .

بالنسبة للغابات أطلب من سيادتكم الاهتمام أكثر بهذا الإرث الطبيعي الذي تزخر به بلادنا خاصة بعدما أصبحت قوانين عالمية تنص على إنشاء محميات المحيط الحيوي والإرث العالمي والذي يخص كل البشرية، وحسب معلوماتي وماورد في الصحف الوطنية فإن الجزائر ستتركز في مشاركتها في المعرض العالمي «بهانوفر» على الحظائر الوطنية كمرآة تعكس التنوع الطبيعي والثقافي في القطر الجزائري تجسيدا لما جاء في

الصعود المجاني! وأنا أظن بأن هذا إجحاف في حق هذه الفئة والتي دفعت بالأمس أعلى ما عندها، ولقد مرت هذه الحادثة مرور الكرام وكان هذا في الليل أي أن بث هذا البرنامج كان ليلا ولم يكن هناك أي رد فعل تجاه هذا الأمر، فلو لا المجاهدون والشهداء فإننا سنجد بول وجاك وموريس يسيرون اليوم شركة النقل هذه ودائما وفي هذا الإطار عندي طلب للسيد وزير المجاهدين ولو أنه غائب وهي بمثابة وصية من مجاهدي ولاية نقاوس والدوائر المجاورة لها وهي خمسة إذ يطالبون ببناء حمام معدني خاصة وأن المنبع موجود والناس تستحم في الهواء الطلق وحسب تحليلات هذا الماء وجد بأنه يعالج ثلاثة أمراض ثم إن هناك مواطنا قد تبرع بقطعة أرض لبناء هذا الحمام.

قطاع الري، إن فلاحي دائرة نقاوس وضواحيها دائما يطالبون بالإسراع في إنجاز السد الذي وعد به السيد الوزير السابق لأن أشجار المشمش ليست لها القدرة على مقاومة الجفاف وإذا تتبعنا الطريقة العادية فإنه بعد ثلاث أو أربع سنوات سنستورد المشمش من الخارج! خاصة بعد الحادثة التي كنت أجهلها ولم أعلم بها إلا عند ما رأيتها في الميدان وعليه سيدي وزير الفلاحة، هناك أشجار تموت فجأة.

الغابات وتمثل جانبا من الثروة الطبيعية ويجب حمايتها على مستوى الوطن، علما وأنه في الثمانينيات أنشئت الحظائر الوطنية العشر في الجزائر وفقا للمرسوم رقم 83 - 458 والذي يحدد القانون النموذجي للحظائر كمؤسسات عمومية ذات طابع إداري واستقلال مالي، فمنها ثمانية تحت وصاية وزارة الفلاحة واثنتان تابعتان لوزارة الثقافة والاتصال ونذكر من بين أهداف هذه الحظائر: (1) تولى المحافظة على الثروات الطبيعية، النباتية والحيوانية وبصفة عامة فإن أي وسط طبيعي له أهمية خاصة ينبغي الحفاظ عليه.

(2) تعمل بالتنسيق في تحضير وتجسيد كل النشاطات والمبادرات المتعلقة بالمجال الطبيعي مع الهيئات التي لها صلة مباشرة بالطبيعة مثل



الحضور، بادئ ذي بدء أود أن أرحب بأخيينا الفاضل السيد أحمد بن بيتور وطاقمة الحكومي، وأن أهنئه بهذه الثقة التي حاز عليها من لدن فخامة السيد رئيس الجمهورية في ظل حكومة تعددية ائتلافية موسعة تأخذ على عاتقها تطبيق برنامجها بكل طموحاته وآفاقه المستقبلية.

وبعد، إن ما يثلج الصدر ويبعث على الارتياح في كنف مجلسنا الموقر هذا أننا نعالج الأمور بالروية ونثير القضايا الحساسة للمجتمع بالمناقشة المتزنة (تتمة أو تعقيباً أو تأكيداً).. ومن هذا المنطلق رغبت أن أبدأ مداخلة هذه أولاً بتعقيب مقتضب على أحد زملائي الكرام لأعرج فيما بعد على مناقشة وإثراء وثيقة مشروع برنامج الحكومة.

فأما التعقيب فيخص إشارة أحد الزملاء الأفاضل إلى موضوع العطلة الأسبوعية، وهو موضوع إذا ما أدرج في سياق التحليل الاقتصادي أو السياسي للبرنامج السالف الذكر فإنه يحوز على وجهات نظر متباينة، غير أن الموضوعية تقتضي القول إن المشكلة القائمة ليست في يوم العطلة من أيام الأسبوع بقدر ماهي في منح التشجيعات الكافية واللازمة للمتعامل الاقتصادي وإضفاء الليونة على الإجراءات الإدارية، بما يكفل انسجامها ومحتوى وكنه اقتصاد السوق، ذلك أن المداومة من المفروض أنها سارية المفعول في كل قطاع من القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية، سواء من بعيد أو قريب، غير أن الأداء الحسن مفقود والنجاعة مغيبة. إن تبني مفهوم اقتصاد السوق لايفرق بين الليل والنهار، أو الأحد والجمعة، فميكانيزماته قائمة في كل عصر وفي كل مصر وفي أية لحظة كانت.

وأما مناقشة محتوى الوثيقة، فلاشك أنها تتضمن في طياتها العديد من التوجيهات الكبرى والآفاق المستهدفة التي نصبو إلى تحقيقها جميعاً بعناد مفعم بالأمل، لاسيما وأن مضمونها متوق صوب الحكم الراشد أو الرشيد، على حد تعبير السيد رئيس الحكومة، الذي يأخذ على عاتقه تثمين

برنامج رئيس الجمهورية والذي يعمل على إرجاع الصورة الحسنة واللائقة للجزائر وتمثيلها بين الدول.

النقل، لقد عاهدنا السيد الوزير السابق بفتح خط دولي من مطار باتنة الدولي نحو البقاع المقدسة لموسم الحج المقبل، فهل أمنية مواطني هذه الولاية المجاهدة ستتحقق؟ خاصة وقد سمعنا بأنهم سيتوجهون إلى مدينة عنابة ويقطعون مسافة تقدر بـ 300 كلم حتى يتسنى لهم السفر للوصول إلى البقاع المقدسة!

التربية الوطنية، يتعلق انشغالي بنوعية الكتاب المدرسي وخاصة تلك المتعلقة بالطور الأول وقد لاحظت في زيارة مدرسة أثناء الدخول المدرسي بأن الكتاب المدرسي للسنة الأولى يحتوي على صور متبوعة باستمارة حيث يطلب من التلميذ أن يفرق بين المدير والمعلم والحارس وعاملة التنظيف لكنني عندما رأيت أنا شخصياً هاته الصور وجدت أنها تتشابه فلم أستطع أن أفرق بين المدير والمنظف وكلامي هذا صحيح ويجرني إلى أن أطلب من الفنانين - ونحن نملك في الجزائر فنانين - إعادة رسم الصور الموجودة في الكتب المدرسية.

الثقافة، يجرني كلامي السابق إلى التطرق لميدان الثقافة، فلا بد من الاهتمام أكثر بهذا القطاع خاصة وأن الثقافة تعتبر أساس التقدم وتربية الحس المدني في نفس المواطن، وكما يقول الكاتب إيميل أوريو: «إن الثقافة باقية بعد اندثار كل شيء» وشكراً سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد نبيل هوامل وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد طرطار فليفضل.

**السيد أحمد طرطار:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الزميل الفاضل رئيس الحكومة، السادة أعضاء الطاقم الحكومي، السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السادة

التعليم العالي معنا اليوم - وأدوات تدريسه وتنويع بحوثه، ويتعلق الأمر بالكتاب وهنا أود أن ألفت نظر معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بل ونطلب منه ونلج عليه، من هذا المنبر، أن يولي العناية الكافية لديوان المطبوعات الجامعية، الذي بقي الملاذ الوحيد للأستاذ الجامعي الباحث الذي ينشر من خلاله زبدة أفكاره وتجاربه.. فهو لا يستوجب - حسب اطلاعي - سوى تطهير ديونه لا أكثر ولا أقل ذلك أن هذه الديون - ورغم وعود السيد وزير المالية السابق ومدير خزينته - بقيت في تزايد بسبب سعر الفائدة الكبير الذي فرض عليه نسبة 25% وهو في تراكم مستمر وبالفائدة المركبة، حيث ارتفعت هذه الديون من 2.5 مليار سنتيم إلى 7 أو 9 ملايين سنتيم حالياً.

كما أن الحديث عن التربية والتكوين يقودنا إلى المدرسة، باعتبارها الأساس الذي تبدأ منه عملية تثمين العنصر البشري والمدرسة هي في الواقع، توافق بين مجموعة من الوسائل المادية والطاقات البشرية لتؤدي وظيفة متكاملة، فإن اعتلت في أي جزء منها اختلت الوظيفة ذاتها والعلة كامنة في الجزأين معاً، فلا أحد منكم يجهل أن ببعض مدارس مداشرنا وقرانا يجلس ثلاثة تلاميذ في مقعدين مندمجين، وأن نسبة الأساتذة المؤقتين تفوق بكثير نسبة الدائمين منهم، ومن بين هؤلاء المؤقتين من لا يمت بصلة إلى الاختصاص لا سيما في الثانويات، والحجة في ذلك دائماً وأبداً هي التعداد الكمي لتوزيع المناصب المالية غير أن الأصل في ذلك، هو انعدام الرقابة وعدم جدية التفتيش المالي أو الإداري أو التربوي، إذ وحسب التشريع المدرسي الساري المفعول - على الأقل - فإنه لا يحق لخريج العلوم الاقتصادية أن يدرس مادة اللغة الإنجليزية، ولا يحق لأستاذ الرياضيات أن يستكمل نصاب حصصه بمادة التاريخ أو العلوم الإسلامية، ولا يحق للأستاذ الواحد أن يتكفل بالمستويات الثلاثة الأولى والثاني والنهائي وبشعب مختلفة وهو أمر - مع كل الأسف - كائن لا محالة - ولدينا على كل حال البراهين - وأنا هنا لا أتهم أي طرف، رغم أن

العنصر البشري باعتباره أساس وركيزة كل تنمية شاملة، كما أن هذا الترشيح يستلزم متطلبات جمة منها العدالة الاجتماعية، والمساواة، والعدل في الأحكام القضائية، بل ويسري حتى على القرار السياسي والاقتصادي ذلك أن رشادة الحكم تستوجب ترشيح القرار السياسي فيما يتعلق بالتعامل مع مكونات المجتمع السياسية وطبقاته وفئاته بما يمثله من مشارب ورؤى وأفكار وتوجهات، وبما يحمله من ثقافات وقيم وسلوكات.

كما أن رشادة الحكم تستوجب أيضاً ترشيح القرار الاقتصادي بما يكفل حسن التدبير وهو تعبير عن التوليف (combinaison) بين كمية الموارد المتاحة وترشيح استخدام أو توظيف هذه الموارد (أي ترشيح الإنفاق).

ودون سرد الإجراءات التي نصت عليها الوثيقة المذكورة لتتويج هذه الرشادة، تجدر الإشارة إلى ضرورة لفت النظر إلى بعض الجوانب التي أهملتها أو التي لم تدققها جيداً، على النحو التالي:

1 - فيما يتعلق بالعنصر البشري: إذا كان تتويج وتربية وتكوين الفرد وتأهيله عملياً يتم عبر الجامعة أو بواسطة خريجها المنتشرين في مراكز التأهيل والتكوين أو في الثانويات، فلا بد من الاعتراف أن الأستاذ الجامعي هو الحلقة الأهم في ذلك، فهو مصدر إلهام الأمة، ومنبت تفكيرها، ومفرزة استراتيجيتها وعلمها وتربيتها وتكوينها، ومرشد تنميتها، وموجه قاطرة سؤدها وازدهارها، فهو المربي والمعلم والباحث والمخترع وإذا كان كذلك فلا بد من إيلائه المكانة اللازمة في المجتمع، بما يكفل حفز هممه وتفتيق قرائحه وتنمية مداركه وتطوير ملكاته، بما يعود على هذه الأمة بالخير العميم ولا تتأتى هذه المكانة إلا بتثمين جهده ورد الاعتبار إليه عبر قانون أساسي يضمن حقوقه ويحدد واجباته بدقة، بل وقد يكفل حتى عودة الكفاءات العلمية التي هجرت الوطن لسبب أو لآخر. وإذا ما ثمن دور الأستاذ الجامعي فلا بد أن تثمن وسائل أدائه لعمله - وددت أن يكون معالي وزير

الشريعة وسد صفصاف الوسري) منذ زمن بعيد، ورغم التهام الدراسات الأولية لجزء معتبر من الميزانيات المخصصة لهذه المشاريع، إلا أنها بقيت ولحد الآن حبرا على ورق، رغم إلحاحاتنا وإلحاح المسؤولين المحليين على الوزير السابق للتجهيز على ضرورة إعادة بعث هذه المشاريع الثلاثة، إلا أن وعوده لازالت تنتظر التجسيد. وعليه، نجدد الدعوى إلى معالي السيد رئيس الحكومة وطاقمه المحترم...

(ولا سيما الوزير المعني لنش الغبار عن ملفات هذه المشاريع الثلاثة، التي يعلق عليها سكان الولاية الآمال الكبيرة.

كما تجدر الإشارة، وفي نفس سياق تنمية الشريط الحدودي إلى ضرورة الاستفادة القصوى من المشروع الدولي لك (FIDA) المسمى مشروع واد ملاق الممتد على طول الشريط الحدودي بين تونس والجزائر، من خلال بعث زراعات رعوية، وتشجيع الفلاحين المتاخمة أراضيهم للحواجز المائية المكتملة بكل من بلديات (الكويف وعين الزرقاء والمريج) بالقروض اللازمة والخبرة الفنية المطلوبة.

ثالثا، تتمين دور الهيئات المنتخبة: ويتم هذا التتمين عبر معطين اثنين هما:

أ) المعطى الأول: بخصوص إيجاد التناسق والتكامل بين الغرفتين التشريعيتين الأولى والثانية، عبر اضطلاع الحكومة بمهمتها الدستورية المتمثلة في استدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء لتسريح مشاريع القوانين المتعلقة.

ب) المعطى الثاني: بخصوص إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية المؤطرين لنشاط المنتخبين المحليين، بما يضمن ليونة أفضل ويمكن الهيئات المعنية من رقابة أنجع).

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد أحمد طرطار ونتأسف لمقاطعتك، وربما سندمج بعض التدخلات غير الكاملة في الجريدة الرسمية لمداولات مجلسنا أما الآن فأحيل الكلمة إلى السيدة أنيسة بن عامر.

المتسببين فيها هم المديرون والمستشارون التربويون غير أنني أحمل المسؤولية الوصاية التي لم تكلف نفسها عناء المتابعة والمراقبة لا سيما البعدية والتفتيش وفي اعتقادي أن هذه السلوكات والظواهر متفشية في أكثرية الولايات.

ثانيا، فيما يتعلق بالتنمية المحلية وتنمية الشريط الحدودي: لعل أهم عائق أمام التنمية المحلية الآن هو تفاقم مديونية البلديات، ولعل أكثرية التدخلات لأعضاء البرلمان بغرفتيه منذ جويلية 97 - بتعاقب ثلاث حكومات - قد ركزت جميعها على ضرورة إلغاء وتطهير هذه المديونية حتى تضطلع بلدياتنا بتنميتها ودورها المنشودين. كما أن العائق الثاني يتمثل في ضعف التحصيل الضريبي، باعتباره المورد الأهم لهذه البلديات غير أننا سجلنا، بكل أسف، أن قانون المالية لهذه السنة أي سنة 2000م وبدل إيجاد تحفيزات أفضل للمتعامل الاقتصادي قصد دفع ضرائبه والوفاء بواجب المواطنة راح يعمق ويضخم في عقوبة تأخير الدفع من 25% إلى 40%، بدلا من تخفيضها إلى 10% أو إلغائها - أي عقوبة التأخير - نهائيا بما يكفل إعادة جدولة هذه المتأخرات، وبالتالي تحصيلها وتوظيفها في سياق التنمية المحلية.

أما العائق الثالث فيتمثل في الفوضى التي تسود وتحكم سوق العقار مما يحرم بلدياتنا من موارد هذه السوق المعبرة، ويفتح المجال واسعا للسمسرة والمضاربة والمحسوبية، وربما حتى الرشوة وكان الأجدر بنا تنظيم هذه السوق على أسس واضحة وبعث بنك عقاري لرصد حركيتها ونشاطها.

أما بخصوص الشريط الحدودي فلقد كثر البكاء عليه، ومرد ذلك الفقر المدقع الذي يسري بين مداشر وقرى ومدن ولاياته، والتي منها ولايتي التي أنتمي إليها «تبسة»، غير أن التركيز على موضوع واحد قد يكون ذا نجاعة أفضل، ويتمثل في برمجة ثلاثة مشاريع لبناء سدود في هذه الولاية النائبة (هي سد عين الزرقاء، حوض

سياسة رشيدة وذكية في نفس الوقت يكمن في شرحها للمستفيدين منها وتفهمهم لها ثم تلاحمهم مع تلك السياسة ومشاركتهم فيها إذا أمكن ذلك لتجسيدها وتطبيقها، وفائدة هذا الأسلوب أنه إذا كانت نتائج هذه السياسة مرضية فالفضل في ذلك يرجع إلى الجميع وأما إذا كانت عكس ذلك فإن مسؤولية الفشل تعود كذلك على الجميع، مما يجنبنا فقدان الثقة في الدولة والمساس بمصداقيتها مع كل ما ينجر عن هذه الحالة. وتكفينا أحداث أكتوبر 1988م لاستخلاص الدروس. حقيقة، إن هذا العمل أي وضع أسلوب حكم رشيد يمكننا تحقيقه بأنفسنا ولأنفسنا. وفيما يخص أسلوب الحكم السياسي فقد حظي بقبول الأغلبية أي أغلبية المجتمع ويبدو أن هذا المسار لا رجعة فيه، شريطة أن يكون هذا المسار مرفوقا بإجراءات عديدة معظمها اجتماعية وبسيكولوجية، فبالنسبة لأسلوب الحكم الإداري والمؤسساتي - في إطار التقويم الهيكلي - لا زال عبارة عن هدف منشود ويصعب الوصول إليه لأنه كما تفضلتم - سيدي رئيس الحكومة - بالتعبير عنه، لازالت الذهنيات القديمة قائمة كالمحسوبية والرشوة وذهنية الريع إلى غير ذلك، مما أدى إلى رهن مسار تطوير البلاد، إلى حد أن كاد أن يرهن مستقبل الاقتصاد وحيوية المجتمع - طبعا - بمفهومها الواسع. إضافة إلى التباطؤ في ردود الفعل وديمومة العادات البالية والاعتراض لأي تجديد كان من طرف كثير من مسيري الإدارة العامة وخاصة الذين تربطهم علاقة مباشرة بالمواطن لأن التغيير يعتبر تضييع قسط كبير من السلطة. (l'administration a du mal à laisser échapper une partie importante de son pouvoir) وربما الأمر الذي يكاد يسهل المهمة هذه هو أن تبحث الهيئة التنفيذية عن ميكانيزمات ومنها الرقابة لكي تسمح بمشاركة المجتمع ولهذا الغرض فإن على السلطة التنفيذية أن تقوم بمجهود كبير معتبر في التبليغ والشرح وتكون في نفس الوقت دائمة الاستماع إلى أصداء المجتمع ونبضاته واستيعاب تفكيره، مما يسمح لأصحاب السلطة بالسير في

السيدة أنيسة بن عامر: شكرا سيدي الرئيس. سيدي وزميلي وأخي رئيس الحكومة، معالي الوزراء، زميلاتي زملائي، السادة الحضور السلام عليكم. إنني على عكس بعض الزملاء من المجلس الشعبي الوطني أو من مجلسنا أو من أطراف أخرى ومع كل احتراماتي لآرائهم، فأنا لست متأسفة عن عدم وجود أرقام على مستوى برنامج الحكومة الذي وضع بين أيدينا. لقد أصبحت هذه الأرقام التي عودتنا الحكومات المتتالية على تقديمها لنا تقلق أكثر مما تفيد لأنها تضعنا في متاهات في غالب الأحيان إلى حد أنها تنسينا ما هو مهم وأهم، مما يؤدي بنا إلى معركة الأرقام العقيمة والدخول في متاهات وصراعات، حيث نضيع طاقاتنا وهذا لا يخدم لا الوطن ولا المواطنين ولكن في نفس الوقت فمن الضرورة أن يحتوي برنامج الحكومة على بلورة انشغالات ومتطلبات جميع فئات المجتمع وتسطير أهم عناصر أعمال الحكومة لكي يستجيب برنامج الحكومة حقيقة لهذه الانشغالات طبعا في ظل احترام الأولويات والأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات التي هي في حوزة الحكومة ولهذا فعلى الهيئة التنفيذية أن تكون لها القدرة على ترجمة الميول وتجنيد الموارد الممكنة حتى لا أقول اللازمة، إضافة إلى تجنيد الطاقة اللازمة للتكيف المستمر والاستجابة الحسنة للأمل.

لقد أبرزتم سيدي رئيس الحكومة دور وأهمية أسلوب الحكم الجيد أو الراشد وهو ضروري في كل الأسباب التي ذكرتموها ولا داعي إلى ذكرها مرة أخرى، فالعام والخاص يدرك النتائج السلبية التي وصلنا إليها في غياب أسلوب الحكم الناجع. ولكن أسلوب الحكم لا يخص الهيئة التنفيذية وحدها بل ذلك يعني الجميع ولتحقيق ذلك ينبغي أن تكون آليات أسلوب الحكم واضحة وشفافة لغرض يبدو بسيطا وهو أنه لما تكون قواعد التنظيم والتسيير معروفة ومفهومة ومتفقا عليها يسهل حينئذ للجميع أن يأخذ على عاتقه ما يمكنه القيام به في إطار التقويم الوطني الشامل، والسر في كل



في البداية أعبّر عن تهانيّ الحارة للسيد رئيس الحكومة وكافة أعضاء الحكومة على الثقة الغالية التي منحها لهم فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومن خلاله الشعب الجزائري وإن مؤهلاتكم ستؤدي بدون شك إلى تحقيقها وحينئذ تكون التهنئة الحقيقية.

كما أنني أنحني بخشوع أمام ضحايا الإرهاب والواجب الوطني والشهداء وأعتز كل الاعتزاز بمواقفهم الشجاعة طيلة عشر سنوات من الصبر والسلوان كما أعتز بمواقف قوات الجمهورية بكامل أسلاكها وتنظيماتها وكذا المجاهدين والوطنيين أينما وجدوا الحافظين والحارسين وحدة التراث والشعب الجزائري رغم التحرشات والتحديات والاستفزازات الخطيرة لعدة سنوات. يتأكد هذا الإكبار والاعتزاز خاصة إزاء النتائج الباهرة المحققة في إطار الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي توجهها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بشجاعة جريئة.

أيها السادة، يتميز برنامج الحكومة في كل باب ومحور وموضوع بتعريف وجيز مرورا بتحليل الواقع الذي هو عليه سلبا أو إيجابا والانتهاج بتقديم السبل والوسائل والطرق الكفيلة لإيجاد الحل الملائم.

حتى وإن كان هذا البرنامج يكتسي طابع التعميم والشمولية فإنه يبدأ ويختتم بالتعبير عن العزم والإرادة الصادقة للحكومة لتدارك ما هو سلبي وتثبيت ما هو إيجابي مما ينبئ بإعداد برامج إنمائية وتشريعية وتنظيمية لإنجاز ذلك مستقبلا، وهذا في حقيقته يعد التزاما وتعهدا صريحا للشعب من طرف الحكومة قصد حل المشاكل وتذليل المعاناة والصعوبات، وما استرعى انتباهي هو اشتراط البرنامج مايلي:

(1) لا يمكن أن يكون إنجاز نتيجة عمل فريق حكومي لوحده.

(2) التأكيد على وجوب التفاف وتجنيد الجميع حوله، مؤسسات وهيئات وشعبا على غرار ما تم لتجسيد قانون الوئام المدني وفاء للتعهدات يومي 15 أفريل و16 سبتمبر 1999م.

الاتجاه السليم في الطريق السليم المنتظر من طرف المواطنين.

وعلى مستوى آخر هناك سؤال مطروح ويراود الكثير منا وهو ضرورة تعميق مفهوم دور الدولة وتحديد كما تدعو الضرورة إلى تحديد دور المؤسسات القائمة أيضا ودور كل آليات التعديل والتنظيم الاجتماعية والعمل الاجتماعي.

فمن الضروري اليوم أن تصرح الدولة بالقطاعات التي من مهمتها التكفل بها.

لقد تعبنا وعانينا الكثير من الفرق الكبير بين ما جاء في الخطابات والأفعال والتصريحات وبين العمل في الميدان وحتى إن كان غير ممكن الآن التعريف الدقيق بما يمكن للدولة تكليفها به لكن على الأقل يجب تسطير خطوط عريضة وتهيئة التوزيع المستقبلي العقلاني للأدوار والمهام على كل المستويات والغرض من ذلك هو - إذا سمح التعبير - أقل دولة لأحسن دولة

سيدي رئيس الحكومة، في الأخير، إن تقديم برنامجكم هنا على مستوى مجلس الأمة هو عبارة عن عرض كما تنص عليه المادة 80 من الدستور فإذا كانت تدخلات زملائنا نواب المجلس الشعبي الوطني تطالبكم بتوضيحات وإجابات عن تساؤلاتهم فعلى مستوانا أتمنى أن تؤخذ تدخلات 81 عضوا بعين الاعتبار عند تسطير مختلف مخططات العمل القطاعية وهذا لصالح الفعالية والفعالية فقط وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيدة أنيسة بن عامر والكلمة الآن للسيد بكير حني فليفضل.

**السيد بكير حني:** بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة رئيس الحكومة أحمد بن بيتور والطاقم الوزاري، زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر.

بالصبغة التي يريدها. مساهمة وسائل الإعلام في تربية المواطن وغرس الحس المدني والمساهمة في الجهود الوطني والانضمام إلى الصناديق المختلفة والحفاظ على المرافق العامة عوض اللجوء إلى العقوبات والزواج.

وهذا ما دام برنامج الحكومة ينص على فراغات مهولة في هذا المجال الفقرة 2 صفحة 26، و صفحة 105 في الفقرة الأولى.

الاقتصاد، طبقا لما ورد بالفقرة الأخيرة صفحة 54 وبكامل صفحة 77 وغيرها يجب:

- التحكم التام بالسلع والبضائع الواردة والصادرة لتمويل خزانة الدولة بالحدود البرية والموانئ والمطارات، لا المحاباة والتسيب المفرط ثم ترقبها لدى تجار التجزئة لتسليط العقوبات عليهم لعدم وجود الفواتير أو لرداءة في السلع ثم فتح المجال واسعا أمام الطفيليين في الأسواق و«الترابندو».

- تثمين العمل وإعطاء المثل الأعلى في النزاهة والصدق والوضوح من طرف المسيرين والمسؤولين إلى جانب إعداد النشء وتربية المواطن، كلها عوامل أساسية لتطوير وإنعاش الاقتصاد الوطني وبث الثقة والاستقرار الدائم لدى المتعاملين الاقتصاديين.

وما أفادتنا به جريدة «لومتان» عدد 2408 ليوم السبت 29 جانفي 2000م بآخر خانة صفحة 4 من تهريب كمية 80.000 طن من البنزين بالحدود المغربية في حين يصرح والي تلمسان بـ 800.000 طن لدليل صارخ على الوضعية الهشة للمراقبة والحرص والتحكم في الحدود.

التقسيم الإداري الإقليمي، هو مطلب شعبي غير أنه يجب أن يخضع لمقاييس ومعطيات موضوعية والتحري الكامل، بعيدا عن كل الدوافع الانتخابية والسياسوية والقبلية والعروشية، كما نرجو أن يكون منصفا بعيدا عن إغناء تجمع بلدي أو ولائي على حساب جاره. كما أنني أقترح استحداث فروع بلدية لدى كل بلدية عاجزة عن التكفل بمصاريقها

إن مصادقتنا على هذا البرنامج كبرلمان تضعنا في نفس الخط من المسؤولية مع الحكومة على التنفيذ والإنجاز وذلك بالأساليب التي يخولها لنا الدستور والقوانين المنظمة والمسيرة للبرلمان.

ومادام الأمر كذلك لا بد من المساهمة في إثراء هذا البرنامج بتقديم بعض الملاحظات منها:

لقد تحدث البرنامج عن الإسلام حديثا رائعا في الفقرة الأخيرة صفحة 38 وتثمينا لذلك أود:

1 - أن يوضع حد فاصل للشروحات الخطيرة التي تحدث بالمجتمع لدى كل إعلان عن هلال رمضان أو هلال شوال، فأين المشائخ والعلماء واللجان ومجالسنا العليا والتحكم في المساجد؟!

2 - محاربة بعض السلوكات المملية من طرف تنظيمات عالمية التي تقلل من قيمة الإسلام وتزرع الرهبانية المفرطة في نفوس الشباب ويأتي في مقدمة ذلك ما يسمى «بالخروج» وهذا تماشيا مع ما ورد بالفقرة الأولى صفحة 28 وبالفقرة الرابعة من صفحة 43.

3 - أود لو أثار البرنامج بصفتي 90-91 في مجال حقوق المرأة من ذكر ما خولها الإسلام الذي حررها ومجدها وكرمها وأرجع لها عزتها تماشيا مع ما ورد في صفحة 38.

4 - لاسترجاع تلك النصاعة والطهر للإسلام بودي أن تكتف وزارة الشؤون الدينية من تفعيل الإسلام بواسطة هياكلها الوطنية والمحلية وما تزخر به من إطارات كفؤة والشاعر العربي يقول:

ومن رعى غنما في أرض مسبعة

ونام عنها تولى رعيها الأسد.

لا أقصد أن يكون الشعب غنما وإنما المهم ما يوحيه المعنى لا اللفظ.

الإعلام، تثمينا لماورد في الفقرة الأخيرة صفحة 39 والأولى من صفحة 40 حول الإعلام بودي أن يتبوأ مكانة الريادة في تزويد المواطن بالمستجدات والحقائق الوطنية غلقا لباب التفتيش عنها والتقاطها من قنوات خارجية مع صبغها

منها مثلا دفع إتاوات الخط الهاتفي دون التمكن من استعماله. شكرا على حسن الاستماع، والسلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بكير حني، كان مقررا أن يتدخل السيد جيلالي مصباح لكنه سحب تدخله ولذلك أحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد شيخ فليتفضل.

**السيد أحمد شيخ:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية يشرفني أن أتقدم إلى السيد أحمد بن بيتور رئيس الحكومة وجميع طاقم حكومته، بأخلص عبارات التهاني بمناسبة حصولهم على ثقة فخامة رئيس الجمهورية ثم ثقة المجلس الشعبي الوطني، ونتمنى لهم كل التوفيق والنجاح في مهمتهم النبيلة والصعبة، ونؤكد لهم على استعدادنا للتعاون معهم في خدمة الوطن والشعب.

إن برنامج الحكومة المعروض علينا اليوم للمناقشة والمصادقة منبثق من البرنامج الرئاسي للسيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الذي سبق وأن زكاه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة في مناسبتين، وها أنتم اليوم تسعون إلى تكريسه على أرض الواقع من خلال برنامج عملكم الذي أراه امتدادا لبرنامجي الحكومتين السابقتين اللتين بفضلهما:

- تحقق التقويم الوطني،

- تحققت التوازنات الاقتصادية الكبرى،

ثم بناء المؤسسات الدستورية للدولة ومنها هذه المؤسسة التي نحن متواجدون فيها ونعتز بها، وما زاد اعتزازنا بها هو تداول زميلين من هذه الغرفة على رئاسة الحكومة السابقة والحالية.

وبهذه المناسبة نتقدم بالشكر أيضا إلى السيد أحمد أويحي والسيد إسماعيل حمداني على النتائج التي حققتها حكومتها رغم الظروف الصعبة.

وأعبائها وتزويد تلك الفروع بالإمكانات اللازمة. إنشغالات مختلفة: صندوق الجنوب، من الواجب إنصاف الولايات المعنية بما تضمنه القانون منذ سنة 1977م ونتمنى أن يساهم في إنعاش التنمية في الجنوب، في إطار الطاقة والمياه والطرق، ومد السكة الحديدية على غرار ما ينص عليه برنامج الحكومة صفحة 74 الفقرة 1 من بعث المشاريع الكبرى كمترو الجزائر، المطار، الطريق السريع شرق غرب.

- إتمام إنجاز طريق «متليلي - بريزينة».

- إنجاز مشروع صرف المياه سهل «وادي ميزاب» وإعادة تطهير مياهه المستعملة المقدرة بـ 400م<sup>3</sup>/ل/ث.

- إنشاء فرع جامعي بولاية غرداية تثمينا للمعهد الوطني للتجارة، الموجود بمتليلي الباقي هناك كاليتم يتن لوحده وذلك تجنباً للتسرب الجامعي خاصة البنات.

- توفير المياه في الصحراء بالتنقيب، عصنة وسائل السقي، تطهير المياه المستعملة.

- تشجيع الفلاحين بمنح الامتيازات، خاصة مربي الدواجن الذين يعيشون تحت ضغط صعوبات جمة لا تطاق.

في مجال السكن، إن البناء الذاتي المدعم خير أسلوب لصيانة أموال الدولة وترشيدها ومساهمة المواطن وتحميله المسؤولية في تخفيف الضغط الموجود بالقطاع وما أنجزته ولاية غرداية خلال السنوات الأخيرة في هذا الإطار يستحق التنويه والدراسة والتأسي.

- الحفاظ على الإطارات وحمايتها خاصة النزيهة منها والمبرهنة ميدانيا وبكل جلاء.

- وأخيرا، بودي أن نتجنب مد المساعدات وتوزيع الاستفادات المالية بمختلف أشكالها على المواطنين بإظهارهم على الشاشة وهذا لما فيه من التحرشات وبث الغيرة والنيل من كرامة المواطن، اللهم إلا الشهادات والاستحقاقات التي هي نتيجة مجهود واجتهاد المواطن، كما أرجو تحسين الخدمات العمومية في جميع المستويات والميادين

والعمل، وأنتج عقليات بعيدة عن الواقع الجزائري قتلت روح الإبداع والخلق والتجديد وبدأت هذه العقليات تؤثر في توجيه شبابنا الذي حاد عن خط نوفمبر، حيث ساعدته عوامل على تشجيع بروز ظاهرة العنف ومن هنا - سيدي رئيس الحكومة - يجب أن تكون انطلاقة جادة فاعلة لتطوير العنصر البشري نقول إحداث ثورة حقيقية لترسيخ ثقافة السلم لدى الطفل الجزائري من أجل إعادة الوجه المشرف لهذا الشعب الأبوي ودولته، بل يجب المساهمة الفعلية في رفع المستوى الفكري والتقني من أجل تغيير الذهنيات قصد جعلها تتماشى مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية المراد بلوغها، وخلق الشروط الموضوعية، النفسانية والإيديولوجية والسياسية للطفل وهذا يكون في إطار إصلاح المنظومة التربوية وإعداد رجل الغد: الإنسان النبيل ليكون النموذج الحقيقي.

ولبلوغ هذا المستوى لا بد من خلق أنماط جديدة تستوعب عملية التحول الكبرى المنتظرة. إن التأكيد على تعليم وتثقيف الطفل وتحويله إلى رجل صالح وإطار للمستقبل لا يقل شأنًا وضرورة من النهوض بتنمية شاملة. إن تطوير العنصر البشري سيكون انطلاقة لها أهداف نبيلة نحو تكوين الإنسان الجديد المقدر على الإبداع والابتكار والتسامح والتضامن مع أفراد مجتمعه العادل. - العمل على تحسين مستوى التعليم المدرسي ورفع الكفاءة التقنية.

- تدعيم وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي داخل الجامعات والمعاهد العلمية مع توفير شروط استمرار البحث للحد من هجرة الأدمغة.

- ربط المؤسسات ذات الطابع التربوي والتقني بالمؤسسات الاقتصادية والمرافق العامة عن طريق توظيف جزء من مداخلها وميزانيتها للاستثمار في ميدان البحث.

سيدي رئيس الحكومة، أستغل وجودكم معنا رفقة أعضاء حكومتكم لأطرح عليكم بعض الانشغالات الوطنية والمحلية.

سيدي رئيس الحكومة، إن الظروف الأمنية التي عرفتتها البلاد في السنوات العشر الماضية قد تحسنت بفضل النجاح الباهر الذي حققه مسعى فخامة رئيس الجمهورية بإصداره قانون الوئام المدني، ثم القرار الحكيم والشجاع بالعفو الشامل على عدد من أبناء الجزائر المغرر بهم والذين قرروا وضع السلاح والرجوع إلى جادة الصواب.

إن هذا النجاح لا ينسينا أبدا ضحايا الإرهاب الذين ننحني أمام أرواحهم بكل إجلال وخشوع، ولا مجهودات أفراد الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وكل الوطنيين المخلصين الذين لهم منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

سيدي رئيس الحكومة، يشهد التاريخ بالكثير من الإسهامات في العمل الحضاري الإنساني، وأن فكرة تطور العنصر البشري قد مرّ بأطوار تاريخية تركت بصماتها البارزة في مختلف أوجه النشاط، فالشعب الجزائري تعرض لعملية المسخ والتزييف التي اتخذ منها الاستعمار الفرنسي نظاما للسيطرة الكاملة والاستبداد ومحاولته الفاشلة للاستلاب والتدجين وطمس مقومات الشخصية الوطنية، أي شخصية الشعب المستمدة من بعدها الحضاري التاريخي والعقائدي خاصة عنصري الدين واللغة، حيث أدرك المستعمر أن طمس هذين العنصرين وتشجيع نشر البدع والخرافات واختلاف الطقوس لا تمت للدين بصلة وفتح الأبواب على مصراعها لحمالات التبشير والتمسيح.

إن الشعب الجزائري المتشبع بالمبادئ والقيم الإسلامية وإيمانه العميق بانتمائه الحضاري والتاريخي وبعدهما العربي الأمازيغي الإسلامي، يعرف كيف يتكيف ويتأقلم في تعامله مع جميع الشعوب والأمم، ورفضه السيطرة الاستعمارية وقلب الأوضاع بغرض إرادته في التحرر وتقرير المصير (الاستقلال السياسي والتخلص من التبعية الاقتصادية).

إن التخريب الاستعماري الفرنسي والتشويه الذي أحدث اختلالات عميقة أثر في أنماط التفكير



في أقرب الآجال للوقوف على حقيقة الأمر.  
3 - فيما يتعلق بالصحة فإن مستشفيات الولاية تعاني من نقص الأطباء المتخصصين وقد وعدتنا الوزارة طيلة السنتين الماضيتين بإرسال أطباء متخصصين.

4 - فيما يتعلق بميناء الصيد «ببني حواء»، نطلب من السيد الوزير المعني القيام بزيارته والاطلاع على المشاكل التي تصادف المشروع.

5 - فيما يتعلق بالنقل فنسجل هنا كذلك انشغالا يتعلق بميناء «تنس» وهو ميناء استراتيجي يعاني من قلة النشاط التجاري لأسباب غير معروفة.

هذا جزء فقط من الانشغالات نتمنى أن تجد الحل.

وأخيرا ومرة ثانية نتمنى لكم التوفيق في مهمتكم، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد أحمد شيخ وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المجيد عبيد فليفضل.

**السيد عبد المجيد عبيد:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الحاضرون السلام عليكم (أزول فلاون).

لقد عاش الشعب الجزائري منذ أوائل التسعينات مرحلة أكثر دموية وأكثر فقرا وتهميشا في تاريخها منذ الاستقلال وهذا بعد - بين قوسين - فتح نافذة الديمقراطية نتيجة لأحداث أكتوبر 1988م والتي أسفرت عن إصدار دستور 1989م الذي يقر التعددية والحريات، ولكن - للأسف - منذ ذلك الحين فإن السلطة استعملت كل الوسائل غير الديمقراطية لكي تضمن بقاءها في الحكم ومنها ما لاحظناه في هذه الفترة من تزوير في الانتخابات وذلك باستعمال - وللأسف - الإدارة كإحدى الوسائل الأساسية في هذه العملية إضافة إلى:  
- اللجوء إلى القوة والرعب.

أولا، الإنشغالات الوطنية: 1 - إن فئة كبيرة من هذا المجتمع التي ضحت بأعلى مالمديها في سبيل عزة الوطن وكرامته، تجد نفسها اليوم مضطرة لطلب تدخلكم من أجل رفع القيود المضروبة على قانون المجاهد والشهيد الذي صادق عليه البرلمان لحماية الجزائر ولم تصدر بعد المراسيم التطبيقية والتنفيذية، فإلى متى يبقى المجاهدون وذوو حقوق الشهداء ينتظرون؟

2 - إن عددا كبيرا من بلدياتنا يعاني من عجز في ميزانياتها، نتيجة الديون الكبيرة التي ورثتها عن المندوبيات التنفيذية لذلك نطلب مسح ديون هذه البلديات.

3 - إن قانوني البلدية والولاية أصبحا يعطلان السير العادي والحسن للمجالس المحلية المنتخبة لذلك نطلب منكم تعديلهما.

4 - إن التقسيم الإداري أصبح لا يخدم المجالس العاجزة والتي ليس لها مصادر لتمويل خزينتها فأصبحت تشكل عبئا على الدولة، وبالتالي من اللائق إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي.

ثانيا، الانشغالات المحلية: سيدي رئيس الحكومة،

1 - إن ولاية «الشلف» تعاني أزمة حادة في ميدان السكن نظرا لعدة ظروف منها الزلزال الذي ضرب المنطقة سنة 1980م.

إن هذا الزلزال يذكرنا اليوم بالزلزال الذي ضرب مؤخرا إخواننا في ولاية «عين تيموشنت» لذلك باسم سكان ولاية الشلف نتقدم لهم بتعازينا القلبية الخالصة لأن المثل الشعبي يقول «ما يحس بالجمرة غير المكوي بها» نتمنى من الحكومة التكفل بضحايا هذا الزلزال لكي لا تتراكم الأمور على مر السنين ويحدث لهم ما يحدث الآن في ولاية «الشلف»، من نقص في السكنات.

2 - كما تعاني أغلب بلديات ولاية «الشلف» من أزمة حادة في المياه سواء منها الصالحة للشرب أو مياه السقي، ولقد استبشرنا خيرا بإنشاء وزارة خاصة بالموارد المائية لذلك نلتمس من السيد الوزير الذي يشرف على هذا القطاع زيارة ولايتنا

ونلاحظ أيضا أن أكثر من 18% من أرباب العائلات يصنفون حاليا ضمن الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا علما بأنه حسب دراسة قامت بها (O.M.S). يجب توفير 40 ألف دينار جزائري لكل عائلة مكونة من 5 أفراد من أجل تلبية حاجياتها، علما بأن - وللأسف - ثلث الجزائريين على الأقل يتقاضون رواتب تقدر بـ 6 آلاف دينار أو أدنى منها.

هناك مؤشر آخر ويتمثل في كون 15 مليون جزائري أي حوالي 50% من المجتمع معرضون لظاهرة الفقر، كما توجد عدة مؤشرات أخرى تنذر بالخطر ومنها المتعلقة بالصحة والتعليم، وبدون أن أتطرق إليها نجد بأن كل المؤشرات - بصفة عامة - تعطي صورة عن الوضعية المؤسفة التي يعيشها الجزائريون.

إن كل مؤشرات التطور الإنساني تنذر بالخطر وتشهد تقهقرا كبيرا وهذا منذ نهاية الثمانينات إلا تلك المرتبطة بسرعة الغلاء «المافيا» وأمام هذه الوضعية فمن المفروض أن يستجيب البرنامج الحكومي إلى طموحات الشعب - على الأقل - لتقليص الوضعية والأزمة التي يتخبط فيها منذ عدة سنوات ولكن مع الأسف إن البرنامج المقدم إلينا للنقاش ماهو في الحقيقة إلا خطاب سياسي ومجموعة من النوايا بدل أن يكون مشروعا أو مخطط برنامج حكومة وذلك لعدة أسباب منها:

- غياب أهداف اقتصادية واجتماعية دقيقة.  
- غياب وعود زمنية.  
- إستحالة الرقابة من طرف ممثلي الشعب.  
- عدم إعطاء الأولوية للحرريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

- إرتكاز هذا البرنامج على الخوصصة والمساهمة الخارجية (ce qui est aléatoire, et donc les adjectifs sont aleatoires et c'est vrai ne peuvent pas être précisés). كل هذا في غياب الديمقراطية والاستقرار والسلم المدني. وبما أن هذا المشروع لم ينطلق من الحاجيات الأساسية للمجتمع ولم يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري بكل الأهمية اللازمة

- التدخل العسكري في الحقل السياسي.  
- رفض كل مبادرة سياسية سلمية - جملة وتفصيلا - تهدف إلى إيقاف النزيف الدموي واسترجاع السلم وتحقيق المصالحة الوطنية.  
وقد أدت هذه العوامل بالبلاد إلى كارثة نعيشها اليوم في عدة ميادين.

بعد تسريح العمال وغلق عدة مؤسسات والتسيير السيء لشؤون الدولة نلاحظ أمرا عجيبا غريبا وهو أننا بعد خروجنا من الاستعمار وفي سنة 1966م كانت نسبة البطالة 33% وها نحن بعد مرور أكثر من 30 سنة عوض أن نتقدم ونقضي عليها نوعا ما، نعود تقريبا إلى نفس النسبة وهي 33%!

إن هذا الاتهام ليس موجهها إليكم السيد رئيس الحكومة ولكنه موجه إلى بعض الأعضاء الذين ساهموا في هذه الوضعية، فما هي الحلول الملموسة التي تقترحونها؟ لأننا - مع الأسف - لم نر أي جواب في هذا البرنامج ماعدا الشبكة الاجتماعية والنشاطات ذات المنفعة العامة والبرامج المتعلقة بمناصب الشغل المؤقتة عن طريق المبادرة المحلية وبرامج عقود التشغيل وترقية القروض الصغيرة وفي الحقيقة أنه في الميدان لم تأت هذه المبادرة بنتائج رغم الأموال الباهظة المستعملة فمن اللازم أن نفكر في سياسة أخرى لخلق مناصب شغل دائمة عوض المناصب المؤقتة.

السيد رئيس الحكومة، إذا اطلعنا على مؤشرات أخرى ولو بسرعة نرى أن الوضعية ازدادت تقهقرا. ففيما يخص مستوى المعيشة نرى أن نفقات معدل الاستهلاك للجزائري الواحد قد انخفضت بقيمة حقيقية بأكثر من 6% من 1989 إلى 1997 وأظن أنه في سنة 2000 ربما سيقارب 10%.

هناك مؤشر آخر يبين أن سوء التغذية عند أطفالنا الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات انخفضت أيضا منذ 1992م (Nous avons une forme sévère de malnutrition qui a augmenté de 1,5% à 3% et la forme légère de 7% à 10%).

الحكومة إذا أرادت أن تنعش الثقافة أن تلتزم ببعض الأمور التي أراها ضرورية وأولها هي إحياء الدوريات مثل مجلة الثقافة، مجلة آمال، مجلة المسرح إلخ.. هذه روافد كانت قد أزهت الثقافة في الجزائر، فكل بلدان العالم لديها مجلات متخصصة تصدر عن وزارة الثقافة وعليه يجب أن يكون لاتحاد الكتاب الجزائريين دوريات ونشريات وأن يضطلع بنشر الكتب على غرار الاتحادات الأجنبية التي نراها كذلك، لأنه اليوم لا يعدو أن يكون جمعية بدون روح أو من الجمعيات التي لا تنشط كثيرا. وعليه أتمنى - السيد رئيس الحكومة - أن تولوا هذه القضية العناية الكافية.

المسألة الثانية هي إيجاد ميكانيزمات أخرى لطبع ونشر الكتاب، فقد أثبتت الخواص فشلهم في هذا المجال وهم لا يقومون إلا بنشر ما يربح، أما الرواية أو الديوان الشعري أو المجموعة القصصية فلا يولونها اهتماما إنما اهتمامهم الوحيد ينصب فيما يربح مثل حوليات الباكالوريا التي يشتريها الطلبة أو نشر الكتب التي يحتاجها التلميذ أو الطالب الجامعي أو الكتب الدينية التي يشتريها طالب المعرفة الدينية ولا ينشرون الإبداع الأدبي والثقافي ولذلك أتمنى سيدي أن تجدوا ميكانيزما آخر لتشجيع الطبع والنشر خاصة في الحقل الأدبي والإبداعي.

هناك مسألة أخرى تتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي، لقد أشار القانون الذي صادقت عليه غرفتنا منذ أشهر إلى إنشاء حظائر لحماية المتحف المفتوح خاصة النقوش الحجرية في المرتفعات أو الهضاب غير أن هذه الحظائر بقيت حبرا على ورق يعني بقيت على شكل قانون دون تجسيد فأتمنى أن تجسد. كذلك الأمر بالنسبة لبعض المعاهد المتخصصة كالمعهد الوطني للدراسات التاريخية ولما قبل التاريخ، فيجب أن تعاد الروح لهذه المعاهد وأن تنشط من جديد وأن تلعب دورها. هذه مسألة أردت أن أطرحها في مجال الثقافة وأن تكون لكم عونا في معالجة ما نراه - نوعا ما - غير مفصل في البرنامج.

وبالدقة فإنه ليس لدينا حل آخر سوى أن نرفض هذا النص شكلا ومضمونا. شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد المجيد عبيد والكلمة الآن للسيد جيدل بن الدين.

**السيد جيدل بن الدين:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور. سيكون تدخلتي قصيرا وذلك نظرا لأن السيد رئيس الحكومة قد حضر مداخلتي السابقة بمناسبة المصادقة على نص قانون المالية والميزانية، وكان تأكيدي على وجوب إصلاح المالية المحلية وعليه أتمنى أن تكون هذه المداخلة محل عناية منه.

بداية أحيي هذه الحكومة رئيسا ووزراء وأحيي السيد رئيس الجمهورية على توسيع هذه الحكومة لتشمل كل طاقات الجزائر، وأحيي الحكومات السابقة التي وقفت في زمن المحنة التي عاشها الوطن. وبمناسبة الزلزال الذي ضرب «عين تيموشنت» أتقدم بالمواساة وإعلان التضامن مع منكوبي وضحايا هذا الزلزال وفي نفس الوقت أعبر عن نفس المشاعر لسكان ولايتي «النعامة» و«البيض» في المحنة التي ألمت بهم بسبب عاصفة الثلوج وفقدانهم للكثير من الممتلكات.

أبدأ مداخلتي فيما يتعلق ببرنامج الحكومة من الثقافة، أقول إن التسامح وثقافة اللاعنف وبناء مجتمع السلم والوئام لا يتأتى ولا يزدهر إلا في ظل ثقافة إنسانية متفتحة. كنا قد رفعنا السلاح لسنوات ثم جاء وقت الوعي فعدنا إلى التصالح والوئام ولكن هذا التناحر والتنافر لا يمكن أن يحل إلا إذا كانت الدولة ساهرة على ميكانيزمات ثقافية دائمة، أقول دائمة وليست مناسباتية وأقول ثقافية وليست فلكلورية ومناسباتية مرتبطة بالطبل والزمير وإنما بالثقافة الحقيقية. وحتى أثري البرنامج الذي بين أيدينا أقول بأن على هذه

الأشغال إلى غيره، والمشكل المطروح هو ضرورة قيام المؤسسة المعنية بإنجاز الأشغال، علما أنه في مرحلة السبعينات قامت ورشات الأشغال المباشرة بإنجاز السكنات والمدارس، وقانون البلديات رقم 90-08 يسمح بذلك، إذن لماذا العرقلة؟ أنا لا أتكلم عن عرقلة السلطات المحلية ولكن العرقلة من الجانب الإجرائي، أتمنى أن تسهلوا المهمة للبلديات - سيدي رئيس الحكومة - حتى تتحمل مسؤولياتها في الإنجاز فكل من لديه ورشة تسيير مباشرة بإمكانه أن...

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة الآن للسيد عبد الرحمن بن الحاج جلول فليفضل.

**السيد عبد الرحمن بن الحاج جلول:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني في بادئ الأمر أن أقدم خالص التهاني للسادة الوزراء أعضاء الحكومة الجديدة وأتمنى لزميلي أحمد بن بيتور رئيس الحكومة كل النجاح وأن يوفقه الله في أداء المهام الثقيلة الملقاة على عاتقه وأن تنتقل الجزائر بفضل وبفضل الطاقم الذي يرافقه في هذه الألفية الجديدة إلى مرحلة أفضل تستعيد فيها دورها ومكانتها.

أما بعد، إن مختلف التحولات المتسارعة الهائلة التي أفرزتها التطورات المتتالية الحاصلة في الأنظمة العالمية، أكدت أن العالم اليوم غير عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية وبدرجة أدق غير العالم المعروف ما قبل سقوط جدار برلين وأزمة الخليج. إن العالم اليوم يعرف نوعا من الهيمنة لا مثيل لها فرضها الانتقال المذهل من مرحلة إنتاج المادة إلى إنتاج الفكرة، وأصبحت الأمم المتطورة تعتمد على تطوير نظام المعلوماتية وتحديث الأنظمة الإعلامية

أما المسألة الأخرى التي أتعرض لها فهي مسألة المنشآت القاعدية والأمر يتعلق بالطرقات البلدية والطرقات الولائية، وأعود هنا إلى هموم المواطن اليومية، سيدي رئيس الحكومة تعلم أن البلديات عاجزة، هناك 1100 بلدية عاجزة عن دفع أجور عمالها والبرامج الخاصة بالطرقات في السبعينات غير مجدية، وتكاد تصبح هاته الطرقات دروبا غير مسلوكة تعيق المواطن عن السير بسيارته. وكذلك الأمر بالنسبة للولايات بحيث أصبحت عاجزة عن ترميم هذه الطرقات لذا أطلب منكم أن تتكفلوا بهذه الطرقات لصيانتها وذلك ضمن البرامج القطاعية، لنصون مالدينا على الأقل.

أما المسألة الأخرى التي أطرحها فهي مسألة الغاز ولا أربطه بمنطقة «البيض» فحسب كما تعودنا، ولكن كمسألة استثمار، لقد استثمرت الدولة في نقل الطاقة الكهربائية أو ما يسمى بالكهرباء الريفية لأكثر من 20 سنة وحققت إنجازا رائعا. فلماذا لا نستثمر في مجال نقل الطاقة الغازية خاصة وأننا نخسر العشرات بل مئات المليارات في كل ولاية وفي كل سنة في نقلها عبر الطرقات؟ وفي كل سنة تنقل لنا التلفزة صورا عن معاناة المواطن في البحث عن الغاز وهو يحمل القارورات على ظهره! أقول في كل سنة تبث التلفزة ذلك عبر الأقمار الصناعية، هذه فضيحة في حق أول دولة منتجة للغاز في العالم!

لدي تدخل آخر يتعلق بمسألة البلديات التي هي بحاجة حقيقية إلى إصلاح مالي ولكن قبل ذلك لا بد من ضرورة إعطاء المسؤولية وأقول المسؤولية الكافية للبلدية ولمجلسها. أعطيك مثلا عن منطقة «البيض» وعن قريتي التي تسمى «إستيتن» لدينا (une regie communale) وهي ورشة تسيير مباشر وهي من أروع الورشات، فبماذا قامت هذه الورشة يا ترى؟ لقد غطت نصبا تذكاريا بالرخام - لعل بعضكم قد شاهده - وهو عمل كان من المفروض أن تنجزه أحسن مؤسسة إنجاز، إذن فهذه الورشة قادرة على الإنجاز ولديها تجربة كبيرة ويد عاملة قوية وعمالها دوما مجندون بدءا من مسير



وعاداته الأصيلة كلها عوامل أساسية جعلت كل مشروع تنموي لا يبلغ أهدافه ولعل أبرز ما يميز هذا البرنامج كونه جاء الأخير في الألفية الثانية التي عرفت بلادنا في نهايتها مأساة حقيقية وتدهورا واضحا في شتى المجالات، كانت أسبابها مختلفة، فمنها ما يعود إلى تبني سياسات فاشلة وغير مجدية وبعيدة كل البعد عن واقع التنمية في الجزائر ومنها ما يعود إلى سوء التسيير وتفشي الأمراض الإدارية كالرشوة والمحسوبية وتشجيع الرداءة وتهميش الكفاءات الحية للبلاد. إذن فمشروع برنامج الحكومة هذا يجب أن يوجه لتحريك القطاع الفلاحي، وإنشاء المرافق اللازمة للنهوض به، وتمويل القطاعات المنتجة والتفكير في إيجاد أنماط أخرى أكثر فعالية وأكثر إنتاجا، وإحداث نمو متوازن في مختلف القطاعات الحساسة وتوسيع رقعة الانتشار الاستراتيجي نحو الجنوب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المنتج وتفعيل دور التكنولوجيا والبحث العلمي في ميدان الزراعة والتصنيع، والتخفيف من عبء التبعية الغذائية بمساعدة الفلاحين الحقيقيين على الإنتاج والقضاء على اقتصاد «البازار» والاحتكار الاقتصادي. الفلاحة ونتساءل عن مستقبلها وعن الإمكانيات المخصصة لها وكيف أصبح العقار الفلاحي في يد المضاربين، بينما الفلاح الحقيقي مازال يتخبط في مشكل الديون وكيفية الحصول على البذور كما نتساءل على أي أساس توزع الاعتمادات المالية لدعم الفلاحة على الولايات وكيف نميز بين ولاية فلاحية وأخرى غير فلاحية. إن ولاية غليزان مثلا توجد بها أكبر نسبة من المخزون المائي الوطني وتقدر بـ 42% بسدودها الثلاثة وتنتشر بها مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة، فكيف إذن عرفت الفلاحة في هذه الولاية تراجعاً مذهلاً بدل أن تتحسن وتطور إمكانياتها؟ كما نتساءل كذلك هل سيبقى الفلاح البسيط «بأولاد يعيش» و«منداس» و«وادرهيو»، و«مازونة» و«يلل» صامدا أمام مشاكل الجفاف وشبكات أو قنوات الريّ القليلة أحيانا والمهملة أحيانا أخرى؟ وهل

والعناية بالحرية الفردية والجماعية وحماية حقوق الإنسان، وترقية البحث العلمي. إن هذا الانتقال رسم خريطة جديدة تتحكم فيها 20% من دول العالم في ثروات 80% من الدول، وتفرض عليها سياساتها في كافة المجالات. وانطلاقاً من هذه الحقائق يجب أن نعرف أن البرامج وحدها لا تكفي إذا لم تأخذ بعين الاعتبار ما يحدث في العالم الخارجي و تتكيف معه بدافع المصلحة المشتركة وكذلك إذا لم تتكيف مع الواقع الاجتماعي الداخلي في جميع أبعاده، هذا كما أن أي برنامج أو مشروع ما يحتاج إلى رجال أكفاء ومخلصين وأخصائيين لتطبيقه تطبيقاً صارماً في الميدان. إن الإنسان هو محور مختلف التغييرات والجزائر ليست بحاجة إلى البرامج بقدر ما هي بحاجة ماسة إلى من ينفذ هذه البرامج دون تحريف أو تغليب. إذن فالمشكلة المطروحة التي تجهض كل عملية تنمية مبرمجة لا توجد على مستوى برنامج الحكومة المطروح أمامنا للمناقشة فهو ثري ويتطرق إلى مختلف المحاور ويتجاوب مع التغييرات الحاصلة في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، والمشكل مطروح على مستوى الالتزام بهذا البرنامج وتطبيقه في الميدان من جهة، وترتيب الأولويات بشكل يضع كل محور في موضعه اللائق من جهة ثانية نحن نرى أن العناية بالجامعة والبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا الصناعية واستخدامها في مجالات الفلاحة والإعلام وفي تحويل المواد الأولية التي يزخر بها سطح وباطن أرض الجزائر هي كلها أولويات يجب أن يعطى لها كل الاهتمام والدعم المادي والبشري. إن الاعتماد على الأساليب القديمة والطريقة الكلاسيكية التي تسلكها الإدارة الجزائرية في تسيير شؤون الدولة المتعددة وتغييب دور الإطارات الشابة في تحمل مسؤولياتها وهشاشة المنظومة الاجتماعية وتراجع دور المدرسة الجزائرية والأسرة الجزائرية وإبعاد المواطن عن قيمه وثقافته

الكثيرة وتحقيق التنمية المحلية المطلوبة هذه الوضعية خلقت صعوبات كبيرة لممثلي الشعب وانعكست سلبا على مصداقيتهم وفي قدرتهم على تحمل المسؤولية، كما عجزت هذه البلديات حتى على دفع أعباء الكهرباء والغاز. أيعقل أن نتحدث عن ولاية دخلت القرن 21 وهي لا تتوفر على مركز جامعي ولا على مراكز ثقافية متطورة ولا على مكتبات ولا حتى على نزل نستقبل فيه ضيوفنا؟ كما لا يفوتني في ختام مداخلتني أن أتأسف على بعض التصرفات الفردية والتجاوزات وتفشي ظاهرة الرشوة والمحاباة التي تزيد الوضعية تعقيدا، خاصة وهي تحدث على مستوى منظمة المجاهدين لولاية غليزان من خلال أمينها الولائي المدعو ف.ق. وبتواطؤ مع أمين وطني ب.ش، في تصفية الحسابات خارج القانون وعلى حساب التاريخ ومصصلحة الوطن فيستفيد أي واحد كان ولو كان محسوبا على فرنسا من شهادة اعتراف وتلغى لأي واحد كان شهادة عضويته وهو الأمر الذي جرى بولاية غليزان وألغيت عشرات شهادات الاعتراف ولم يحترم في هذا الإلغاء أي إجراء قانوني والإجراءات المعمول بها قبل الإقدام على اتخاذ مثل هذا القرار الخطير.

أتمنى وأنا واثق في السيد وزير المجاهدين والسيد الأمين العام بالنيابة للمنظمة الوطنية للمجاهدين أن تتخذوا إجراءات صارمة ضد هذه الممارسات اللامسؤولة التي تعيق كل حركة تغيير ورقية وأن تعود فعلا للجزائر عزتها وكرامتها التي هي نابعة من عزة المجاهدين الحقيقيين وكرامتهم، الذين رغم كل شيء ما بدلوا تبديلا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

**السيد الرئيس:** نحن نتأسف ونشكر السيد عبد الرحمن بن الحاج جلول وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الجيلالي فنيبر فليتفضل.

**السيد الجيلالي فنيبر:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، سيدي

التسيير الإداري العشوائي للقطاع الفلاحي سيفهم هذا الفلاح شيئا عن التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في الفلاحة؟ إن واقع الفلاحة بالولاية باستثناء المبادرات الفردية التي تبعث التفاؤل يبقى مرا وعلينا أن نفكر وبسرعة في إيجاد كل الوسائل المتاحة من تقنيات حديثة ومتطورة ويد عاملة مختصة من شأنها أن تحقق حلم الجزائريين، وتحول هذه الأراضي المهجورة إلى ثروة حقيقية تحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتمتص اليد العاملة العاطلة وتقضي على التبعية الغذائية.

الصناعة، إن القرارات التعسفية ألحقت ضررا بالغاً بأكبر المصانع والمركبات الصناعية الموجودة بولاية «غليزان» التي تمر بمرحلة إفلاس حقيقي، في غياب اهتمام المصالح المركزية، فمركب الحليب ومشتقاته (OROLAIT) الذي كلف الدولة أموالا باهظة يسير بنسبة 20% من قدرته الإنتاجية، هذا المركب الفريد من نوعه على مستوى إفريقيا كلها بحجمه وتجهيزاته الحديثة والمتطورة يعرف عجزا حقيقيا بسبب المديونية الثقيلة المترتبة عن أعباء تسييره ونقص كبير في الإنتاج.

ونفس الشيء يقال عن مركب الحديد والصلب (I'O.N.C.C) الذي هو على باب الإفلاس التام. أما مركب اللوالب والصنابير (B.C.R) «بوادي رهيو» فقد فرضت عليه الجهات الوصية قرارا بالاختصاص في صنع اللوالب فقط رغم نداء العمال الراضين لهذا القرار وعلمنا أن هذه المركبات تتوفر على طاقات إنتاجية هائلة تستطيع من خلالها تلبية طلب السوق الوطنية بنسبة كبيرة من المواد وتوظيف عدد معتبر من اليد العاملة البسيطة المؤهلة، لكن في غياب سياسة اقتصادية مسؤولة عطلت هذه المصانع الضخمة.

إن التفكير بهذه الذهنية لن يمكننا من دخول اقتصاد السوق بهذه الكيفية.

مديونية البلديات، إن عدم الالتزام يشوبه ... (مشكل المديونية الضخمة للبلديات والموروثة عن المندوبيات التنفيذية السابقة أثر على تسيير شؤون هذه البلديات وتلبية طلبات المواطنين

وهناك مبادرة من طرف السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي ونحن نطلب من السلطات المعنية أن تهتم بهذا المطار وتفتحه لنا.

أما بالنسبة للغاز والخاص بالخط المار والذي يربط ثلاث ولايات الأغواط، البيض، والنعام، فإننا نجد أن هذا الخط يمر على هذه الولايات الثلاث لكن لا يمكنها الاستفادة منه، لذا فنحن نطلب منكم وأنتم تشاهدون أجواء العاصفة الثلجية التي اجتاحت المنطقة وبما أن البيض والنعام تابعتان للهضاب العليا التي تعرف ببرد قوي، فإذا قام هؤلاء الناس بتشغيل المحركات فإنهم يوقظون الجميع الذين لا يمكنهم إلا التفرج عليهم، أن تعطي حكومتكم أهمية لهذا الجانب ونتمنى لحكومتكم النجاح وكل النجاح وشكرا.

**السيد الرئيس:** أحيل الكلمة الآن إلى السيد عمار زواوي.

**السيد عمار زواوي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور.

أضم - بطبيعة الحال - صوتي إلى صوت زميلات والزملاء الذين سبقوني في الكلام لأقدم بدوري تهاني الحارة إلى السيد رئيس الحكومة والطواقم المرافق له على الثقة التي وضعها فيهم السيد رئيس الجمهورية من جهة وعلى الفوز بالمصادقة على برنامجهم بالمجلس الشعبي الوطني بأغلبية معبرة جدا.

من الصعب جدا سيدي الرئيس الإتيان بجديد بعد مداخلات الزميلات والزملاء الذين سبقوني، فأحاول تفادي التكرار ولذلك قلصت من مداخلتي وسأتناول نقطتين باختصار شديد.

أخذت العدالة قسطا وافرا في برنامج الحكومة ثم إن إصلاح العدالة في نظري خاضع أولا وقبل كل شيء إلى الإرادة السياسية وإن الإرادة السياسية

رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بهذه المناسبة السعيدة أقدم تهاني إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ونحن اليوم بصدد دراسة برنامج السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والبرنامج الذي بين أيدينا قد ساندناه في الحقيقة وزكينا وانتخبناه.

أما بالنسبة لبرنامج الحكومة هذا فهو برنامج كامل وشامل وواقعي وأنا معه بدون ملاحظة، أما أنا فأطلب من السيد رئيس الحكومة أن يبلغ تحياتي لفخامة السيد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، على النجاح الخاص بالوثام المدني.

لدي بعض الانشغالات المحلية، التي ستساعدنا فيها حكومتكم، وهي العناية بسد «بريزينة» الذي هو قيد الإنجاز منذ 11 سنة وسنصل إلى إتمامه، لكن بالنسبة لقنوات السقي وبالنسبة لحماية السد بالتشجير فإنه لحد الآن لم يتكلموا بعد عنهما، إننا والمواطنون نعلق على هذا السد أما لا كبيرة وقلت إنه شرع في إنجازه منذ 11 سنة، وترى اليوم الطفل الذي نشأ على رؤية إنجازه يطلب العمل فيه بعدما صار شابا، فنحن نطلب العناية بهذا السد.

كذلك نحن نملك طريق «تيارت - البيض» التي سوف تفك العزلة عن الولاياتين والتي بقي فيها شطر لم يهيا بعد في ناحية تيارت لمسافة 38 كلم، فنطلب إنجازها حتى تفك هذه العزلة فنحن نستعمل الطريق الواصلة بين البيض وتيارت والعاصمة.

بالنسبة لطريق «متليلي - بريزينة»، فهي تنجز منذ سنوات، هيئ منها الشطر التابع لولاية غرداية والشطر التابع لولاية البيض وتوقف إنجاز الباقي لمدة عامين ونحن نطلب تسجيلها والعناية بها.

أما بالنسبة لمطار البيض، فالبيض تبعد عن وهران ب 400 كلم وعلى بشار ب 500 كلم وعلى غرداية ب 600 كلم والجزائر ب 600 كلم فالمطار جاهز

الجهاز التنفيذي مسؤول أمام البرلمان، أما السلطة القضائية فمسؤولة أمام من؟ لا بد من معالجة هذه النقطة.

قلت سيدي الرئيس، إنه من ضمن الوسائل البشرية - إن جاز التعبير - الدفاع، جاء في البرنامج، في إطار حقوق الإنسان، حقوق الدفاع وإن حقوق الدفاع جاءت لرفع اللبس ولا يعد ذلك حق المحامي وإنما هو حق المواطن والمواطن يمارس هذا الحق عن طريق المحامي، وكيف نضمن حق الدفاع سيادة الرئيس بهيئة دفاع لم تحظ بتكوين في المستوى؟ وعلى سبيل المثال المحامي الجزائري يتربص تسعة أشهر أما المحامي المغربي أوالتونسي فيتربصان ثلاث سنوات!

وأنا لا أعتقد أننا أذكى من غيرنا وهذا الأمر سبب مشاكل في إطار التنفيذ - تنفيذ الاتفاقيات القضائية - حيث إنه يمكن للمحامي التونسي ممارسة المحاماة في الجزائر والمغربي كذلك، وليس الشأن كذلك بالنسبة للمحامي الجزائري في تونس أو في المغرب لأن كل بلد يطبق على الجزائري الشروط المعمول بها في إطار نظامه الخاص.

كذلك - سيادة الرئيس - أقول بأن هناك أطرافاً أخرى تتدخل في سير العدالة أثناء المحاكمات وهم الخبراء...

**السيد الرئيس:** نعتذر للسيد عمار زواوي وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد القورصو فليفضل مشكورا.

**السيد محمد القورصو:** شكرا سيدي الرئيس. تهاني الخالصة للسيد رئيس الحكومة وللطاقم المكون لهذه الحكومة الجديدة، تمنياتي أيضا لهم بالنجاح في مهامهم النبيلة والثقيلة في آن واحد مع ملاحظة انعدام العنصر النسوي في طاقم هذه الحكومة، هذا العنصر الذي كان حاضرا بالأمس في ميدان الشرف والذي تزخر به مخابر وجامعات الوطن، بل وحتى الخارجية منها الجامعات

خلافاً لعهود سابقة، أستخلصها من ثلاث نقاط. أولاً: التصريحات المتعددة والمتتالية لفخامة رئيس الجمهورية بخصوص العدالة.

ثانياً: إنشاء وتنصيب لجنة وطنية لإصلاح العدالة وتكوينها عدداً ونوعاً.

ثالثاً: تعيين - على رأس القطاع - رئيس حكومة سابق برتبة وزير دولة، وأسجل بارتياح وجود هذه الإرادة السياسية وإن هذه الإرادة السياسية وحدها لا تكفي - بطبيعة الحال - ولا بد من وسائل بشرية ومادية.

الكل يعرف أن القاضي هو حجر الزاوية في العدالة وقد كثر الكلام مؤخراً عن القضاء وأنا شخصياً لم أكن متشائماً بالدرجة التي كثر الكلام بها عن القضاء لأنه في الميدان هناك قضاة أكفاء وقضاة نزهاء وفي اعتقادي يمثلون الأغلبية، وإذا كثر الكلام عن القضاء وعن القاضي بطبيعة الحال لأنه في اعتقاد الجميع وأنا منهم أن آخر حصن ضد التعسف هو القاضي، وإذا أردنا عدالة في مستوى طموحات هذا الشعب فلا بد من الاهتمام بالقاضي أولاً وقبل كل شيء، كيف نهتم بالقاضي؟

أولاً بإعطائه - في نظري - قانوناً أساسياً يكفل له حصانة، يكفل له مناعة من الضغوطات بجميع أشكالها من جهة، ويكفل له كذلك أدنى احتياجاته المادية، وكم من محكمة - سيدي الرئيس - تلجأ إلى اقتباس الإنارة من البلدية وكم من محكمة شاهدناها - سيادة الرئيس - تلجأ لطلب الأوراق من المؤسسات!

قلت إنه لا بد أولاً وقبل كل شيء من قانون أساسي وبه نضمن استقلالية القضاء وإن هذه الاستقلالية لا بد أن توجد بينها وبين المسؤولية توازناً فلا يمكن أن نقول للقاضي إنك حر طليق إفعال ما شئت، لا، لا بد من تكريس مسؤولية القاضي فحتى في بلدان انتهجت مثلنا نهج فصل السلطات، الجدل عندها مفتوح وهناك مناقشات حول هذا الموضوع بالذات لأن البرلمان مسؤول ويراقب من طرف الناخب، من طرف المواطن، يعاقب - بين قوسين - من طرف الناخب إن لم يقم بواجباته،



مدلول الوثام معناه الحقيقي والشامل إلا إذا رافقته إجراءات اجتماعية اقتصادية سياسية ثقافية تعيد الاعتبار، تعيد الثقة، تعيد الأمل لأولئك الذين على أكتافهم قامت الجزائر.

هذا ولن يتحقق - بين علامتي التنصيص مثل ماهو وارد في النص - التجديد الوطني الذي ينشده فخامة رئيس الجمهورية والذي يشكل العمود الفقري لبرنامجها، إلا إذا أولت الحكومة عناية عملية متواصلة غير ظرفية للمحرومين وللمسحوقين الذين ساهموا بالأمس القريب في بناء الاقتصاد الوطني والذود عن البلاد.

إن المجتمع يرتقب بفارغ الصبر ما ستفرزه سياسة الحكومة الجديدة التي وضعت أصابعها مشكورة على العاهات التي لحقت بمجتمعنا، فالسؤال المطروح والذي ننقله إليكم سيدي رئيس الحكومة، كيف ستتعاملون مع ما اصطلح على تسميته بمافيا العقار؟ كيف ستتعاملون مع ما اصطلح على تسميته بمافيا الحاويات؟ وغيرهم ممن استخلفوا الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، فاستحوذوا باسم انفتاح السوق وباسم تحريرها من جميع القيود على قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني إلى درجة أنهم شكلوا «لوبيات» تتحكم في أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك والأدوية وذلك بعد أن تسببوا بالأمس القريب من خلال آليات أخرى في اصطناع ندرة المواد الاستراتيجية، آخرها كان ندرة السجائر في فترة ما ولا شك أن السيد الوزير مراد مدلسي له ما يقول في هذا الموضوع فليعذرني.

ما الفائدة إذن إذا كانت المواد الغذائية ومواد البناء والأدوية والأدوات المدرسية وغيرها متوفرة في السوق والمواطن عاجز عن اقتنائها؟

إستمعت هذا الصباح لتعليق بثته القناة الثالثة في منتهى الموضوعية تطرق فيه المذيع إلى إحلال اللباس المستخدم ما يعرف عندنا بلغة الدارجة «بالخردة» - اسمحو لي - محل اللباس الجديد الذي أصبح من الكماليات بالنسبة للفئات العريضة

الأجنبية خاصة في أوروبا والمشرق. لدي عدد من الملاحظات أولها ملاحظة لاتندرج ضمن برنامج الحكومة تخص بتسمية مزعجة لإحدى مؤسسات الدولة وأعني بها محافظة الجزائر الكبرى التي تترجم رسميا بـ (le Gouvernorat du Grand Alger) والتي يرمز لها بـ (G.G.A) لا أعتقد أن يكون تبني هذه التسمية المختصرة (G.G.A) والتي تترجم عند السياسيين والمؤرخين بـ (le Gouvernement Général d'Alger) ضربا من الحنين إلى الماضي الاستعماري الذي يرنو إليه البعض إلا أن الأمر هو كذلك فهو جرح عميق ومؤلم يدمي ذاكرتنا الوطنية، أملنا أن يعاد النظر في هذه التسمية بل وفي صياغتها الأجنبية حتى لا تبقى وصمة عار في تاريخنا الوطني الذي يتناول عليه من يرنو بصره أو حنينه إلى (les Josef, les François, les André... etc) وفي هذا السياق أحيي بصفتي أستاذنا في مادة التاريخ القرار الشجاع الذي اتخذه فخامة رئيس الحكومة في حق أبي الحركة الوطنية مصالي الحاج الذي يتوجب علينا دراسة شخصية من كافة جوانبها، الإيجابية والسلبية منها وذلك إنصافا للحق، إنصافا للتاريخ، إنصافا للوطن، أما بعد:

فسأقف وقفة قصيرة عند برنامج الحكومة مبتدئا بملاحظة عامة، مثلما هو منصوص عليه في الصفحة الحادية عشرة فإن برنامج الحكومة مستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي حظي بتأييد واسع من طرف الشعب الجزائري لا سيما من طرف أولئك الذين سحقتهم الأزمات الأمنية والاقتصادية، فإن على عاتق الحكومة أمانتان اثنتان أولاهما تجسيد هذا البرنامج ميدانيا، ثانيهما - وربما هذا هو الهدف الأساسي - إعادة اللحمة بين الشعب ومؤسسات الدولة ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التطبيق الفعلي والصارم للبرنامج المعروض علينا.

إن خروج الجزائر التدريجي من النفق الأمني والذي نتمنى أن يكون خروجا نهائيا دون عودة سيجعلها - أي الجزائر - أمام نفسها، فلن يكتسي

من صنع مصنع الإسمنت بمفتاح وهي من أحدث المواد وهي كذلك مقاومة للزلازل؟ ولماذا لا نستخدم أيضا المادة المعروفة بـ (le brique silico-calcaire) لا سيما وأن سعر هاتين المادتين من حيث تكلفة البناء أقل بـ 20% من السعر التقليدي ولدي ملف تقني فيما يتعلق بطرق البناء...

**السيد الرئيس:** أشكر السيد محمد القورصو وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد المجيد جبار فليفضل.

**السيد عبد المجيد جبار:** السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي.

هي دائما مناسبة مرتقبة تلك التي يلتقي فيها البرلمان بالحكومة، إنه التقاء السلطة التشريعية بغريمتها السلطة التنفيذية، ولكن مفهومها المتغير والمتطور نظرا لارتباطهما الوثيق بمتغيرات التوازن المؤسساتي الناتج عن طبيعة نظامنا الدستوري والسياسي، وفي هذا اللقاء، يكثر الاهتمام ويشد الانتباه لا لسبب سوى لأنه يعد فرصة لقياس مسارنا في طريق الديمقراطية والعصرنة، ولكن أيضا معيارا لفعالية حركية مؤسساتنا.

وعلى كل، نقول منذ البداية بأن هذا البرنامج يتميز بنوع من التفرد والخصوصية، أولا لاختلافه من جوانب عدة عن البرامج السابقة، ثانيا لأنه يأتي في ظروف معينة تعزز الجزائر فيها ربط عدتها للإنطلاق جديا في ترتيب أمور بيتها، وثالثا وأخيرا لأنه اعتبر «مخطط عمل» ارتوى في الحقيقة وبصفة مكثفة بمجموعة من الأفكار واقتدى واتبع منهجية مذهبية، وعليه ولما كانت عمليات الحكم والتسيير تتطلب أسسا فكرية، فلا يمكن إذن وفي ملامسة متفائلة سوى الانبساط لهذا المآل.

السيد رئيس الحكومة، عاب الكثير على برنامجكم المسح شبه الكامل للأرقام لأن ذلك يمنع المتابعة الدقيقة للأهداف المسطرة، لكن خلافا لهذا أظن أن برنامجكم جاء مثقلا بأكثر ما

من المجتمع، للعلم فقط فإن تجارة «الخردة» عرفت رواجاً واسعاً في بلادنا غداة الحرب العالمية الثانية فهل نحن سائرون بخطى حثيثة نحو الفقر نحو الجوع نحو المرض طبعاً لا!! غير أن هناك بعض المظاهر الخفية مثل عودة بعض الأمراض بقوة جراء سوء التغذية واللباس الرث التي خلدها بعض الصور التذكارية التي تعود إلى العهد البائد، فالجزائر في منعرج حاسم أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وأي خطأ في التقييم أو التطبيق ستكون له عواقب وخيمة على الأجيال الصاعدة وبالتالي على جزائر الغد القريب وجزائر المستقبل، بمعنى آخر لا ينبغي أن يستجيب برنامج الحكومة للظرفية السياسية الاقتصادية بل يتوجب عليه أن يكون بداية تخطيط لسياسة جديدة طويلة الأمد تقوم على الاستشراف وتكثيف مع محيطنا الجهوي والإقليمي والعالمي.

أما فيما يتعلق ببعض المجالات فسأتحدث عن المجال التضامني وبالضبط في باب الزلزال الذي ضرب «عين تيموشنت»، تبدو الأخبار التي تناقلتها وسائل الإعلام لا سيما منها السمعية البصرية بعيدة كل البعد عن الواقع، فالمدينة والسكان في حاجة إلى برنامج استعجالي شامل تكون بدايته بإيواء المصابين في العمارات الجاهزة الشاغرة، صحيح أن هذه الكارثة الطبيعية تثقل كاهل الدولة، لكن لماذا لا توجه الدولة نداء للمنظمات العالمية التي هي عضو فيها لمد يد العون والمساعدة لهذه المدينة المصابة، إنتهى عهد الطابوهات ومن حقنا - في نظري - أن نطلب العون والمساعدة ممن أسعفناهم بالأمس.

أما فيما يتعلق بقطاع البناء وبما أن الموضوع السالف الذكر - أي موضوع عين تيموشنت - يطرح مسألة إعادة تعمير هذه المدينة وفي سياق ما جاء به أحد الزملاء البارحة وهو يتحدث عن قطاع البناء التقليدي مقارنة بالقطاع الحديث أقول لماذا - وأجلب ربما انتباه السيد رئيس الحكومة وكذلك السيد وزير السكن - لا نستخدم مادتي «السيبوركس» ومادة السيبوركس موجودة ومستخدمة الآن، وهي

لذا سيدي رئيس الحكومة، لا زلنا نتساءل عن التصور الشامل لإصلاح حال الإدارة ودفعها لخدمة جمهور المنتفعين فقط.

وفي هذه النقطة دائماً، ترمي عملية الإصلاح الإداري إلى تعديل قانوني البلدية والولاية، وكذا نظام المالية المحلية والتنظيم الإداري الإقليمي. فإذا كانت الإرادة السياسية تتمثل حقيقة في الاعتراف باستقلالية حقيقية للجماعات المحلية تبعا للبرنامج، فما المقصود من الجملة الواردة في برنامجكم خاصة في الصفحة (33) والتي تؤكد «ضمان آليات ناجعة تحقق تنسيقاً أفضل في البرامج ذات الاهتمام الجهوي والتي تستلزم مشاركة فعلية للهيئات المنتخبة»؟ هل هذا يعني أن هناك تفكيراً في ترتيب إقليمي جديد من خلال استحداث آليات أو هيئات جديدة ترمي لاستجماع الموارد وتثمينها للقيام بالبرامج ذات البعد الجهوي؟ وسؤالنا هذا في الحقيقة عبارة عن انشغال يهم المدن الكبرى مثل مدينة وهران، المدينة التي تترصد وتنتظر الآليات الكفيلة للارتقاء إلى قطب اقتصادي واجتماعي في المنطقة لكن بمفهومه المعاصر.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية وهي الرقابة، في البداية، أهنتكم وأثني في ذات الوقت على هذا الاختيار الضروري والمذهبي. إلا أن النظرة للرقابة في البرنامج تحيل كلها إلى الإدارة ومن خلال فقط اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية وكأن الإدارة هي وحدها المقصودة بالرقابة وكأن الأداة القانونية هي وحدها التي تتحقق بمقتضاها الرقابة. فالرقابة يجب أولاً أن تشمل كل هيئات ومؤسسات الدولة بل ويجب أن تشمل كل النشاطات مهما كانت طبيعتها خاصة أم عامة أكثر من هذا، يجب أن يقتنع الكل بأن الوظيفة الرقابية تمارس باسم الدولة وباسم الوطن ولا خلاف بين عمرو وموسى في هذا الصدد، ثانياً، ما لا شك فيه أنه يجب استصدار نصوص قانونية جديدة أو تعديل بعضها، وفي هذا الصدد، نتمنى لو يعاد النظر مثلاً في قانون الصفقات العمومية في قانون

تحمله الأرقام والحسابات، فالتزاماتكم الفكرية وتعهداتكم الاقتصادية الشمولية وطأتها أكبر ووزنها لا يضاهيه وزن، ومن هذه الزاوية يظهر أن الأمر أكثر صعوبة، لهذا أتمنى لكم ومن الآن كثيراً من العزم والجهد للوفاء بالتزاماتكم ولتحقيق أهدافكم.

سيدي رئيس الحكومة، يقوم برنامجكم على أسس فكرية، خاصة في جزئه المتعلق «بأسلوب الحكم» والذي كثيراً ما استقطب الانتباه، لذا أود الوقوف بعض اللحظات عند مفهوم دولة القانون الذي عاينتموه من خلال محطات ثلاث ألا وهي: الإدارة، الرقابة والعدالة. ولكن أرى بأنه يجب إضافة محطة رابعة إذا أردنا البقاء أوفياء لثقافتنا ولنضال شعبنا وتطور مجتمعا، وهذه الفكرة أو المحطة هي المساواة التي اعتبرتها الغائبة الكبيرة عن هذا البرنامج.

فيما يتعلق بالإدارة يظهر بأن الاهتمام بالإدارة تركز أكثره على انحرافاتا وعيوبها، من بيروقراطية وتفشي الرشوة ومحسوبية وتعسف في استعمال السلطة.. إلخ من العيوب التقليدية التي نعرفها فيما يخص الإدارة لكنه لم يعتن بالأسباب العميقة والدفينة التي أدت فعلاً إلى هذه الانحرافات، وما يؤكد هذا، أن العديد من الحكومات وعدت بإصلاح الإدارة، إلا أنها لم تقم بها والأكيد في الأمر هو أن الإدارة واكبت جيداً تطور نظامنا السياسي، استطاعت بفعل التراكم استجلاب طاقات وكفاءات عالية، مما أهلها فيما بعد إلى تجاوز دورها التنفيذي والتطبيقي التقليدي، لتنقلب بعدها إلى هيئة تدبير وتوجيه بل وإلى هيئة حكم، أكثر من هذا وخلافاً لما هو منتشر، فإن النظرة المتمعنة تبين بأن الإدارة شاركت كثيراً في تكوين وتشكيل سلطة الدولة. لذا نراها تنفر حتى من التدابير الإصلاحية السطحية، فمليها لعدم تطبيق قرارات العدالة مثلاً لهو أحسن دليل على ذلك.

فعلاً، يعتبر تثمين فكرة الخدمة العمومية (le service public) حلاً سديداً، ولكنه يبقى غير كاف

قانون الأستاذ؟ بالإضافة إلى هذا وإذا كان سيادة رئيس الجمهورية قد وصف المدرسة بالمنكوبة، فليس نحن في الحقيقة بالبعيد عن هذا الوصف بالنسبة للجامعة. لهذا، الحذر كل الحذر من الاكتفاء فقط باتخاذ تدابير جزئية أو اتخاذ تدابير أكثرها مهرجانية موجهة للاستهلاك الإعلامي أو غيره. فالجامعة تحتاج إلى برنامج دقيق وإلى مخطط متكامل وإلا أضعنا المفاد.

فيما يخص وسائل الإعلام: أكتفي هنا بملاحظتين: الأولى تخص تفعيل مبدأ المساواة الذي ذكرناه فيما سبق خاصة بين الجرائد كبيرة كانت أم صغيرة حتى نتفادي، حسب ما جاء في الوثيقة نفسها، «استبدال الاحتكارات المقننة القديمة باحتكارات الأمر الواقع»، وأضيف سطوة المال والرأس مال. أما الملاحظة الثانية وبعدها بدأت تتأكد بوادر وضع ميثاق أخلاقيات المهنة، لا زلنا نتساءل عن ملاءمة استحداث أو إعادة تفعيل المجلس الأعلى للإعلام الذي يسهر على احترام أخلاقيات المهنة.

في النهاية، أكتفي بالقول بأنكم وحكومتم تستفيدون من امتيازين رغم العوائق التي ذكرتموها: الامتياز الأول وإن كان عرضيا يتمثل في ارتفاع سعر البترول والتحكم النسبي في التوازنات المالية، أما الامتياز الثاني فيتمثل في استفادتكم من نتائج سياسة الوثام المدني، وهذا مهم جدا، ولكن أيضا من إشاعات استراتيجية التقويم الوطني. لذا نطالبكم سيادة رئيس الحكومة أخذ مأخذ الجد القدرة الشرائية للمواطنين لأنها تعتبر معيارا ومقياسا لمدى نجاح مخطكم الاقتصادي. ولا أريد من وراء هذا استدراجكم، فمعرفتكم للموضوع لا محالة مؤكدة لذلك. مع الإشارة دائما، بأننا ورغم كل المشاكل ورغم اختلاف التصورات في حلها، فلن نفقد تفاؤنا ولن نتخلى على آمالنا.

شكرا لإصغائكم لنا وأعتذر عن طول هذا العرض).  
السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد جبار والكلمة للسيد بوعلام عمري.

الوظيف العمومي وكذا في قانون الأملاك العمومية. لكن رغم هذا، فلا شمولية الرقابة ولا كثرة التدابير القانونية قادرة على وضع حد للانحرافات، فأين هو العيب إذن يا ترى؟ ولم لا ينصاع الكل لقوانين الدولة؟ ولم مثلا وكننتيجة أصبح المواطن لا يحترم إشارات المرور في بلدنا؟ إنها في الحقيقة مجموعة من الأسئلة المربكة والمحيرة ويجب الاعتراف بأن الجزائر اليوم أصبحت عاجزة عن تحمل السرقة المكثفة وغير قادرة على امتصاص الأخطاء التي عصفت بالمال العام. وهذا كله، يستخلص بأن ترقية الرقابة بصفة ذكية أصبح اختيارا مبدئيا وحتميا، وهذا لا يعني إطلاقا أن الأمر يتطلب إنشاء آليات جديدة أو هيئات رقابية إضافية، فكثرة آليات الرقابة تقتل الرقابة، لهذا أعتقد بأنه يجب إعادة التفكير جديا في هذا الموضوع حتى تنقلب الرقابة من أداة ردع وقهر إلى أداة وقاية، ومن هذا كله نفهم أيضا بأن الرقابة تحافظ على تثبيت فكرة المساواة.

أقول كلمة واحدة فيما يتعلق بالعدالة إن وجود إرادة سياسية لإصلاح هذا القطاع يعتبر ضمانا قوية وفرصة لا تعوض، وإن العاكفين حاليا على تكريس هذه الإرادة السياسية يوجدون في الحقيقة في مهمة فوق العادة. لهذا لا نشك إطلاقا بأنهم سيسهرون جاهدين على تحقيق الأهداف الموكولة لهم على ضوء توصيات اللجنة الوطنية...

(لإصلاح العدالة التي نصبها منذ أشهر رئيس الجمهورية والتي هي بصدد وضع اللمسات الأخيرة لعملها.

بعد هذا، أود أيضا إبداء بعض الملاحظات المتفرقة بسرعة.

فيما يخص الجامعة: وأكد أقول مرة أخرى الجامعة، نظرا للعديد من ملاحظتنا في هذا الموضوع ومن هذا المنبر بالذات. في الحقيقة لا زلنا ننظر إلى ما وصل إليه تطبيق هذا القانون التوجيهي الذي صادقنا عليه هاهنا، كما لا زلنا ننتظر نسبة تطبيق القانون الخاص بالبحث العلمي. إلى جانب هذا، إلى أين وصل التفكير فيما يخص



ميدان آخر مخصص للحكومة، فعندما يكون اعتداء للسلطة التشريعية على ميدان الحكومة، المجلس الدستوري يراقب السلطات التشريعية وعندما يكون العكس (quand le pouvoir exécutif empiète sur le pouvoir législatif il y'a le Conseil d'Etat). إذن هذه ليست من مهمات السيد رئيس الحكومة، ولكن في الوقت الذي نتكلم في هذا البرنامج عن مبدأ الفصل بين السلطات نرى في الواقع - طبعاً - العكس والدليل الأكد والواضح هو المرسوم الرئاسي الأخير الذي يتعلق بالعفو الشامل.

إن الدستور في المادة 222 حدد ميدان السلطة التشريعية وهذه الأخيرة تشرع في المواد المحددة لها، لكن فيما يتعلق بالمرسوم الذي نتكلم عنه نرى أن السلطة التنفيذية قد تدخلت في ميدان السلطة التشريعية، لأن العفو الشامل هو من صلاحيات السلطة التشريعية وليس من صلاحيات السلطة التنفيذية لأننا لو كنا في بلاد القانون، فإنه بموجب رفع طعن إداري أمام مجلس الدولة فإن هذا المرسوم سيلغى، لكن مع الأسف نحن حيث نحن، إذن أقول إن طريقة تداخل سلطة في أخرى ليس بشيء جديد ونلاحظه في الميدان، حتى ما نسميه بالسلطة الرابعة - أي التلفزة - فقد أصبحت اليوم مؤسسة عمومية مخصصة لمصلحة السلطة وهذا غريب وغريب جداً!

أما فيما يخص نوعية الخطاب السياسي الحالي فإننا نلاحظ أن كل الذين لا ينتمون إلى مشروع السلطة أو رأي السلطة يعتبرون كأنهم أعداء للبلاد، إن مثل هذا التحليل يذكرنا بالسياسة الماضية الخاصة بالحزب الواحد، إذن بدون احترام الرأي الآخر وبدون احترام التعددية وتكريسها ميدانيا وثقافة التداول على السلطة فإننا لا نزال كما كنا في الماضي وهذا البرنامج وهذا الكلام الذي يقال لن يبقى إلا مجرد كلام.

وأخيراً أتكلم بجملة واحدة فقط عن الإدارة التي أصبحت جهازاً في يد السلطة السياسية (c'est la manipulation du pouvoir politique sur l'administration) وهذا لاحظناه في 23 أكتوبر 1997م

السيد بوعلام عمري: شكراً سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة السادة الوزراء، زملائي.

كما يلاحظ إن هذا البرنامج ليس برنامج رئيس الحكومة إنما هو برنامج رئيس الدولة، وهذا يعتبر سابقة فريدة من نوعها في الحياة السياسية وثقافة الحكم في بلادنا، وهذه المعاملة ليست بريئة إنما لها خلفيات سياسية في أسلوب الحكم وتدرجياً تنتقل مما نسميه بالنظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، لا أقصد (le régime présidentiel) لكن (le régime présidentieliste) فمثل هذا النظام الذي يسود في البلدان المتخلفة ديمقراطياً مثل إفريقيا السوداء والأنظمة السائدة في أمريكا اللاتينية، إذن هذه تأشيرات النوايا لتغيير - تدرجياً - كيفية الحكم الذي نلاحظه في الميدان.

أولاً: إن رئيس الدولة صرح بأن كل وزير مسؤول أمامه وهذه سابقة جديدة، كذلك في الميدان قد تابعنا عبر شاشة التلفزة في الأيام الماضية بعض الوزراء يتكلمون إلى الشعب ويختمون خطابهم بهذه العبارة، أفتح قوسين «تلك هي الكلمة التي أراد السيد رئيس الدولة أن نقولها»، يعني أن هذه التأشيرات تفيد أن هذا الطاقم الحكومي الذي يمكننا أن نسميه بطريقة أخرى (d'un cocktail éradico-Islamo-conservateur) أصبح في وضعية التضامن والتكافل الخيالي، لكن هذا الأمر يدخل ضمن خطة النضال من أجل البقاء في السلطة باستعمال كل الوسائل واستعملنا وسيلة الدخول في السلطة وليست وسيلة التداول على السلطة، فهذه ملاحظة أولى.

ثانياً: سيدي رئيس الحكومة من بين المهام التي وضعتها في خدمتكم التي تتعلق بالفصل بين السلطات وأنا أقول لكم السيد رئيس الحكومة وبكل احترام إن هذا ليس من اختصاصكم، فليس من اختصاص رئيس الحكومة أو الحكومة أن تتكفل بهذه النقطة المتعلقة بالفصل بين السلطات لأن الفصل بين السلطات مكرس دستورياً (il y a un domaine réservé à la loi, c'est l'article 122 de la constitution) وهناك

الذين ضلوا الطريق بالعودة إلى جادة صوابهم واندماجهم مرة أخرى في المجتمع، وعليه يجب على الدولة الجزائرية ألا تتسامح مع أي شخص في ممارسة العنف بعد أن انتهت مهلة تطبيق قانون الوئام المدني مبرزا أن هذا القانون قد ساهم بصورة فعالة في تحسين الأمن والاستقرار في البلاد مما يسمح بانطلاق عملية إنعاش الاقتصاد الوطني، وبهذا أقول عن الجانب الاقتصادي، إنه عانى ولا يزال يعاني إلى يومنا هذا رغم كل التجارب التي أجريت عليه من الهيكلة إلى الخوصصة، وهنا أقترح السيد رئيس الحكومة، ألا تكون الخوصصة للقطاعات الاستراتيجية كقطاع الصحة والكهرباء والمحروقات نظرا لما يترتب عنها من طرد أعداد إضافية من العمال علاوة على الطابع الاستعجالي للخدمات وأهميته بالنسبة للمواطنين.

قضية إنعاش الاستثمار - حسب رأيي دائما - إن هذا التحدي لا يمكن رفعه إلا بالقضاء على الحواجز البيروقراطية وتجديد الموارد المالية وحل مشكل العقار وإصلاح الجهاز المصرفي.

قطاع العدالة، السيد رئيس الحكومة حسب رأيي فإن إصلاح هذا القطاع يعتبر أولوية الأولويات والاعتناء برجال القضاء و حمايتهم من كل أنواع الضغوطات التي يتعرضون لها أثناء أداء مهامهم، وإعطائهم كل الوسائل المادية اللازمة لأداء مهامهم في أحسن الظروف وتعميق استقلالية القضاء ميدانيا.

السيد رئيس الحكومة، إسمح لي أن أطرح هذه الظاهرة التي يعاني منها رجال القضاء، في يوم ما التقيت بقاضٍ وتحدثت معه حول قطاع العدالة، قال لي لم أقل لك شيئا ماعدا هذه الظاهرة يقول بصفتي قاضيا أحكم على المجرمين وأدخلهم السجن في النهار، لكن في الليل أنام معهم في السجن والسبب لأنه ليس لي سكن، هذا هو السبب الذي جعلني أحكم على المجرمين في النهار وأنام معهم في السجن، لذا أقترح ضرورة التكفل بهذه القضايا لكي يتفرغ القاضي لمهامه الحقيقية.

ويوجد في الطاقم الحكومي الحالي من ساهم وندد بذلك ثم وجدوا أنفسهم مع بعضهم البعض وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوعلام عمري والكلمة للسيد بلقاسم بن حصير.

**السيد بلقاسم بن حصير:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، نحن اليوم نناقش برنامج الحكومة وبهذه المناسبة وقبل أن أشارك في إثراء هذا البرنامج، بودي أن أندد وبشدة بالعمليات الإجرامية الوحشية للمجموعات الإرهابية اليائسة التي تستهدف مواطنين أبرياء في أماكن مختلفة باغتيالات جبانة، كما أترحم على أرواح ضحايا الزلزال الذي ضرب مؤخرا ولاية عين تيموشنت.

أما فيما يتعلق بتشكيل الحكومة بودي كذلك أن أهنئ السيد أحمد بن بيتور على تعيينه رئيسا للحكومة متمنيا له كل التوفيق في أداء هذه المهمة الوطنية النبيلة.

وكمناضل في التجمع الوطني الديمقراطي، مرتاح للمكانة التي نالها التجمع الوطني الديمقراطي ضمن التشكيلة الحكومية، مكانة تدل وبدون أية أنانية على موقع الحزب في الساحة السياسية الوطنية.

كما أتقدم بالشكر الخالص للأخوات والإخوة إطارات التجمع الوطني الذين سهروا بكل تفران في خدمة البلاد ضمن الحكومة السابقة وفي وقت كانت تتميز بمصاعب عديدة.

وبهذا سيدي الرئيس، إسمح لي أن أعطي رأيي في برنامج الحكومة، وأبديه في قضية المصالحة الوطنية.

إن المصالحة الوطنية قد أصبحت خيارا لارجعة فيه وهذا بعد أن زكاهما الشعب بكل قوة وبدون تردد في استفتاء 16 سبتمبر، وبما أن قانون الوئام المدني حقق نتائج باهرة في مجال حقن الدماء بين الجزائريين من خلال السماح لأولئك الأشخاص

السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، المجاهدون وذوو الحقوق - في الصفحة 108 من برنامج الحكومة - يشكل السند المعنوي والمادي للمجاهدين وذوي الحقوق ديناً على الأمة وواجباً على الدولة بالنظر إلى التضحيات التي قدموها من أجل تحرير البلاد والدور الذي أدوه في ترسيخ المبادئ والقيم المثالية لثورة نوفمبر المجيدة، شيء جميل للغاية ما ذكر في هذا البرنامج لكن مع الأسف واسمح لي السيد رئيس الحكومة لأن البرلمان بغرفتيه صادق على قانون المجاهد والشهيد لكن إلى يومنا هذا لم ير النور ولم يخرج هذا القانون إلى الوجود، والسؤال يبقى مطروحاً.

القطاع الفلاحي: باختصار إن السياسة القطاعية كانت وما تزال تسطر دون إجراء أي تشاور جدي مع المنتجين أنفسهم، وإن الاكتفاء الذاتي في ميدان البذور من اختصاص كل من هب ودب ممن يستورد البذور وإن هؤلاء المستوردين لا علاقة لهم بالمهنة، وعلى هذا أقترح السيد رئيس الحكومة في حالة استيراد البذور سواء القمح اللين أو القمح الصلب أو الحبوب الجافة...

(أن تكون بمشاركة كل من معهد التنمية الزراعية، الفلاحين، وأن تكون كذلك خريطة الإنتاج خريطة مشتركة، كما أقترح إعادة الاعتبار للديوان الوطني للحبوب الذي يكسب تجربة رائدة في ميدان الحبوب. وأخيراً السيد رئيس الحكومة، أقترح عليكم النظر في قضية اللجنة المتساوية الأعضاء وهذا للفصل في القوانين المعلقة، ومن بينها قانون الإشهار والقانون الأساسي للقضاء والقانون الأساسي للنائب وشكراً).

**السيد الرئيس:** أشكر السيد بلقاسم بن حصير وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بن معلم فليتفضل مشكوراً.

**السيد حسين بن معلم:** السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، إخواني، وأخواتي أعضاء مجلس الأمة.

ميدان قطاع الصحة والحماية الاجتماعية: إن هذا القطاع معدوماً تماماً بولاية باتنة، لأن القطاع الصحي بالولاية لم يتوفر فيه كل ما يحتاجه المريض وبالأخص الأطباء المختصين وكذلك الإمكانيات الضرورية، هذا على مستوى الولاية أما بالنسبة للدوائر فالمستشفيات غير موجودة وإن وجدت فلا حياة لمن تنادي وأغلبية الدوائر التي تبعد عن مقر الولاية ليس لها مستشفى وأذكر على سبيل المثال دائرة عين جاسر وأولاد سلام.

لذا أؤكد على ضرورة التكفل بهذه الولاية في هذا الموضوع وتوفير كل الأطر اللازمة لتدعيمها وتعزيزها خدمة للمواطن ووجوب محاربة المحسوبية والبيروقراطية والتهميش والإقصاء، مع منح الأولوية لفئات الشباب من خلال توفير مناصب شغل لهم والتكفل بهم بتربيتهم ورعايتهم وتوفير كل الظروف المواتية لهم من أجل تحصينهم من الآفات الاجتماعية الخطيرة.

الضمان الاجتماعي: إن الضمان الاجتماعي، لا يزال يطرح بحدة رغم الجهود الرامية لتحسينه إلا أن قضايا ضيق المقرات وانعدامها في مناطق الوطن وتأخر تشغيل مراكز الحسابات والتعقيديات المطروحة فيما يخص طريقة تحصيل التعويضات تثقل كاهل المواطن المريض.

إن عملية تحصيل التعويضات التي وصفت بالعقوبة الإدارية لأنها تتضمن تقديم عدة أشياء كورقة العلاج وتسعيرة الدواء وكيفية استعماله، ويحدث هذا في الوقت الذي أصبح من المحتوم على المواطن اللجوء إلى التعويضات لسد بعض الاحتياجات أو إعادة التداوي بها ثانية إلا أن المؤمن كثيراً ما يصطدم برفض تعويضه دون طرح المبررات المقنعة ليدخل بذلك في دوامة بين الطبيب المعالج والطبيب المراقب الذي يفرض عليه الطعن الذي يلزمه بصرف مبلغ 400 دج دون تلقي أي نتائج إيجابية، خاصة وأن لجنة العجز المخول لها دراسة طعون ملفات الشق الطبي لم تتشكل بعد رغم مرور سنوات عدة، وذلك بسبب انتهاج سياسة التماطل والهروب إلى الأمام.

تغطي جباية المحروقات 60% من مداخيل الخزينة.  
- تحسين هيكلية التصدير إذ لا يكفي أن نشكو من أننا بلد يصدر المحروقات فقط بل ينبغي أن نتخذ في أقرب الآجال الإجراءات العملية لتنويع صادراتنا وتشجيع المصدرين.

يجب اتخاذ إجراءات عملية وشجاعة لإنقاذ القطاع الفلاحي من الفوضى والإهمال وسوء الاستغلال، فلا يخفى على أحد مدى الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في توفير مناصب الشغل وتحقيق نسبة معقولة للأمن الغذائي.

- إعطاء أهمية قصوى للموارد المائية باعتبارها عنصر الحياة ومن التحديات الكبرى لهذا القرن.

- إيجاد حلول عملية لأزمة السكن التي تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي وذلك بالمحافظة والتسيير الحسن للبنىات الموجودة وإعادة تنظيم قطاع السكن والاعتناء بالعمران لأن البنىات تعبر قبل كل شيء عن حضارة أمة.

- الاستدراك السريع للتأخير الذي يلاحظ على مستوى بعض القطاعات الحساسة والاستراتيجية مثل الاتصالات، الإعلام الآلي، المنشآت القاعدية الكبرى مثل الطرق السريعة، المطارات والسكك الحديدية.

- الاهتمام أكثر بقطاع الصحة الحيوي والاستراتيجي الذي يتخبط في مشاكل كثيرة وخطيرة.

- الاستغلال الأمثل للثروة السياحية المتمثلة في الطبيعة وخصوصا في الجنوب، فبالإضافة إلى العلاقات الإنسانية التي يوفرها الاتصال مع الشعوب والثقافات الأجنبية والتعريف بوطننا وثقافتنا الثرية والمتنوعة، فإن السياحة تعد موردا اقتصاديا هاما.

فيما يخص التنظيم الإداري، يجب إعادة النظر في التنظيم الإداري وتحديث القوانين لتحقيق الفعالية بالتركيز على المستوى المحلي خصوصا البلدية، الدائرة والولاية بهدف الوصول إلى لامركزية أنجع والتحديد الأوضح للمسؤوليات يجب كذلك توفير إطارات إدارية وتقنية كفؤة ودائمة على

إطلع وتتبع كل المواطنين برنامج السيد رئيس الجمهورية واقتنعت الأغلبية بما ورد فيه من توجيهات وأفكار جريئة تستهدف إعادة السلم والوثام المدني وجمع شمل الجزائريين والشروع فوراً في مواجهة التحديات التي تنتظر الجميع، مسؤولين ومواطنين في كل المواقع.

بعد الاطلاع على برنامج السيد رئيس الحكومة الذي استلهمه من توجيهات السيد رئيس الجمهورية، فإنه يعتبر مجهودا يستحق التقدير من ناحية الإلمام بكثير من المشاكل التي تواجه البلاد وما تنتظره من حلول، لا بد من إبداء التنويه بهذا العمل الذي تم إنجازه في وقت قصير.

وبهدف إثراء هذا البرنامج وتقديم مقترحات، فإننا نلفت الانتباه إلى مجموعة من المسائل التي نرجو أن تكون مفيدة للتدقيق والتوضيح فيما يتعلق بالأولويات والقطاعات والآجال.

هناك ملاحظة أولية، لكي يكون هذا البرنامج أكثر إيجابية، كان من المستحسن أن يتضمن قائمة من الأعمال ذات أولوية في القطاعات الحساسة مع أرقام ووزنات مدققة، وذلك لأن هذا البرنامج تطبيق عملي لبرنامج السيد رئيس الجمهورية.

فيما يخص الأولويات، نخص بالذكر:

- في الميدان الاقتصادي والاجتماعي: الرفع بطريقة مستعجلة ومدروسة بعناية للعوائق التي تعرقل الاستثمار المنتج الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الوطني وخاصة بتوفير مناصب الشغل.

- إعادة تنظيم القطاعات المكلفة بالمالية في أقرب الآجال نظرا لأهميتها الحيوية، ونشير في هذا الصدد للنقاط التالية:

- الاستثمار الأنجع لموارد المحروقات.

- الانخفاض الكبير للعملة الوطنية التي أدت إلى انخفاض هائل في مستوى معيشة المواطنين وحقق بالتالي توفيراً مالياً مهماً لحركة الاقتصاد الوطني.

- الإصلاح الفوري لقطاع البنوك.

- الإصلاح الجذري للضرائب والجباية وخاصة الهياكل المكلفة باستخلاصها، فمن غير المقبول أن



فيما يخص الأمن، فقد بدأت بوادره المبشرة بتحقيق الوئام والاستقرار غير أن تكريسه النهائي في كل أرجاء الوطن يتطلب زيادة من الجهود مع المشاركة الفعالة لجميع المؤسسات وحتى كل المواطنين إلى جانب الهياكل التي هي في الواجهة منذ سنوات.

فبهذه المناسبة ننوه بدور ونقدر تضحيات كل الذين ساهموا في تحسين الحالة الأمنية من مواطنين ومواطنات ومصالح أمن على رأسهم الجيش الوطني الشعبي الذي قام كعادته، عندما يحس بأن الوطن في خطر، بدور حيوي وحساس، كما ننحني أمام أرواح الضحايا الذين سقطوا في السنوات الأخيرة.

فيما يخص الإنسان وخصوصا الإطار، أثبتت التجربة أن كل إنجاز جيد يتوقف على الإنسان. إن كثيرا من أسباب الفشل والإخفاق ترجع إلى اللامبالاة وانعدام الانضباط من قبل الأشخاص وهذا راجع إلى حد كبير إلى ضعف التأطير في مختلف المستويات، وهذا يتناقض مع شعار جيد رفعناه وهو: «الرجل المناسب في المكان المناسب» ولتطبيق هذا الشعار الصحيح، فإن الأمر يتطلب وضع مقاييس موضوعية للتعيين في مواقع المسؤولية وتحديد الحقوق والواجبات أيضا مع مراقبة التطبيق والجزاء بالمكافأة والعقاب.

يجب التخلص نهائيا من بعض الأمراض المتعلقة بالتعيين في الوظائف المضرة بالدولة والمجتمع مثل المحسوبية والجهوية الذاتية والعادات السيئة مثل التملق والزبائنية.

وفي النهاية، نتقدم بهذه المقترحات ونحن مدركون لثقل المهمة وحجم الصعوبات المتراكمة التي تواجه الحكومة ونحن على يقين بأنكم ستبدلون قصارى جهدكم لإعادة القطار إلى السكة، وتأكدوا أنكم لستم وحدكم في الميدان، شكرا، والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد حسين بن معلم والكلمة للسيد جمال الدين بلحاج فليتفضل.

مستوى البلديات خصوصا التي تعد النواة الأساسية للدولة، ولتحقيق الفعالية واللامركزية يمكن بعد دراسة عميقة إنشاء مناطق اقتصادية منسجمة بعيدة طبعاً كل البعد على المفاهيم الجهوية البالية.

فيما يخص القطاع المتعلق بتكوين الإنسان واستثماره، تحقيق الانسجام في نظام التربية والتكوين بهدف الانتقال من الإصلاحات الجزئية الترقيعية إلى نظام متكامل يشمل المدرسة الأساسية، التكوين الثانوي والمهني والجامعي يستجيب لواقع البلاد وحاجياتها على المديين المتوسط والبعيد ولاشك أن الهدف الأسمى هو تكوين المواطن الصالح يعني المتمسك بالقيم الإيجابية لوطنه وعصره، إعطاء أكثر أهمية لقطاع البحث العلمي وربطه بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، يجب في هذا السياق وضع جرد للكفاءات المتواجدة داخل الوطن وخارجه وخلق جو مرغوب لتشجيعهم في هذا القطاع الاستراتيجي.

فيما يخص القطاع الثقافي نظرا لحالة التصحر الثقافي الذي طال أمده، من الضروري جدا إعادة الحياة لهذا القطاع بتوفير الحد الأدنى من الإمكانيات لمؤسسات تعاني من الفوضى والإهمال (المسارح، قاعات السينما، المتاحف، المكتبات، الأماكن الأثرية). فمن المعروف أن الثقافة بعد أساسي في حياة الإنسان تساهم في تكوين شخصية المواطن وتحصينه من كثير من الانحرافات وتساهم أيضا في رفع الروح المعنوية والإنتاجية.

فيما يخص الرياضة، عانى قطاع الرياضة في السنوات الأخيرة كثيرا من المشاكل أثرت على النتائج المتحصل عليها وعلى دورها الترفيهي والتجنيدي في المجتمع وحتى على سمعة البلاد على المستوى الدولي مما يتطلب الإسراع في تنظيم وتدعيم القطاع.

من الواضح أن أي برنامج مهما كانت جودته ودقته يتوقف نجاحه على توفر شرطين جوهريين: الأمن والعامل البشري (الإنسان).

مشاكل خاطئة! المستثمرون الأجانب كانوا في حاجة إلى فعالية وشفافية، المشاكل الحقيقية موجودة في هيكل الاقتصاد وتسييره، فالاعتماد على المحروقات يعاقب ويضعف الدولة الجزائرية على المدى الطويل، فبدون البترول والغاز فإن الاقتصاد الجزائري غير قادر على تصدير أي إنتاج، حتى خوصصة بعض المؤسسات لم تطور إيجابيا الوضع والقطاع الخاص ظهر على أنه غير قادر على التصدير، إذن من غير الممكن أن يكون حلا للاقتصاد الجزائري، إن هذه الوضعية كما ذكرتموها في مشروع برنامجكم تتطلب:

- أولا: تطوير برنامج القطاع الخاص وخاصة العناية بالقطاع الفلاحي.
- تطهير البنوك.
- مراجعة طرق التسيير.
- وضع قطاع اقتصادي شامل يجلب المؤسسات الأجنبية.
- قواعد شفافة ومسجلة على المدى البعيد.
- وضع قانون استثمار يسمح بمرونة أحسن لعملية الاستثمار.
- محاربة المافيا وبارونات الإستيراد / الإستيراد الذين يتصرفون تحت غطاء القانون الجزائري.
- الملاحظة الثانية تخص الرياضة إن سمح لي (je pensais que j'avais l'exclusivité en tant que sportif) إذ لم أر ولو كلمة أو حرفا في برنامجكم هذا عن الرياضة والحركة الجمعوية، إنه يعتبر قطاعا حساسا وهاما جدا لأنه يشمل مئات الآلاف من الشبان ومن هذا المنبر أحيي كل مناضلي الحركة الرياضية والجمعوية الذين يسهرون ويعملون في وقت راحتهم بدون مقابل.
- سيدي رئيس الحكومة، كانت لي عدة تدخلات من قبل وجهتها لرؤساء الحكومات السابقة وكنت قد تكلمت عن عدة مشاكل في هذا الميدان وخاصة الرياضة الجماهيرية فهي - سيدي رئيس الحكومة - لا تكلف غالبا، وكما تعلم فإن فضاءات اللعب قد اجتاحتها الإسمت المسلح كلية، كذلك الجامعات

السيد جمال الدين بلحاج: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله، سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخلي هذا يشمل بعض الملاحظات حول برنامج الحكومة، لكن هناك كذلك بعض التوصيات التي أعتبرها هامة وهامة جدا في ميادين مختلفة وفي قطاعات حساسة.

النقطة الأولى، الاقتصاد، العقد المبرم مع صندوق النقد الدولي في سنة 1994 لم يأت بالنتائج المنتظرة، فالغياب الطويل للأموال الخارجية أعجز الاقتصاد الجزائري، ونجاح اتفاق التعديل الهيكلي كان مشروطا بدخول رأس المال الأجنبي، وللأسف بعد خمس سنوات من الجحيم فإن إعادة الجدولة لم تفد بأي شيء وذلك لكون الفاتورة الاجتماعية والاقتصادية كانت ثقيلة جدا.

مئات الآلاف من العمال المطرودين وأكثر من ألفي مؤسسة مغلقة، التدهور التدريجي للدينار، إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، غياب النمو الاقتصادي.

في بلادنا ركزنا كثيرا على مشكلة الديون لكنه ليس سوى عرض فلا بد من محاربة المرض الحقيقي لأن الديون ماهي في الواقع إلا مظهر لمشاكل هيكلية.

في البداية وبعد عدة سنوات من التردد - إذن هناك ضياع وقت كبير - فإن إعادة الجدولة التي كانت من المفروض أن تعطي توازنا في ميزان الصرف وتطوير إنتاج المؤسسات المحلية، - لكن الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي والمؤسسات التي تتبع انقطاع المسار التشريعي، مع غياب قانون حقيقي للاستثمار وإطار اقتصادي كامل يسهل العمليات الاقتصادية - لم يشجع المستثمرين الأجانب، وبعبارة أوضح فإن الدولة الجزائرية لم تحسن عملها بل كانت تعالج

هذا فيما يخص ولاية تيارت التي كثرت فيها المشاكل، لذا نتمنى لو تزور هذه الولاية وتعطينا أسبقية وتقوم بعقد مجلس وزاري بولاية تيارت، فنحن نملك ملفات كثيرة نود أن نقدمها لك في عين المكان بخصوص تسيير بعض المسؤولين غير المسؤولين في ولاية تيارت، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد جمال الدين بلحاج والكلمة الآن للسيد مصطفى عبيد فليفضل.

**السيد مصطفى عبيد:** بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الصحفيون.

كان بودي أن أتدخل حول كثير من القطاعات ولكن الزملاء والزميلات سحبوا مني في تدخلاتهم المستفيضة ولكن هذا لا يمنعني من المساهمة وإثراء هذا المشروع.

سيدي الرئيس، كلنا يعلم بمستجدات الأحداث والتطورات التي تشهدها بلادنا ومجتمعنا بسرعة كبيرة، يشهدها عالم عصرنا الحاضر في جميع المجالات وبما أننا مرتبطون بهذه التطورات وتلك الأحداث لابد أن نتأقلم معها وإلا مواقفنا ونظرتنا المتباطئة تبقى تجر أذيال الخيبة والحسرة إلى الأبد ولا أحد يمسح دموعنا ويفك أزرنا لأن ركب الحضارة والتطور مبني على مقاييس وأنماط وسلوكات تحكمها دول وأنظمة متسلطة لترحم الضعفاء ولاتقيم وزنا للفقراء، إن إرادة القوي تصبح هي القانون الذي يسير عليه الضعيف، هذا هو عالم اليوم أحببنا أم كرهنا، لقد أصبح هذا العالم بمثابة عالم الحيوانات فالكبير يأكل الصغير.

ونعود - على الفور - إلى مشروع حكومة السيد أحمد بن بيتور الذي يعرفه الجميع فهو غني عن التعريف في ميدان الاقتصاد والمالية كما أنه

لاتمارس الرياضة، كذلك المؤسسات لا تمارس الرياضة وأيضا المدرسة، ونحن نعرف أن النتائج التي وصلنا إليها في 1982 م جاءت بفضل قانون 1978 م وهو قانون التربية البدنية والرياضية الذي أعطى الفرصة لكي نتحصل على تلك النتائج، لأننا اليوم إذا أردنا معرفة ترتيبنا الدولي في كرة القدم المنشور من قبل الاتحادية الدولية لكرة القدم فإننا سنجد ثلاثين دولة إفريقية تسبقنا في هذا الترتيب والمشكل كذلك أن هناك أناسا ليس لديهم أي دور في الرياضة وأصبحوا اليوم مافيا الرياضة كما فيا الإستيراد - الإستيراد، متواجدين في فرقنا النخبوية ويتصرفون في أموال الدولة ويتصرفون في الإعانات المالية، وإنني سيدي رئيس الحكومة أطلب منكم رسميا أن تكون هناك تحقيقات ومحاسبة بخصوص أموال الدولة والمطالبة بتقديم التقارير المالية والأدبية لأن هناك مشاكل كثيرة وتصرف أموال كثيرة في هذا الميدان - وأقولها - بدون نتائج.

أخيرا سيدي رئيس الحكومة، ولاية تيارت هي ولاية العزة والكرام لكنها في حالة يرثى لها، لعدة أسباب منها: الزحف الريفي، الإرهاب، تسيير المسؤولين وأمامي السيد وزير السكن، وقد جاء رئيس الجمهورية في زيارة للولاية ووقف على ذلك ميدانيا كما لاحظ بها ظاهرة الإقصاء حيث السكنات المتكونة من غرفة واحدة ومطبخ بولاية تيارت، أين تقطن مئات العائلات بدون ماء وبدون كهرباء وبدون تهئية، فالمواطنون تم إقصاؤهم تماما من المجتمع وهي قنبلة حقيقية موقوتة، فإن لم نأخذ الاحتياطات والمعايير الضرورية من هنا إلى غاية خمس أو ست أو عشر سنوات (Nous allons encore une fois généré des situations inexplicables) وحتى أنني سيدي رئيس الحكومة، أطلب منك مجلسا وزاريا في ولاية تيارت، أطلب منك برنامجا خاصا لولاية تيارت التي كانت ولاية فلاحية وأصبحنا اليوم نستورد من ولاية تيزي وزو، وحتى (la semance) هذه السنة جاءتنا من ولاية تيزي وزو.

به هذه المنطقة التي تعتبر سرّة مفتوحة على جميع منافذ البحر الأبيض المتوسط وبوابة مقابلة للمحيط الأطلسي وجزر الكناري ولو كتب النجاح لهذه المنطقة ولم تصب بعرقلة مفتعلة لوفرنّا العديد من مناصب الشغل ولأعطت دفعا اقتصاديا محترما لأبأس به.

كما أن هذه المنطقة متميزة بربط علاقتها وامتداد فضائها على أوروبا مما جعل السلطات في وقت قريب تقوم بتخصيص باخرة للنقل تربط هذه المنطقة بإسبانيا وغيرها من الدول المجاورة لها. وهذا المشروع نال رضى سائر المواطنين وفرح به الجميع وحظيت برحلة سفر بين الغزوات وأوروبا وخاصة إسبانيا إلا أن هذه السفينة وقع لها ما وقع لسفينة نوح عليه الصلاة والسلام، إذ لم يعرف تاريخها عند المؤرخين ولا الباحثين لحد الآن وهناك مشاريع أخرى لاتقل أهمية عن مشروع المنطقة الحرة وسفينة نوح فكلاهما يترجيان، فرجاؤنا من السيد رئيس الحكومة أن يقوم بالحفريات لأجلهما!! والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه.

وفي هذا النطاق لا بد أن نعرج للتذكير - فقط - ببعض الزلازل التي تعرضت لها بلادنا ولم تكن فيها الاستعدادات الكافية والعناية اللازمة والسرعة في وقت الحادث حتى لا يتضرر المواطنون في إنقاذهم وإيوائهم وإسكانهم، فكما تعلمون فإن الجزائر معرضة لهذه الزلازل وتعتبر منطقة زلزالية فلم تؤخذ العبرة لحد الآن من زلازل الأصنام وزلازل معسكر - بني شقران - ولا من الانزلاقات الأرضية والفيضانات وما وقع بالأمس بمدينة عين تيموشنت التي أصابها الزلزال وشل أطراف مؤسساتها الحيوية الهامة فكان لا بد علينا من أن نعد العدة لهذه الكوارث الطبيعية التي تضرب...

(بلادنا سنة بعد سنة وأن نكون على أهبة الاستعداد ويقظين لهذه الكوارث والمفاجآت التي هي قوة قاهرة لا يد للإنسان فيها ولا قدرة له عليها ومع ذلك كانت العناية المطلوبة من طرف السلطات التي قامت بواجبها طبقا للإمكانيات المحدودة

معروف أيضا بدماثة أخلاقه وسلوكه النبيل. إن هذه الصفات والمميزات أعطته الضوء الأخضر لاختياره كرئيس لطاقت حكومته في هذا الظرف المتميز بمشاكل جد متعقدة ليس فقط في ميدان الاقتصاد والمالية بل أيضا في جميع الميادين الأخرى في جميع القطاعات الحيوية والأساسية للبلاد.

إن السيد رئيس الحكومة الذي يعلق عليه الشعب الجزائري آمالا كبيرة والذي يمتاز بالرزانة والهدوء واتخاذ المواقف والقرارات وإيجاد الحلول الموفقة لها، لجدير بالتقدير والاحترام فهو الرجل الذي يجسد برنامج السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة المزكى من طرف الشعب الجزائري مرتين.

غير أنه لا بد من الإشارة والتذكير بوجود فراغات قانونية في بعض القطاعات، لم نتعرض - شخصا - لها بالتفصيل والتدقيق نظرا لضيق الوقت - المحدود - وأخص بالذكر القطاعات الهامة بالنسبة لما أراه أنا شخصا وهي:

قطاع العدالة وقطاع المنظومة التربوية وقطاع الإعلام بالدرجة الأولى وقطاعات أخرى، نمر عليها فيما بعد بسرعة إذا مكنا الوقت.

أما بالنسبة لقطاع الاقتصاد والمالية فهو موكول إلى تدابير السيد رئيس الحكومة وسيتخذ القرارات في وقتها المناسب بناء على المعطيات في الميدان وعلى مستجدات تفرضها الحياة الاقتصادية من التطورات السريعة.

أما بالنسبة لما نلاحظه واستكمالا لإسهامي في إثراء المشروع لئلا نلغى نظر السيد رئيس الحكومة حتى وإن كان بعض الزملاء قد سبقوني إلى المشاكل وافترض الحلول لها وهم مشكورون على ذلك فإنه لا بد من الإدلاء بالدلو معهم كمساهمة متواضعة وهو أن بعض المشاريع علق ولأسباب مجهولة مثل مشروع المنطقة الحرة بالغزوات وحسب المصادر المقربة فإن هذا المشروع قد اختير له المكان والزمان وتمت فيه كافة الإجراءات وأعطيت الأوامر بشأنه كمنطقة حرة نظرا لما تمتاز



قوة الجيش الوطني الشعبي الذي يعود له الفضل وكل الفضل إلى المواقف الجبارة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فهذه المواقف الشجاعة هي التي أرست قواعد الانضباط والاستقرار والأمن بالإضافة إلى قوات الأمن الأخرى من درك وشرطة وقوات الدفاع الذاتي البلدي والمجاهدين وكل المخلصين من هؤلاء الرجال يرجع الفضل لهم في إبقاء الدولة الجزائرية قائمة شامخة مرفوعة الرأس وهي الآن تستعيد مكانتها تدريجيا بين الشعوب والأمم.

فهنئنا لهؤلاء الأبطال جميعا بهذه الانتصارات والنجاحات ولأنه انتصار ونجاح للشعب الجزائري. بالنسبة للعدالة: إن العدالة هي أساس الحكم فإذا ما تحقق العدل والإنصاف في بلد ما، فسيكون لامحالة الرضى من طرف الشعب وسائر المواطنين، وبما أن العدالة مرفق هام وضروري لحياة الشعوب والأمم، فقد اهتم به السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة اهتماما خاصا وهو يدرك أكثر من غيره ما لهذا الجهاز من دور يلعبه في ميدان الأمن والاستقرار الشيء الذي دفع بالسيد رئيس الجمهورية إلى تشكيل لجنة خاصة لإصلاح هذا الجهاز الخطير وتطويره وجعله يتماشى مع البعد الحقيقي الذي يأمله الشعب الجزائري في ميلاده ولعل الشخصيات التي رأيناها تشكل هذه اللجنة من رجال القانون ومن المختصين والخبراء في شتى الميادين، ستعرض تصورها في الأشهر القليلة القادمة، ومن المؤكد أن تشريح وقائع العدالة من خلال هذه اللجنة سيمكن السيد رئيس الجمهورية من إبداء رأيه بشأن ما توصلت إليه اللجنة، ولا يكون ذلك إلا في فائدة الشعب الجزائري الطموح إلى العزة والكرامة.

لقد قلت في شأن هذا الجهاز بأنه يفتقر إلى الإصلاح والتقييم الشامل من جديد، لأن المشروع جاء معيبا لبعض العناصر الأساسية ولم يتعرض بالتفصيل لمناقشتها وإعطاء الحلول بشأنها كالرشوة مثلا، والإنصاف، والحقرة، والمساواة بين سائر المواطنين، بالإضافة إلى تكوين القضاة

لديها كما حظيت بعناية خاصة من طرف السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وأعطى أولوية كبيرة للتخفيف عن معاناة الشعب الجزائري برمته وخاصة الولايات المتضررة كالنعامة والبيض التي أصيبت كذلك بكارثة ثلجية قضت على ما ينيف عن 29 ألف رأس غنم، أساس فلاحتهم ومعيشتهم وحياتهم كما حظيت - من طرف رئيس الجمهورية - مناطق أخرى ضربها الإرهاب الأعمى في العمق وشل حركاتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية فهو يعمل بجد وإخلاص وإصرار على إطفاء نار الفتنة بواسطة قانون الوثام المدني الذي أعطى نتائج هامة لاينكرها إلا جاحد عنيد ومن أعمت بصيرته الأنانية وحب النفس والتسلط على السلطة مهما كان الثمن والتقليل من أهمية الرجال الذين صمدوا في أوقات الشدة في الماضي ضد الاستعمار الفرنسي وبعد الاستقلال ضد الإرهاب الأعمى الذي سلط على الشعب الجزائري من خلال أفكار خارجية هدامة ورجال أنذال لايعترفون إلا بمصلحتهم الشخصية ولايعيرون أي اهتمام للشعب الجزائري الذي يطالب بالاستقرار والأمن والحرية في كنف ظل قانون الوثام المدني.

إن هؤلاء الخونة لايعترفون بما يناضل ويقاوم هؤلاء الرجال من أجله لإقامة العدل والحرية والمساواة بين سائر المواطنين والمخلصين الذين خدموا هذا الشعب بإخلاص وتفان واستشهدوا من أجله واستماتوا ضد قوة الشر الظاهرة منها والخافية.

فالشعب الجزائري عظيم تتجلى فيه روح النسيان والحقد والبغض الذي كان السبب فيه أبناء جلدتنا الجزائريون أقول «الجزائريون» ببطاقة التعريف فقط وأقول حقيقة تجلى هذا النسيان بعد الاستقلال، بعد حرب مع الاستعمار دامت 7 سنوات ونصف وقلنا كفى كفى وعفا الله عما سلف. فالיום مرة ثانية نقوله كفى.. كفى.. وكفى، عفا الله عما سلف.

أيها الزملاء والزميلات لولا المخلصون والوطنيون لهذا البلد الذين يعملون في السر والعلانية ولولا

من تطويرها وإلحاقها بركب العولمة لأنها هي التي أبقت الشعب الجزائري محافظاً على كيانه ومبادئه وعدم ذوبانه وإدماجه مع شعوب أخرى وطئت أرض الجزائر كمستعمرة لها.

بالنسبة لقطاع الإعلام، فله أهميته خاصة في المجتمعات فهو سلاح ذو حدين إن أحسنت استعماله أعطاك كل ما تريد وإن أسأت استعماله فستكون الغاية المرجوة منه عكس ذلك تماماً ما تريده وترجوه منه.

إن الإعلام في بلادنا حديث النشأة فكراً وعملاً، فهو يتراوح بين النظرية الإيجابية والسلبية للمجتمعات، ومع ذلك فإن المبادرة التي تستحق منه حتى وإن كانت تحتاج إلى تقييم وتقليم تخطو خطوات إلى الأمام، ومع ذلك لا بد من تقديم بعض الملاحظات والانتقادات التي أعتبرها أنا بناءة في هذا الميدان بالنسبة لما لاحظته من نقص في التكوين وإهمال في التقدير وإغفال في التصور.

إن الإعلام في بلادنا لم يتطور بالسرعة المطلوبة التي كان يجب عليه أن يصل إليها، فبمقارنة بسيطة ما كان عليه إبان الثورة التحريرية من قلة مال وعتاد وبشر وما هو عليه الإعلام اليوم، بعد الاستقلال، في دولة لها مال وعتاد ضخم ورجال، وبهذه المقارنة البسيطة يمكن القول إن الإعلام فعلاً يتراوح في مكانه فليس هناك تخصصات في مجال الإعلام، وهذا نقص ما بعده نقص وهذا ما يحز في نفسي ويقلق راحتي وراحة المخلصين والمواطنين من بلادي، وهو يرى رئيس جمهورية ما، يزور بلادنا وتجري معه لقاءات صحفية من طرف أشخاص يمكن القول لا علاقة لهم بالصحافة فهي عينة لا بد أن تحترم، وإن مجرى اللقاءات لا بد وأن يكون متخصصاً وتتوفر فيه الشروط التي تمكنه من إجراء هذا اللقاء، وإلا سيكون اللقاء مبتوراً نظراً وعملاً، كما أن الإعلام ناقص في التكوين ويفتقر فقط إلى أدبيات اللقاء والتخصيص والتكوين، بل حتى في الجلوس مع هذه الشخصيات العالمية التي يقرأ لها ألف حساب أيضاً، وفي هذا المجال يجب على المسؤول الأول في الإعلام وهو السيد

وجعل التخصصات متعددة تتماشى مع تطورات المجتمع الجزائري، وخاصة أن الجزائر مقبلة على الانفتاح بسرعة مذهلة فلا بد عليها أن تكون في الموعد مع مستجدات الأحداث وتطويرها وإن الجزائريين في ترقب دائم ومستمر لما تأتي به هذه الإصلاحات الموكلة إلى لجنة إصلاح العدالة، وعند ذلك تكون كلمة الفصل في الموضوع، هذه هي النظرة الشمولية التي نرجوها أن تتحقق في الميدان.

أما بالنسبة للمنظومة التربوية، إن هذا القطاع الذي لا يقل أهمية عن القطاعات الأخرى له وعليه، فمن الظلم أن ننكر ما تحقق في المنظومة التربوية ولانفضل بين الثانوية والجامعة فالمنظومة التربوية أعطت رجالاً عظاماً وهم الآن على رأس مؤسسات أجنبية في الخارج كأطباء وأساتذة جامعيين وخبراء دوليين ومهندسين لامعين أعترف لهم بالمكانة العلمية الممتازة غير أنه لا بد علينا كشعب له مكانته ورصيده في مختلف المجالات لاداعي لذكرها، إنما الغيرة وحب الوطن والطموح يفرض علينا أن نكون أقوى الشعوب في العالم فالمنظومات التربوية تبقى ناقصة إذا ما قورنت ببعض برامج المنظومات التربوية في العالم، ومن هذا المنطلق يجب على منظومتنا التربوية أن تنسلخ من القيود المفروضة عليها بحكم التقاليد العمياء والنظرية المتحجرة وأن تسمو إلى العولمة والأخذ بنظامها المتجدد وإدخال أنظمة جديدة تتماشى والإعلام واللغات الحية المعروفة التي سيروا بها المجتمع الدولي وكل المجتمعات المتحضرة. أملاً أن تركز - مستقبلاً - منظومتنا التربوية على هذه المعاني وعلى معايير أخرى سيشهدها النظام العالمي الجديد.

ولقد قلت في بداية تدخلي بالنسبة للمنظومة التربوية أنها أعطت الكثير وما زالت تعطي إلا أن ذلك يجب أن يكون مصحوباً بنظرية عميقة ومتطورة حتى لا تبقى في خرابك وينظر لها بعين الازدراء والاحتقار. وبدون إهمال أصالتنا وعروبتنا المتجسدة في لغتنا العربية اللصيقة بالإسلام والمسلمين إذ لا بد

الواسع، بعد ما كان ضمن هذه العائلة الموقرة وبهذه المناسبة نتمنى لحكومة السيد أحمد بن بيتور كل النجاح والتوفيق بمختلف طاقمه الموقر. سيدي الرئيس، لدي بعض الانشغالات العامة سأحاول طرحها بشكل مبعثر كالتالي:

صحيح أن برنامج حكومتكم يرتكز على دعم نتائج الوثام المدني، التي تعتبر مكاسب هامة في مسار استعادة السلم وترسيخه وبالتالي تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، ذلك أن تعزيز هذه النتائج والمكاسب الهامة من شأنها أن تؤدي إلى ضمان الأمن والاستقرار التام وبالتالي تحريك عجلة النمو الاقتصادي المتواصل، وأيضا القضاء ولو بشكل تدريجي على الكثير من المآسي والمظالم الاجتماعية التي ساهمت بشكل كبير في تغذية العنف في بلادنا بمختلف مظاهره.

وقد يتفق الجميع على أن بلادنا دخلت مرحلة جديدة على صعيد معالجة الأزمة العميقة التي ضربت البلاد والعباد في العمق خلال العشرية الأخيرة، فإن مهمة حكومتكم سيدي رئيس الحكومة يتوقف نجاحها أو فشلها على مدى الاقناع الذي تتبناه في السياسة التي ستعتمدها حكومتكم بخصوص تشجيع آليات الحوار والتشاور التي أكد عليها رئيس الجمهورية في أول إجتماع لمجلس الوزراء بمعية طاقمكم الجديد، مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بما فيهم النقابات وأرباب العمل وغيرهم، مادامت أغلبية التشكيلات السياسية تساند هذا المسعى، وهذا في حد ذاته يدخل في سياق التوجهات الأساسية العامة لبرنامج رئيس الجمهورية، ولذلك بات من الضروري بالنسبة للجميع الاتفاق على عقد اجتماعي متوازن يضمن الاستقرار إنطلاقا من كون البرنامج في حد ذاته يختلف عن البرامج السابقة بحيث فيه تغير في المنهجية وآليات التصور في تحقيقه عن البرامج السابقة، ولهذا فإن منهجية إعداده تعتبر إيجابية تتقارب والبرامج الحضارية على مستوى العالم، ويحمل في طياته العديد من المفاهيم الجديدة مثل التنمية الإنسانية والمدن، فنجد فيه توازنا بين

وزير الإعلام الحالي بما له من إمكانيات هائلة تحت تصرفه ماديا وبشريا وله من النظرة الشمولية بواقع الإعلام منذ الاستقلال حتى الآن أن يعيد النظرة في الإعلام بصورة دقيقة وشاملة سواء يتعلق الأمر بالصحافة ككل، المكتوبة والمسموعة والمرئية التي أصبحت غير قادرة على مسايرة باقي تلفزات العالم ولانطالباها بمسايرة العالم الغربي بل عليها أن تساير فقط تلفزات الدول المجاورة لنا (لاداعي لذكرها)، المطلوب أن تكون تلفزة جزائرية أصلا في تطوير برامجها وأن لاتهبط إلى نقل قشورالغير التي رفضتها الدول المتطورة، علينا أن ننقل اللب والجوهر من هذا التطور ونترك هذه القشور التي لاتمت بأي صلة إلى حضارتنا ومبادئنا وشرفنا وعزة كرامتنا الغنية بفضائلها ورقبها في مختلف الحضارات القديمة والحديثة التي كانت هي محل نقل من طرف الدول التي نحن الآن نضرب بها الأمثال في هذه الحضارات المتصارعة في العالم.

فعلى السيد وزير الإعلام أن يخصص من وقته الثمين عناية خاصة لقلب الأوضاع في مرفق هام تولته قيادة لها بعد النظر، كما لها أيضا تقدير وتعظيم لهذا المرفق الخطير والهام في نفس الوقت ولا يخالطنا أي شك بأن الوزير لا يبخل بإعطائه الأهمية القصوى المعروفة عندنا له.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشهداء الواجب الوطني وعاشت الجزائر حرة مستقلة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى عبيد والكلمة للسيدة نورية حفصي.

**السيدة نورية حفصي:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي، سيداتي والسادة الحضور، أؤف لكم أسمى تحيات التقدير والاحترام نتشرف اليوم في مجلسنا الموقر باستقبال السيد أحمد بن بيتور كرئيس لحكومة الائتلاف الوطني

سنة 96، حيث لم يبلغ عددهم حينها 6000 مستورد، وبالمقابل أخذ منحى الإيرادات من خارج المحروقات بالتدني السنة تلو الأخرى، حيث بلغ 390 مليون دولارا بعد أن كان 495 دولارا خلال سنة 97 و 881 دولارا سنة 99 وهذا ما يعاكس تماما الخطابات السياسية للاستثمار وتشجيعه، فكيف لنا الحق إذن أن نتحدث عن اقتصاد السوق دون تصدير، بحكم أننا لانصدر إلا البترول؟ وهل يمكن للجزائر تحمل شروط المنظمة العالمية للتجارة، ولذلك يجب تشجيع بلادنا على إحياء القاعدة الصناعية وتشجيع الشراكة كبديل لدولة البترول لإزالة الغموض الذي يسم القطاع الخاص، فمن ضمن 30 أهم دولة المصدرة أو المستوردة لانجد أي بلد إفريقي أو عربي ماعدا العربية السعودية في المرتبة 30 من هذه الدول التي تستطيع أن تصدر لتستفيد من الفوائد المتفق عليها في التجارة الدولية، وخاصة حذف الحواجز الجمركية ولن تستطيع حتى أن تحمي منتجاتها الوطنية وهذا ما ينتظر الجزائر إذا لم تنوع إيراداتها ولم تهيء اقتصادها الوطني، إن عراقيل كبيرة تقف أمام الاستثمار الأجنبي والوطني مما جعل وتيرة هذا الجانب ضعيفة جدا، إصلاح العجلة الاقتصادية أمر جميل إلا أن تطبيق آليات النجاعة مثل الخصخصة في أسرع وقت ممكن أهم لأن كل الحجج المرتبطة بعدم إنجاح عملية الخصخصة قد سقطت مثل الوضع الأمني وتشكيل الحكومة وهي إجراءات كفيلة بدفع عملية الخصخصة التي تعتبر الرهان الوحيد للجزائر للخروج من معضلتها الاقتصادية في أسرع وقت ممكن، ومن النقائص والسلبيات التي أعاققت المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، هي النظام الجمركي والمصرفي والبنكي الذي نتحدث عن هيكلته منذ 3 سنوات، فهل يعقل مثلا أن نقل صكا بنكيا من بنك إلى آخر لنفس المؤسسة البنكية تقع في نفس المدينة يعتبر عملية تأخذ على الأقل شهرا، ضف إلى ذلك نقص المهنية وأغلبية البنوك الجزائرية تخضع إلى القطاع العام، والعدد القليل جدا من البنوك الخاصة لاتتوفر على

ماهو حضاري وسياسي على المديين القصير والمتوسط ويدفع إلى النهوض على ركائز قوية لايؤثر فيها الزمن والتحويلات المفاجئة، فالبرامج السابقة كان يطغى عليها البعد الاقتصادي ويأخذ القسط الكبير وماهو إيجابي في هذا البرنامج أنه يطرح وبكل صراحة وشفافية غير معهودتين الوضع الاقتصادي للبلاد، ولذا توجب القول بأنه يتميز بأكثر طموح وصرامة وتضامن وأيضا أكثر حرية كما قال السيد وزير المالية ولكن هل للحكومة الوسائل الكفيلة لتجسيد هذا البرنامج الطموح؟

إنّ الوضع الاقتصادي المتدهور رغم استرجاع التوازنات الكبرى بالنظر إلى ثقل المديونية وخدماتها وكذا العجز المسجل في خزينة الدولة والميزانية وغياب سياسة اقتصادية واضحة سيعطل لا محالة تجسيد هذا البرنامج الطموح رغم التحسن الملحوظ المسجل في مجال أسعار البترول ولذا فإنّه من الضروري بمكان انتهاز سياسة اقتصادية واضحة مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي الذي عرف تدهورا خطيرا أدى بسرعة مذهلة إلى بروز عدة طبقات اجتماعية بما فيها الطبقة التي تعاني التشرد والتمزق الاجتماعي حتى التناول على كرامتها.

إنّ الجمود في الجانب الاقتصادي يتطلب من الحكومة ضرورة الإسراع بالإصلاحات الهيكلية واستغلال فرصة ارتفاع أسعار البترول للدخول في المرحلة الثانية من الإصلاحات.

إن الرغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حسب ماتلميه الإرادة السياسية، تقابلها معادلات تبدو للعيان، أنه من الصعب الحديث عن اقتصاد السوق في دولة تستورد 90% من حاجياتها الغذائية والخدمات بالإضافة إلى 50% من إيراداتها المتعلقة بالمحروقات التي توجه لخدمة الديون والمديونية، و 30% منها يستورد للمواد الغذائية وغيرها و 20% الباقية لم تستثمر لإحياء النسيج الصناعي المختصر بعد عملية الهيكلة والحل، وتعاقب السياسات ليتترك المجال لحوالي 6200 مستورد جلهم يخالفون القانون منذ



وبخصوص قانون المجاهد والشهيد، يجب الإسراع في إصدار مراسيم تطبيقية لقانون المجاهد والشهيد لأن مسألة التماطل في ذلك تعد في حد ذاتها اعتداء على الهيئة التشريعية التي صوتت على قانون المجاهد والشهيد!

ولافتوتني الفرصة في الأخير، لأؤكد وبدون مقدمات على الدور الطلائعي والريادي للمرأة الجزائرية الذي لعبته عبر مختلف مراحل المحطات التاريخية للجزائر، ولامجال للحديث هنا عن دورها الحافل بالإنجازات، ولكن لقد استوقفني في هذا المقام الجانب المتعلق بالمرأة خصوصا وأن الجزائر التي وقعت على اتفاقية (بكين) واتفاقية ضد كل أنواع التمييز ضد المرأة والتي لم تقتصر أبدا نصوصها الأساسية في منح نفس الحقوق للمرأة والرجل، إلا أن العقلية المتحجرة هي التي تقف أمام ترقية المرأة في الجزائر سواء كان ذلك في المجال السياسي أو غير ذلك، فلا يجب أن تنحصر ترقية المرأة في تعديل قانون الأسرة رغم أهميته أو الصعود إلى منصب ما بل يجب أن تكون الترقية حقيقية ولا تعتبر المرأة آلة من الآلات المساهمة في الاستحقاقات الوطنية و فقط، ترقية المرأة هي مجهودات مستمرة ومدعمة وتطبق في الميدان وليست شعارات فقط).

**السيد الرئيس:** برغم السرعة المستعملة في قراءة التدخل إلا أن مدة الدقائق العشر الممنوحة لك قد انتهت ونظرا لبعض الأشغال الخاصة بالسيد رئيس الحكومة - المرتبط بها هذا المساء - والمتعلقة باستقبال الضيوف الأجانب وغيرها، لذا لا يمكن إحالة الكلمة الآن إلا للسيد رشيد ربيعي - فقط - وسيبقى بحوزتنا 12 متدخلا للجلسة المقبلة والمحددة غدا على الساعة الرابعة مساء - لأن التوقيت السابق لا يناسب السيد رئيس الحكومة ولا يناسبني أيضا - وإن شاء الله نتمنى أن نتم أشغالنا في جلسة الغد التي حددت على الساعة الرابعة مساء - طبعاً - بفضل السيد رشيد ربيعي.

شبكة لوكالاتها الخاصة، إذن فالإرادة السياسية موجودة لإصلاح المنظومة الاقتصادية ولكن العراقيل البيروقراطية قد تحول دون تحقيق ذلك. وبخصوص المديونية فإن حكومة السيد أحمد بن بيتور تناضل من أجل إلغاء الديون الخارجية جزئياً أو كلياً، فالجزائر تزخر بثروات طبيعية هائلة ومصنفة في المرتبة 45 عالمياً في المبادلات التجارية والمرتبة 10 على المستوى الإفريقي وتحتل مرتبة متقدمة عالمياً في إنتاج البترول والغاز وهي عضو نشيط في منظمة الدول المصدرة للبترول وتصدر كمية معتبرة من المحروقات تسمح لها بالحصول على مداخيل بالعملة الصعبة لتمويل الاقتصاد وبهذا لاتعد الجزائر في نظر الغرب دولة فقيرة، فإنها تسدد ديونها بصفة منتظمة غير أن الذي تعانیه من ظواهر سوء التسيير وانتشار ظواهر الفساد كالرشوة والاختلاسات وسوء التصرفات السلبية المضرة بالاقتصاد الوطني والتي لعبت دوراً في ارتفاع حجم الديون الخارجية والشيء الذي ممكن أن تستفيد منه الجزائر هو مراجعة خدمات الديون التي تشكل عبئاً كبيراً يفوق حجم الديون الأصلية، وإذا حدث وأن استفادت من إلغاء بعض الديون أو كل الديون فإن مقابل ذلك سيكون أكثر وأكبر بدون شك؟ ونقول لطاغم السيد أحمد بن بيتور (bravo).

وفي هذه العجالة لمداخلتي المبعثرة، أود أن أؤكد على مسألة إصلاح المنظومة القضائية لكون البرنامج قد أعطى اهتماماً بالغ الأهمية لقطاع العدالة إلا أنه يجب الإسراع في إصلاحه بعد أن أصبحت هذه الأخيرة أكثر الأماكن التي يتعرض فيها المواطن للتداول والحقرة والتهميش...

(أما في جانب الإصلاحات الاجتماعية الهيكلية فلم يتم أخذها بعين الاعتبار بنفس المستوى الذي تم في دول أخرى شهدت نفس التحولات.

مرحلة مابعد الإرهاب مرحلة صعبة ولذا يجب التفكير في التكفل بالأطفال والفتيات ضحايا كل أنواع العنف ليس في الجزائر العاصمة فقط بل في الجزائر العميقة.

والتمثيل، وتحسين العلاقات بين المواطن والدولة، وهذا يمر حتما عبر مجهودات كبيرة في ميدان التربية.

ويبقى السؤال مطروحا حول كيفية الاستغلال والاستعمال العقلاني لهذه التقنيات الجديدة لكي تخدم المصلحة الوطنية ولإعطاء صورة مشرفة سواء في الداخل أو في الخارج.

النقطة الثانية، في ميدان الطاقة، كما تعلمون سيدي رئيس الحكومة أن الطاقة لها أهمية استراتيجية وضرورية جدا للنمو الاقتصادي وهي ركن أساسي في استراتيجية الدول، ومع الأسف الطاقات المستعملة حاليا غير متجددة وعمرها محدود، زيادة على ذلك توجد شكوك متنوعة حول مستقبل السياسة الطاقوية في العالم، أذكر البعض منها:

- شكوك حول تطور الطلب من الصعب توقعها.
- الإنشغال البيئي.
- شكوك حول السياسات الطاقوية الأمريكية والروسية والتي تؤثر بقوة على سوق النفط الدولية.
- شكوك حول السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لبلدنا الذي يتوفر على كمية كبيرة من هذه الطاقة فيحتاج إلى وضع سياسة طاقوية واضحة ودقيقة وانتهاج نموذج استهلاك وطني يسمح بالحفاظ عليها وإعطاء أهمية خاصة لتطوير واستعمال الطاقات الجديدة والمتجددة وهي الطاقة الشمسية والهوائية والنووية والهيدروجينية.

النقطة الثالثة: البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المفروض أن البحث العلمي في مختلف أشكاله يستجيب للأهداف الرئيسية لبلادنا ولاسيما:

- تحضير التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
  - تشجيع التحويل التكنولوجي،
  - تطوير نوعية التعليم العالي.
- ولكن وضعية هذا القطاع في بلادنا أصبحت مقلقة، فقدراتنا العلمية في داخل وخارج البلاد لم تستعمل بكيفية فعالة من أجل إنعاش النسيج الصناعي والاقتصادي.

السيد رشيد ربيعي: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله.

في البداية أريد أن أجدد تهاني الخالصة للسيد رئيس الحكومة - الأستاذ أحمد بن بيتور - والسادة الوزراء بمناسبة تعيينهم وأتمنى لهم التوفيق والنجاح في مهمتهم النبيلة.

سيدي الرئيس، دخلنا الألفية الثالثة بطموحات وتطلعات جديدة وهي في الحقيقة تشكل تحديات للعلم والتكنولوجيا.

أتمنى بهذه المناسبة أن كل الطموحات والتطلعات بالنسبة للجزائر ستتحقق حتى تصبح بلادنا قوة لا يمكن تجاوزها في البحر الأبيض المتوسط.

سيدي رئيس الحكومة، تدخلي حول برنامجكم يتطرق إلى أربع نقاط هامة، أعتبرها أساسية بالنسبة لتطوير وازدهار الاقتصاد الوطني والتطور العلمي والاجتماعي.

أولا: إستعمال التقنيات الجديدة في ميدان الاتصال والإعلام، التطور الهائل في ميدان التقنيات الجديدة في الاتصال والإعلام يعلن عن ثورة اقتصادية واجتماعية وكذلك سياسية، خاصة ونحن نعيش في عالم السرعة أين يلعب الإعلام دورا أساسيا ومصيريا.

لتوضيح الفكرة فقط وحسب معلوماتي الخاصة، توجد حوالي 100 هيئة برلمانية في العالم تستعمل شبكة الأنترنت يوميا من أجل تحسين نظرتها العامة والشاملة وتسهيل الوصول إلى كل ما يجري في العالم ولكي تجعل نشاطها البرلماني أكثر شفافية للمواطن.

هذه الثورة التكنولوجية هي الآن بصدد خلق مواطن جديد يستطيع متابعة النشاط الرئاسي والحكومي والبرلماني بطريقة مباشرة، والتعبير عن رأيه مهما كان المكان والزمان.

لقد أصبح من الضروري اعتبار استعمال التقنيات الجديدة كأولوية وطنية تساهم في تقوية المواطنة

**السيد الرئيس:** لا بذلك سنحدث سابقة! لا، أرجوك، لا أستطيع، أشكرك وثلثي غدا - إن شاء الله - على الساعة الرابعة مساء، الجلسة مرفوعة.

### رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة مساء.

- نقص التحويل التكنولوجي من هيئات البحث العلمي إلى القطاع الصناعي، نظرا لأهمية هذا القطاع أصبح من الضروري الاعتناء الخاص بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي، حتى يمكن رفع التحديات.

النقطة الرابعة والأخيرة هي حول حماية البيئة والتغيير المناخي، إن حماية البيئة من التلوث المناخي أصبحت انشغالا دوليا من حيث:

- تدهور طبقة الأوزون،

- الأمطار الحمضية الناتجة عن وجود غازات في الغلاف الجوي والتي تتسبب في انعكاسات على صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة ككل، والسؤال، ماهي الوضعية الحقيقية للبيئة في الجزائر وماهي النشاطات التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل تقليص عدم التوازن الإيكولوجي والحد من زحف الصحراء.

وهل استفادت الجزائر - وهي عضو في عدة منظمات دولية - من هذه المنظمة الدولية لحماية البيئة في تمويل وتدعيم البحث العلمي في الجزائر؟ وشكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** هناك نقطة نظام؟

**السيدة نورية حفصي:** نعم سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** تفضلي.

**السيدة نورية حفصي (نقطة نظام):** شكرا سيدي الرئيس. لقد سمحت لي كتلتني بإكمال تدخلتي ومنحتني دقيقتين، فتركني من فضلك أكمله الآن، في دقيقة لا أكثر.

**السيد الرئيس:** والله، اسمحي لي، أتركيني أفكر للغد، لكيلا نحدث سابقة، فأنا أقترح عليك إن كان لديك شيء عن المرأة أن تضيفيه مكتوبا في الجريدة الرسمية لمداومات مجلسنا.

**السيدة نورية حفصي:** لا! أنا أفضل أن أقولها الآن...

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 21 ذو الحجة 1420 هـ  
الموافق 27 مارس 2000م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587